

المفكرة

مجلة فصلية

خريف 2023 Automne

العدد 28

ملف العدد

ما بعد غزة

ص 9 . 20

ياسين النابلي

شهود على الإبادة

تُصدر المفكرة القانونية-تونس عددها الـ28، في سياق استثنائي، تُشكّله وقائع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة المُحاصر منذ سنوات. لذلك خُصّصنا الملف القارئ لهذا العدد من أجل فهم أبعاد ودلالات هذا العدوان، الذي يأخذ شكل إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني، وفهم دوره المستقبلي في إعادة توجيه التصوّرات والأحاسيس والسرديات والسياسات والأفكار. ومن خلال هذا الملف -وغيره من المواد المنشورة منذ بداية العدوان- تُقدّر المفكرة أنّ 7 أكتوبر يشكل زمنية مفصلية، تُستدعي نقطة نقدية وفكرية في فهم منظومات الهيمنة العالمية -ومثيلاتها المحلية- التي تؤسّس لانتهاك الحقوق و"تتفيّه" القيم الإنسانية. وتتطلب، أكثر من أي وقت مضى، التزامًا بحق الشعوب في النفاذ إلى مختلف أصناف الحقوق. وعلى هذا الأساس تُقدّر أيضًا أن الطريق إلى غزة، وكل القضايا الإنسانية المرتبطة بها، يستحقّ الذهاب في مسالك أكثر وضوحًا في تعرية منظومة الهيمنة وآلياتها وخطاباتها التضليلية، والمشاركة في إنتاج تضامانات إنسانية تطرح على نفسها مجابهات فكرية وسياسية عدة، من ضمنها:

-مُجابهة حالة العطالة التي أدخلتها قوى الهيمنة العالمية على القوانين الدولية وملحقاتها المؤسسية، وتحريرها من "فيتو الأقوياء" الذي يحرم الشعوب المستضعفة والفقيرة من حقّها في النفاذ إلى العدالة. لأنّ إنفاذ الحقوق هو الحصانة الوحيدة للشعوب أمام كافة أشكال الانتهاكات.

-مُجابهة السرديات الكولونيالية-المتجدّدة، التي تقرّ اللذابح التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني بروح استعلائية مُشتقة من الأزمنة الاستعمارية. حيث تجري استعادة واسعة لسردية "صراع الحضارات" بصيغ تعبير مختلفة، من أجل نزع البعد الإنساني عن الوجود الفلسطيني. وتكمن خطورة هذه السردية في بُعديها التضليلي والتدميري. وهي تستحقّ سردية مضادة، تُسير في اتجاه أكثر أنسنة، وعمادها الاعتراف بتعميم الحق والعدالة.

-مُجابهة حالة التوظيف العكسي للعدوان، التي تسعى إليها مختلف أنظمة الهيمنة المحلية، من خلال نزع الصلاحية عن منطق الحقوق الإنسانية ودورها في إدارة المجال العمومي، وذلك من أجل بسط مشاريع استبدادية تحت شعارات "سيادية" خالية من أي مضامين سياسية واقتصادية مرتبطة بتغيير واقع المجتمعات المحلية، التي تعيش أوضاعًا يُميزها الاستلاب والهشاشة الاقتصادية والحرمان من النفاذ إلى الموارد والقرارات.



OTIMAN SELAM



01. افتتاحية

ياسين النابلي

02. الفهرس

03. كلمات أخيرة لشهداء من غزّة

04. 05. سعيّد والجمعيات: قُرعت
طبول المعركة

أميمة مهدي / باحثة من فريق المفكرة القانونية

06. 07. انتخابات المجالس المحليّة:
لماذا أصبحت الأحدث؟ياسين النابلي / صحفي وباحث في الحضارة العربية والإسلامية،
فريق المفكرة القانونية06. أرقام من "الانتخابات القاعدية":
الشعب لا يريد مشروع الرئيس

07. تجري الانتخابات ونؤجّل الصلاحيات

يوسف عبيد / مدرّس باحث بكلية العلوم القانونية والاجتماعية
والسياسية بتونس08. قضاء الجمهورية الجديدة: الوظيفة
العشّة..

مجد العفيف الجعيدي / قاض وباحث تونسي

ملف العدد

09. ما بعد غزّة

أعدّ هذا الملف: نزار صاغية وألفة للموم

10. 11. الإبادة المضادة

نزار صاغية / محام وباحث لبناني، من مؤسسي
"المفكرة القانونية"

12. 13. التفكير المحرّم

كريم نقور / محامي وباحث قانوني وناشط حقوقي،
فريق المفكرة القانونية في لبنان

14. 15. معارك حول

القانون الدولي أو مساعٍ
لأبلسة "الإنساني"

نزار صاغية ونور كلزي / باحثة قانونية، فريق المفكرة في لبنان

16. 17. حوار مع أنزو ترافرسو

17. أسئلة لـ "تيري لايك"

ألفة للموم / مختصة في العلوم السياسيّة وعضوة في مكتب
المفكرة القانونية - تونس18. 19. الوّجه الآخر لـ 7 أكتوبر: كيف
نواجه أسئلة العدالة والحقوق والحرية؟

ياسين النابلي

20. حوار "المفكرة" مع د. غسان
أبو ستّة: شهادتي عن الإبادة
الجماعيةسعدى علوه / رئيسة قسم الصحافة في المفكرة القانونية -
لبنان
نور كلزي

21. آلة القمع لا تستثني أحدًا

أسماء سلايمية / محامية وباحثة في القانون

22. 23. في التطبيع وتجريمه

ألفة للموم
مهدي العش / باحث من فريق المفكرة القانونية24. 25. قانون المالبّة لسنة 2024:
هيمنة التوجّه المحافظ، بعيدا عن
الشعاراتسمية العمري / صحفية تونسية، مختصة في الاقتصاد النقدي
والبنكي

26. 27. كتب مختارة

28. أبعد من الصورة

مهدي العش
عثمان سالي / مدير فني من فريق المفكرة القانونية

كلمات أخيرة لشهداء من غزة

			
الشاعرة هبة أبو ندى	المصور الصحفي رشدي سراج	الأكاديمي الفلسطيني رفعت العرعير	الصحافية علا عطا الله
استشهدت في 20 أكتوبر 2023	استشهد في 22 أكتوبر 2023	استشهد في 7 ديسمبر 2023	استشهدت في 9 ديسمبر 2023
"إذا متنا اعلّموا أننا راضون وثابتون، وبلغوا عنا أننا أصحاب حق". "صورنا العائلية، كيس من الأشلاء، كومة من الرماد، خمسة أكفان ملفوفة بجانب بعضها متفاوتة الحجم. الصور العائلية في غزة مختلفة لكثيرهم معًا، كانوا معًا ورحلوا معًا". "نحن في الأعلى نبي مدينة ثانية، في الجئة توجد غزة جديدة بلا حصار تتشكل الآن". "نحن بالكاد ننجو، يعلم الله ذلك، لكننا حفظنا عن غيب أسماء الذين خذلونا والذين نصرّونا...".	"نحن نرحل، سنخرج من غزة إلى السماء وإلى السماء فقط".	"إذا كان لا بدّ من أن أموت، فلا بدّ من أن تعيش أنت لتروي حكايتي، لتبيع أشيائي وتشتري قطعة قماش وخبوطًا (فلتكن بيضاء وبذيل طويل) كي يبصر طفل في مكان ما من غزة وهو يحذق في السماء منتظرًا أباه الذي رحل فجأة من دون أن يوّدع أحدًا ولا حتى لحمه أو ذاته. يبصر الطائرة الورقية، طائرتي الورقية التي صنعتها أنت، تحلق في الأعلى ويظنّ للحظة أنّ هناك ملاكًا يعيد الحب. إذا كان لا بدّ من أن أموت، فليأت موتي بالأمل، فليصبح حكاية". (عزبها الروائي سنان أنطون)	"كم على غزة أن تعدّ من ليالي الرعب والموت؟ كم عليها أن تعدّ من أيام الفقد والغياب والوجع؟ كم عليها أن تعدّ من ساعات الجوع والعطش والبرد والمرضى والزوج والغربة؟ كم عليها أن تعدّ من راحلين وباكين ومكلمين كي تسقط لعنة الحساب وتختفي

لمتابعتنا
والحصول على إصداراتنا




صاحب المطبوعة: المفكرة القانونية
شارك في التحرير: نزار صاغية ومهدي العشي وباسين النابلي وأميمة مهدي وألفة ملوم ومحمد عفيف الجعيدي
الإخراج الفني والرسوم: عثمان السالمي
الإخراج الفني والتصميم: ملف غزة : علي نجدي
رسوم: ملف غزة : رائد شرف

الخطوط المستعملة : 29LT Azer - IBM Plex Sans Arabic - Diba



تم إنتاج هذه المطبوعة بدعم مالي من هيترش بل، مكتب شمال إفريقيا تونس

تجدون المقالات بنسختها الكاملة على موقع المفكرة القانونية
الآراء الواردة هنا تعبر عن آراء المؤلفين وبالتالي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسسة

يسمح بنسخ أي جزء من المحتوى المنشور على مجلة المفكرة القانونية، أو تخزينه، أو تداوله، على أن يتم ذلك لغايات غير تجارية ومن دون أي تحويل أو تشويه، وعلى أن يذكر بشكل واضح وجلي في كل مرة إسم المفكرة القانونية واسم الكاتب/ة أو الرسام/ة أو المصور/ة.

نرحّب بمساهماتكم عبر البريد الإلكتروني : info@legal-agenda.com

تم الطبع في مطبعة SOTEPA GRAPHIC، مونتيليزير تونس، الهاتف: 71 904 380

info_tunis@legal-agenda.com
www.legal-agenda.com
المفكرة القانونية - تونس: Facebook
Twitter: @Legal_Agenda_TN
Instagram: legal.agenda.tn

سعيّد والجمعيّات: قُرعت طبول المعركة

أميمة مهدي

وتبعيّة. كما فرض أن يكون العمل بالجمعيّات عملاً تطوّعيًا لإضعاف القاعدة الاجتماعية المرتبطة بهذه التنظيمات وأخضع التمويل الأجنبي لموافقة رئاسة الحكومة من دون تحديد شروطها (وهو ما يُستنتج منه بأنها شروط سياسية وليس تقنية)، بما يضعف الموارد البشرية والمادية للجمعيّات. أمّا على المستوى الثالث والمتعلّق بالحلّ، فقد فتحت أبواب المبادرة به، بجعل طلب الحلّ بيد أيّ مواطن لا يُعجبه نشاط الجمعية، كما خصّ الجمعيّات الأجنبية بخضوعها لرخصة قابلة للسحب في أيّ وقت بقرار حكوميّ.

أما مسوّد مشروع القانون العدّة من قبل رئاسة الحكومة والتي تمّ تسريبها، فلا تختلف كثيرًا في فلسفتها عن مقترح النواب وإن كانت أقلّ حدّة في بعض الأحكام. فكلّا المشروعين يلغيان الرسوم 88 ويعوّضانه بنصّ ينتهك حرّيّة التّظلم ويضرب العمل المستقلّ للجمعيّات وينسف ما تمّ تحقيقه من مكتسبات. يظهر التوجّه الرجعيّ لمشروع رئاسة الحكومة في التجارب القارئة المقدمة للاستئناس بها عند صناعة هذا الأخير والمتعلقة على سبيل المثال بالتشريعات الجزائرية والمصرية والصينية فيما يتعلّق بالتمويل الأجنبي. ولكنّها بالأخصّ تستنسخ في الكثير من أحكامها ما تمّ تقديمه في النسخة السريّة السابقة لتتفح الرسوم في أوائل 2022، والتي كانت المفكرة قد علّقت عليها، مع فارق شكليّ برمزيّة مهمة، وهو أنّ النسخة الجديدة هي مسوّد قانون ينسخ ويعوّض كليًا الرسوم 88، وليست تنقيحًا لفصوله. فقد تمّ إخضاع تأسيس الجمعيّات أيضًا للتّرخيص المقتنع ولكن هذه المرّة بالاستناد على قاعدة بيانات الكترونية توفّر على المؤسّسين الاحتكاك المباشر بالإدارة وتوحي بجدية كاذبة ومغشوشة، بينما أسندت للكتابة العامة للحكومة صلاحية إرجاء التأسيس إلى حين تغيير ما اعتبرته إخلالات ونواقص أو رفض تكوين الجمعية إذا ما اعتبرت أنّ الملفّ المقدم يتنافى مع المبادئ الفضفاضة المضمّنة بالقانون كالدعوة للعنف والتطرّف أو بالأخصّ "تهديد وحدة الدولة".

تمّ الاستئناس في صياغة المشروع بالتجارب الاستبداديّة المقارنة في الجزائر ومصر والصين

أمّا المراوغة الأخطر، فهي التنصيص على حقّ الطعن في قرار الرفض لدى المحكمة الإدارية في مادة تجاوز السلطة وسريان الرفض إلى غاية الحصول على قرار قضائيّ نهائيّ في إلغائه (وليس قرار إيقاف تنفيذ)، وهو ما يأخذ واقعيًا سنوات طويلة. ما يعني سلفًا أنّ للإدارة اليد العليا في تكوين الجمعيّات والتخلّي عن مبدأ التصريح، مضمونيًا، على الرغم من الإبقاء



أهمية الرسوم 88 في تجسيده لحرّيّة التّظلم، فقد كان وليد الزخم الثوري وثمره لحظة استثنائيّة في موازين القوى في تونس ليترجم الطالب الشعبية لاسترداد حرية المجتمع وقدراته التنظيمية من خلال تكريسها في المراحل الثلاث المذكورة. فجعل تأسيس الجمعيّات يخضع لمبدأ التصريح من قبل مؤسّسها وليس لترخيص من الإدارة، ونظّم حلّها إمّا بطريقة طوعية من قبل أعضائها أو بحكم قضائيّ من المحكمة. وسرّلت عملها بتمكينها من التمويل العمومي والأجنبي طبقًا لمعايير محددة وعدم إخضاعها لمراقبة قليّة على النشاط بل حجر صراحة على المؤسّسات العمومية عرقلة نشاط الجمعيّات بصفة مباشرة أو غير مباشرة. كما حصّن حقّها في الحصول على العلومة وفي تقييم دور مؤسّسات الدولة ومراقبتها كإشارة واضحة على تمّتعها بالاستقلالية عن السلطة وبدورها المركزيّ في الشأن العام. ومن البديهيّ بأن هذه الركائز تمثّل مداخل ضرب حرية التّظلم فدارت حولها كلّ محاولات التّعير والتعديل بهدف التضييق.

لن نتوقّف كثيرًا عند تفاصيل مقترح القانون الذي تقدّم به مجموعة من النواب بقيادة فاطمة المسدي، الذي يكتّف طرق وإجراءات التضييق على الجمعيّات على اختلافها. فقد اعتمد بخصوص التأسيس نظام ترخيص بالكاد يخفي حقيقته التمثّلة في التضييق على حرية تكوين الجمعيّات، بذريعة أنّ الرسوم 88 أدّى إلى "تضخّم غير عاديّ في عدد الجمعيّات بعد إلغاء نظام الترخيص من وزارة الداخلية"، وذلك في حين صريح للماضي الاستبدادي. كما قدّم مقترح القانون تشكيلات عدّة لتضييق الخناق على عمل الجمعية، مستوحاة من النظام الاستبدادي القديم (قانون 1992)، مثل تصنيفها حسب نشاطها وأهدافها بما يمزّق أوصال النسيج الجمعيّاتي عبر تقييد نشاط الجمعيّات وإخضاعها للمراقبة المباشرة لوزارة المعنية في مجال عملها وما يفرضه ذلك من هيمنة

بلا حدود في ندوة صحفية². إذ تخضع الجمعيّات للإجراءات الرقابية والعقابية المتدرجة من التنبيه إلى تعليق النشاط ومن ثمة إلى الحلّ القضائيّ والنصوص عليها بالرسوم 88. كما تخضع أيضًا للتّظلم القانونية المتعلّقة بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال ومقاومة الفساد ولكلّ المؤسّسات المتدخّلة بها ما ينفي الحاجة لأيّ تدخّل تشريعيّ لمراقبة عمل الجمعيّات. وقد أفضت عمليات الرقابة طيلة السنوات الفارطة إلى تعليق نشاط 182 جمعية وإحالة 176 أخرى على القضاء ثمّ حلّ 69 جمعية منها³، وذلك من مجموع قرابة 25 ألف جمعية⁴. أمّا إذا كان هناك إشكال في الرقابة، فهو في حجم الموارد البشرية لإدارة الجمعيّات. نستخلص من ذلك ثلاث نقاط مهمة: أولاً، لا حاجة لتغيير الإطار القانوني للجمعيّات للمراقبة ممكنة إذا توقّرت الإرادة. ثانياً، لا تقوم حملات شيطنة الجمعيّات على أساس واقعيّ فنسبة الجمعيّات المتورّطة في جرائم ضعيفة حسب أرقام الحكومة نفسها، وهو ما يحيلنا للنقطة الثالثة التي تُشير للهدف الحقيقيّ من وراء التضييق على الجمعيّات ألا وهو غلق الفضاء العام اللذي ووضع يد السلطة عليه.

التضييقات التشريعيّة، أو التنافس على الإطاحة بالرسوم 88

بصفة عامّة، تتحقّق استراتيجية التضييق على حرّيّة الجمعيّات وإخضاعها إلى السلطة التنفيذية، عبر وضع اليد على ثلاث مراحل مهمة في مسار كلّ جمعية: أولاً إخضاع مرحلة التأسيس لقرار السلطة والتحكم في نشأة الجمعيّات. ثانياً، التدخّل في عمل الجمعية والتضييق على استقلالية نشاطها عبر الهياكل الإدارية المركزية. وثالثاً، تسهيل إجراءات الحلّ وإطلاق يد السلطة التنفيذية فيها. تكمن

بينما تتواصل الحرب على غزة مخلّقة الدمار والتقتيل، يخرج قيس سعيّد لإعلان حربه على "الخونة والعملاء" من الجمعيّات والمنظّمات مصرّحاً بأنّ "صواريخه على منصّاتها" ومشيراً بأنّه سيطلقها في أيّ لحظة ليصيب "أعداء الدولة وعملائهم بالداخل". وإن كان الخطاب الحربي والتخويني ليس بجديد على سعيّد، إلّا أنّ استعماله في سياق الحرب على غزة يعطيه أثراً مختلفاً، خصوصاً حين لا يتردّد في استغلال قضية تحرّر الشعب الفلسطينيّ لتبرير قمعته لحرّيات التونسيّين ولتحشيد المواطنين المنهكين من الأزمة الاقتصادية حول حرب وهمية لا تدخل ضمن أولويّاتهم. ولعلّ خطابات الرئيس الأخيرة، والمساعي التشريعيّة لقبّر الرسوم 88 لسنة 2011 والمتعلّقة بتنظيم الجمعيّات، وأبرزها المشروع الحكوميّ المسرّب، تؤشّر إلى أنّ "أعداء" هذه المرحلة هم المنظّمات والجمعيّات.

خطاب الرئيس: سلاح التخوين وسردية "الانفلات"

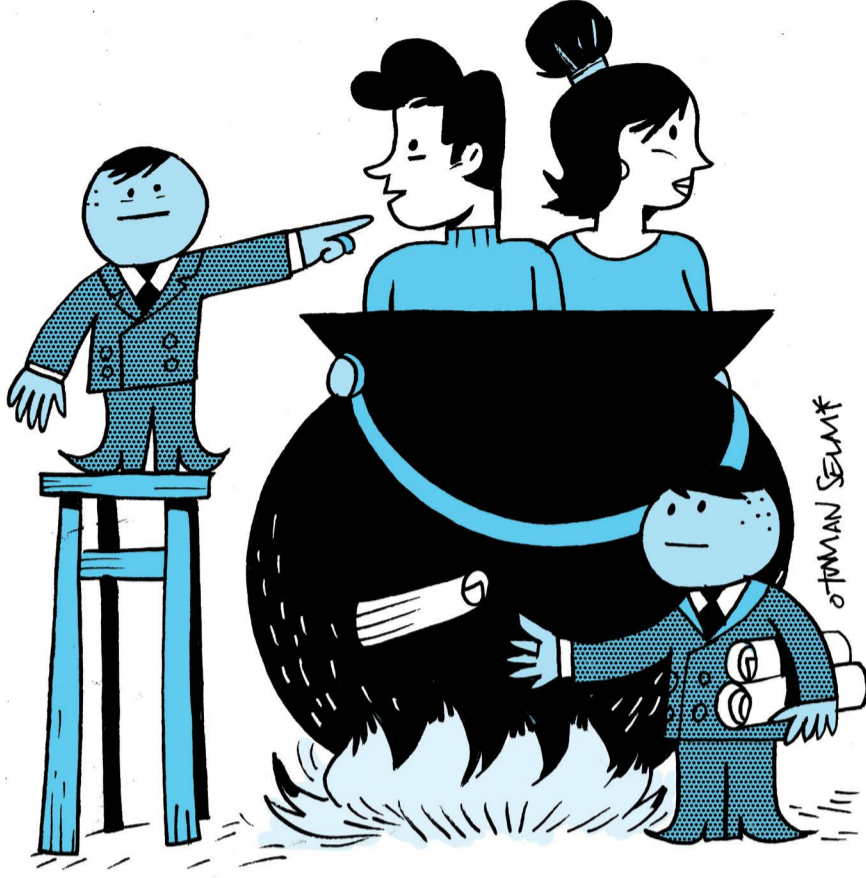
لن سبق للرئيس مهاجمة الجمعيّات في خطاباته، إلّا أنّها تكثّفت في الفترة الماضية بشكل لافت. بدأت الحملة الأخيرة في 24 نوفمبر، خلال لقاء جمعه برئيس الحكومة ووزيرة العدل ووزيرة المالية، حين تحدّث عن جمعيّة "تلتقي المليارات كلّ سنة وتحوّل هذه المليارات بطرق غير شرعية لتمويل أحزاب سياسية"، من دون أن يسمّي أو يقدّم براهين على ذلك. ثمّ، بعد أن فتحت قوسين حول القضية الفلسطينية والنفاق الغربي الرسمي، مرّ مباشرة إلى اتهام الجمعيّات بأنّها "امتداد لدوائر استخباراتية بالحجة والبرهان" بما يوجب "وضع حدّ لهذا الانفلات".

بعد أسبوعين، في لقاء آخر مع وزيرة العدل¹ حول الفساد وملفّ الأموال المصادرة، كثر الرئيس السردية ذاتها لتخوين الجمعيّات وشبّطنتها، بالاستناد إلى حصول منظمة واحدة من سنة 2017 إلى سنة 2023 على 7 مليون دينار من التمويل الأجنبي، ما اعتبره قرينة كافية على فسادها. ثمّ كثر اتهامه اللبني للمجهول، بأنّها (الجمعيّات) "استباحّت الدولة وكانت امتداداً للأحزاب وحق للمخابرات الأجنبية". هكذا يصبح معطى التمويل، الذي لا يشكّل في حدّ ذاته عنصر جريمة، قرينة على "التخابر".

سيناريو توجيه أصابع الاتهام للجمعيّات ومحاولة التضييق عليها تكرر عدّة مرّات في السنوات السابقة ولكنّ الحرب التي يقودها سعيّد ضدّها هذه المرّة تعدّ الأخطر على الإطلاق، ليس فقط لخطورة منطق التخوين، ولكن أيضاً بالنظر إلى سياق الانفرد بالسلطة بقوة الأجهزة الصلبة وإخضاع القضاء والتضييق على حرية التعبير. فهي خطوة جديدة في التحكم في الفضاء العامّ وغلغق مساحات الحرية. أمّا سردية "الانفلات" و"الفوضى" و"الفساد"، وهي ليست جديدة، والتي توجب حسب أصحابها تنقيح الرسوم 88، فتصطدم بمعطيات موضوعية وواقعية دكر بها كلّ من رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وممثّلة منظمة محامون

على التنصيص عليه شكلا.

أما نشاط الجمعيات، فظهرت إرادة التصييق عليه أساسا من خلال تقييد وسائل العمل، وأساسا التمويل الأجنبي، من جهة، ومن خلال تقييد حقوق الجمعيات من جهة أخرى. فقد تأكد توجه السلطة إلى إدخال رقابة قبليّة على التمويل الأجنبي للجمعيات، كما في السوّدّة السّريّة في بداية 2022، ولكن مع اختلاف في الإجراءات. فتمّ التخلّي عن الموافقة المسبقة للجنة الوطنية للتحاليل المالية على كلّ تمويل أجنبي، التي نصّت عليها نسخة 2022، والذي يبدو أنّ اللجنة قد رفضته لما ينقل كاهلها بأعمال لا تتناسب مع القانون النّظّم لها ومواردها البشرية. فأناطت النسخة الجديدة هذه المهمة بهيكل الامتثال بالبريد التونسي التي سيصبح عليها التّثبت من شرعية كلّ تمويل أجنبي (تقرير مفصّل في غضون 25 يوما)، مع مضاعفاتها برقابة ثانية للجنة التحاليل المالية (في غضون 20 يوما)، من دون تحديد شروط الشرعية من عدمها، ومن دون حصر رقابة لجنة التحاليل المالية، بشكل صريح، بالملفات التي قد يثير فيها البريد التونسي "شبهات". من شأن ذلك ليس فقط أن يعطل صرف التمويلات لشهر ونصف، ولكن بالأخص أن يسمح بالانتقائية في التعامل أو الابتزاز لفرض التبعية. ويأتي هذا الإجراء المقترح بالتوازي مع إلزام الجمعيات بفتح حساب مالي وحيد بالبريد التونسي، وتحويل كلّ أرصدها البنكية له. ويمكن أن يفهم هذا المقترح على ضوء امتعاض الرئيس سعيد من لجنة التحاليل المالية، التي لم يتردّد في تسميتها بـ "لجنة التحيّل المالي"، ومن كونها تابعة للبنك المركزي الذي يتميز باستقلالية لم يُخفّ سعيد امتعاضه منها، بما يرحّج فرضيّة نقل الرقابة على الأقلّ جزئيا إلى مؤسسة أكثر خضوعا لسلطة هذا الأخير. كما قد يفهم هذا التحوّل بطبيعة عمل لجنة التحاليل المالية، فهي تتدخل بناء على إشعار من المؤسسات البنكية والمالية، وتحتصر رقابتها في عدد محدود من الملفات التي أثّرت فيها شبهة ما. وربما أيضا يعقاب أو أداة تفاوض مع البنوك، لكي تلعب دورا أكبر وبشروط أخفّ في تمويل ميزانية الدولة، عبر سحب أحد مصادر الربح السهل لديها وهي حسابات الجمعيات وتمويلاتها بالعملة الصعبة. ولكنّ المرجّح، بالنظر للسباق السياسي العام، هو أنّ الرقابة لن تستهدف فقط شرعية مصادر التمويل، وهي مؤسسات معروفة جلتها يمّول مشاريع الدولة نفسها، وإنما قد تتحوّل إلى أداة ضغط وابتزاز سياسي.



المرتبطة بالتنمية. ففي ظلّ تجميد وتعطيل عدة مشاريع جمعياتية من قبل المؤسسات العمومية التي تكون شريكة بها أصبح للمؤيّلين عدة مخاوف فيما يخص مستقبل هذه المشاريع وتمويلاتهم.

للحلّ مباشرة من دون حقّ التنبيه، وهي التي تتعلّق "بتهديد وحدة الدولة ونظامها الجمهوري" حتى وإن كان ذلك على مستوى تصريحات مسيّريها. وهو ما يشكّل معيارا غير موضوعي وقابلا للتأويل والاستغلال من قبل من كانت له الإرادة لاستعماله ضدّ أيّ جمعية، خصوصا حين نرى التأويلات القائمة اليوم "للتأمّر على أمن الدولة" التي تشمل أيّ معارضة للسلطة.

ينضاف ذلك إلى إدراج إجراء جديد لم يعتمده الرسوم 88، وقد أقرّح في نسخة 2022 أيضا، وهو "الحلّ الآلي". إذ مُنحت هذه الصلاحية للكاتب العام للحكومة، حيث سيصبح بإمكانه حلّ أيّ جمعية لم تعقد جلساتها الدورية خلال دورتين متتاليتين أو لم تمارس. حسب تقديره، "أنشطتها بما يحقق أهدافها"، وذلك من دون المرور بالمؤسسة القضائية ومن دون المرور عبر إجراءات تضمن حقوق الدفاع لممثلي الجمعية. وبذلك يصبح الحلّ خاضعا لقرار الحكومة، مع قابلية الطعن البعدي فيه أمام المحكمة الإدارية. من شأن ذلك أن يفتح الباب أمام تعسف الإدارة في تأويل هذا الفصل بغية التخلّص من الجمعيات التي لا تروق أنشطتها لها.

التضييق ممارسة تستبق التشريع القانوني

وسط هذه الإرادة السياسية للمتمسّ من حقّ التنظيم، تزايدت الممارسات الخانقة للجمعيات والمعرفة لنشاطها. فتتصاعد شهادات النشطاء الدنيين المنذرة بممارسات إدارة الجمعيات التي تعطل تأسيس جمعيات جديدة، عبر التّدخل في صياغة أهدافها أو الامتناع عن تسليم مؤسسيها الإعلام بالبلوغ. هذه الممارسة، التي تحرم الجمعيات من حقّ الوجود القانوني الذي يمنح لها الرسوم 88، تحدّد كثيرا، في الواقع، من سريان مبدأ التصريح. ويتداول آخرون انطباعاتهم حول محدودية التمويل العمومي وعدم استقرار منحه، ممّا يهدّد استمرارية عمل الجمعيات المعنوية به ويلحق أضرارا بالمتنفعين من نشاطاتها خصوصا تلك المتعلقة بتقديم خدمات للعديد من المستحقين كالأشخاص الحاملين لإعاقة أو للنساء ضحايا العنف على سبيل المثال. هذا بالإضافة لضيق فرص الظفر بالتمويل الأجنبي الذي أصبح مشروطا من قبل عدة مؤيّلين بموافقة السلط العمومية خصوصا فيما يتعلّق بالنشاطات

عامّة من الخوف والرقابة الذاتية. مناخ عامّ اخترلته رئاسة الجمعية التونسية للزراعة المستدامة حين قالت: "لقد آتت آجال تغيير تركيبة رئاسة الجمعية ولكن لا أحد يريد الترشّح. كلّ الأعضاء خائفون من ترأس الجمعية".

في الآن ذاته، لم تفهم السلطة التي تدّعي الثورية ومن خلفها الأجهزة والمؤسسات القديمة المتمرسّة أنّ تقييد الشكل القانوني للنّظم لا يعني سلب المجتمع المرتبط بالجمعيات قدرته على التّحرّك. فالتاريخ النضالي الحقوقي يزخر بتجارب واستراتيجيات عديدة تكترس العمل الجماعي على اختلاف أشكاله. كما يبدو أنّها لا تعي أنّ الفضاء العام لا يقتصر على الأحزاب والجمعيات وأنّ تقييم السلطة وأداء مؤسساتها والمساهمة في النقاش العام بصفة عامّة لا يشترط المرور حصريّا بهيكل قانونية. في ظلّ ما تقدّمه الوسائل الجديدة للتواصل وما تقمت مراكمتها من تجارب للحراك الجماعي العفوي، قد تخطّط السلطة الظنّ في أنّها قادرة على تقييد عقول المواطنين ومحو قدرتهم على أخذ مسافة منها وانتقادها وسلبهم حرية تنظيمهم وأشكال عملهم الجماعي. فإذا كانت الأنظمة الاستبدادية تتبادل التجارب والسياسات القمعية فيما بينها، فللشعوب أيضا القدرة في استلهام الإرادة التحررية ومراكمة تجارب النضال والتضحية. ولنا في ثورة الحرية والكرامة وما تلاها من الثورات العربية وما يقّده يوميا الشعب الفلسطيني من دروس في التمسك بالتحزّر خير دليل.

يعطي المشروع للإدارة اليد العليا في تكوين الجمعيات، في تراجع عن مبدأ التصريح

1. لقاء رئيس الجمهورية مع وزيرة العدل بتاريخ 07 ديسمبر 2023، فيديو منشور على الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية التونسية.
2. ندوة صحفية لعدة جمعيات ومنظمات لتقديم موقفهم من تنقيح المرسوم 88 ومحاولات التصييق على المجتمع المدني في تاريخ 13 ديسمبر 2023.
3. إجابة مديرية ديوان رئيس الحكومة سامية الشرفي على أسئلة النواب وملاحظاتهم خلال أشغال الجلسة العامة المخصّصة للنظر في مهمة رئاسة الحكومة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 وذلك بتاريخ 20 نوفمبر 2023.
4. مقترح تنقيح مرسوم الجمعيات: نحو إتلاف آخر مكاسب التجربة الديمقراطية، جمعية البوصلة، 05 ديسمبر 2023.
5. وثيقة شرح أسباب مقترح قانون عدد 27 لسنة 2023 متعلّق بتنقيح المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلّق بتنظيم الجمعيات.

هذا بالإضافة للتناقض السياسي الواضح بين مواقف الجمعيات والمؤيّلين في علاقة بالحرب على غرّة وما فرضه من أخذ مسافة وانقطاع للشركات بينهم وهو ما ينعكس أيضا على موارد الجمعيات واستمرارية عملها. كما انعكس التدهور العامّ في الوضع الحقوقي على عمل الجمعيات، من ذلك حرمانها عنوة من الحقّ في النفاذ إلى المعلومة، الذي لم تعدّ جلّ مؤسسات الدولة تعترف به، وصولا إلى الاعتداءات والتضييقات البوليسية. فحسب ممثلة منظمة محامون بلا حدود، تمّ رصد 15 إحالة قضائية لناشطين بالجمعيات على معنى الرسوم 54 و27 حالة هرسلة من قبل أعوان الأمن لجمعيات أثناء أدائها لأنشطتها، وأكثر من 27 جمعية أو ناشط في جمعية تعرّضوا لحملة تشويه على وسائل التواصل الاجتماعي من طرف أشخاص موالين للسلطة. ممارسات تخلق بدورها مناخات من التخويف والترهيب يطال كلّ الفاعلين بالمجتمع المدني ويكرّس أهداف التصييق إمّا بتحييد الجمعيات أو بتحقيق تبعيتها أو بإضعافها والفتك بها. ترهيب يزداد وقعه في ظلّ الخطاب التخويني الذي يستعمله رئيس الدولة ومناصره وتهديداتهم، وشيخ الملاحقات التعسفية الذي يخيم على كلّ من يخوض في الشأن العامّ، خالفا حالة

انتخابات المجالس المحلية: لماذا أصبحت الأحدث؟

نُشر بتاريخ 23. 12. 2023

السياسية في شخص الرئيس من بؤابة الشعارات القاعدية.

الرئيس هو الحدث الأكبر

منذ استيلائه على كل السلطات في 25 جويلية 2021، سيطر الرئيس سعيد على المشهد السياسي في البلاد، وأفلح إلى حد ما في الاستحواذ على جزء لا بأس به من الحدث العام، واستيعاب جل القضايا المصرية في الاقتصاد والمجتمع داخل خطابه، الذي تُهيكله لغة اختزالية لا تطرح وقائع سياسية بقدر ما تُعد بمعارك مفتوحة ضد الجميع. ويملك هذا الأسلوب الخطابي فعالية، لأنه يُعيد إنتاج لغة مُتداولة في مواقع التواصل الاجتماعي، ويُمزجها التحريض وُضعف المضمون السياسي. يمكن القول أننا إزاء "شو" رئاسي مستمر، جعل من الرئيس سعيد جوهر العملية السياسية، وأحال بقية المؤسسات والفاعلين إلى مجرد عناصر ثانوية وغير مرئية على خشبة المسرح. وبعضهم تم إنزاله من على الخشبة عنوة إما بالسجن أو بالملاحقات القضائية. هذا الاستحواذ الإعلامي والسياسي أفرز نوعا من التطبيع الجمعي مع المنطق الذي يقول بأن الرئيس هو الوحيد القادر على حل كل المآزق، أو هو المسؤول الوحيد على إيجاد حلول لمشاكل البلاد.

أمام هذا المنطق الشَّخصاني، انهارت القيمة الإلزامية والاعتبارية لبقية المؤسسات السياسية والتمثيلية وكل الفاعلين السياسيين تقريبا، بما فيهم الأنصار والمؤيدين. وقد حرص الرئيس سعيد في دستوره

من "المطالب المحلية" التي تستحق فقط التأليف بينها ضمن المجلس الوطني للجهات والأقاليم، لتُصبح "مطالب مركزية" مُشتركة.

هذا الظرف من التمثيل الموزعة عنه فعاليته السياسية والمواطنة -والمحصور في الجانب القطبي- يُمكن اعتباره مدخلا لفهم ضعف التداول العام حول الانتخابات المحلية، سواء داخل القرى والمدن الصغيرة أو في المراكز الحضرية الكبرى. من خلال المُعانة الأولية العامة لتركيبه العديد من المترشحين ولغتهم الانتخابية ورهاناتهم، يمكن أن نلاحظ انعدام الرهانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الوطنية في مقترحاتهم -بعض المقترحات الاجتماعية تأخذ شكلا شعاراتيا- وهم في الأغلب "ذوات انتخابية" لا تُسندهم أي ديناميات سياسية ومواطنة أو حزبية-اجتماعية، أو حتى مطالب محلية كبرى، وإنما يُراهن معظمهم على التضامن العائلي والمناطقي. وحتى معظم الأحزاب السياسية المساندة للرئيس سعيد دخلت في حالة من الانسحاب الانتخابي "دون إعلان موقف واضح يُفهم منه المقاطعة أو المشاركة، لذلك يمكن أن نقول أننا إزاء كتلة من المترشحين الانتخابيين، الذين لا يُمكن اعتبارهم فاعلين محليين -على الأقل مُعظمهم- وإنما هم نتاج براديفم انتخابي فوقي فرضه الرئيس سعيد على المجتمع والتَّخب بشكل غير ديمقراطي. وهنا تكمن خطورة الانزلاق التدريجي نحو دبح الحياة السياسية من الأسفل، و"تفويه" الفكرة الانتخابية باسم براديفم ديمقراطي تجاوزي، انكشفت إلى حد الآن عطلته السياسية والمعيارية، واتَّضح أنه مدخلٌ لمركزة الحياة

شكَّلت طيلة الأشهر الفارطة جزءا من الدعاية الرئاسية التي تعد بكل مآزق التنمية وتوزيع الموارد بعد إرساء هذه المجالس الجديدة. لذلك يبدو أنه من الأنسب البحث عن دلالة هذا "اللاحدث" الانتخابي داخل الممارسة السياسية للنظام الحالي، وداخل هذه البنية الانتخابية الجديدة التي اختارها الرئيس بمفرده ووضعها قيد التجريب منذ 25 جويلية 2021، ويبدو أنه غير مُستعد -إلى حد الآن- لفهم تناقضاتها ومفزلقاتها، رغم أن الانتخابات التشريعية الفارطة -التي جرت في ظروف طبيعية في 17 ديسمبر 2022- أعطت إشارات جدية حول [هشاشة التصورات الانتخابية والسياسية الجديدة](#) وكشفت عن حدودها "المثالية"، ولكن الرئيس تحصَّن بالإنكار وألقى بالفشل الانتخابي على "العشرية" السابقة.

انتخابات محلية من دون ديناميات محلية

يُدافع هذا التصور الانتخابي والسياسي الجديد عن جدواه من داخل شعار سياسي مُتداول لدى الرئيس وأنصاره، يدعو إلى تجاوز فُصور الديمقراطية البرلمانية و"فسادها النخبوي"، نحو خلق أدوات جديدة تسمح بتمثيل أوسع للقاعدة الاجتماعية المُتواجدة في أطراف المركز (بالخصوص القرى والمدن الداخلية، والأحياء الشعبية...)، ولكن هذه الفئات الاجتماعية المُعْتَبَرة لا تُخاطر في الشأن العام بوصفها فعاليات مدنية وحزبية ومواطنة، أو بوصفها أيضا حركات اجتماعية، وإنما باعتبارها كتلة

ياسين النابلي

انعقد، الأحد 24 ديسمبر 2023، الدور الأول من انتخابات المجالس المحلية في تونس، التي من المُفترض أنها تُعتبر العملية التمهيدية لانتخاب المجلس الوطني للجهات والأقاليم (الغرفة النيابية الثانية). تُشكل هذه الانتخابات حلقة أخرى ضمن "التأسيس" السياسي الجديد الذي يُبشر به الرئيس قيس سعيد، والذي ينضوي تحت مشروع عام يُطلق عليه الرئيس وأنصاره ["مشروع البناء القاعدي"](#).

تُشير المُعانة الأولى لهذه الانتخابات إلى أنها مسار غير مرئي، ولم تتحوَّل إلى حدث سياسي وظيفي يستحق الاهتمام الجمعي. لذلك بالإمكان وصفها كحالة من "السكون الانتخابي" المُمتد، الذي يُعطي انطباعا أوليا بانعدام مظاهر الحياة السياسية في البلد، رغم الثقل الكبير الذي تُلقى به المآزق السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حياة الناس. ربما ساهم العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في تحويل جزء لا بأس به من الاهتمام العام نحو ما يجري في قطاع غزة، ولكن هذا العامل الظرفي لا يُمكن أن يُعزى إليه هذا الحيد الانتخابي الحاصل، لأن الدعوة إلى انتخابات المجالس المحلية وبقية المجالس المنبثقة عنها

أرقام من "الانتخابات القاعدية":

الشعب لا يريد مشروع الرئيس

معدّل المشاركة حسب نسبة الفقر في المعتمديات: من ضعيف إلى أضعف

10%

في النصف الأقل فقرا من المعتمديات

18%

في النصف الأكثر فقرا من المعتمديات

* حسب تقرير المعهد الوطني للإحصاء، خريطة الفقر بالبلاد التونسية (2020)، الذي يحتوي على نسب الفقر في 264 معتمدية (من دون اعتبار المعتمديات الجديدة)

مشاركة ضعيفة جدًا

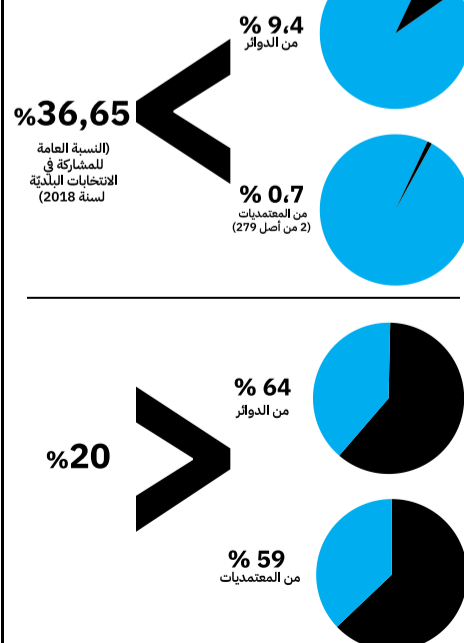
في المجمال:

نسبة المشاركة في الدور الأول 11,84%



أقلّ ثلاث مرات من نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية في 2018 (35,65%)

وفي التفصيل:



انتهى الدور الأول من الانتخابات المحلية بنسبة مشاركة ضعيفة جدًا، تقارب نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لبرلمان الرئيس. عكس ضعف المشاركة غياب دينامية محلية وضعف انخراط الناس في مشروع الرئيس الانفرادي والمسقط، على عكس وعود "الديمقراطية الحقيقية".

ولئن كانت المشاركة في المعتمديات الريفية والأضعف ديمغرافيا وتنمويا أكبر نسبتيا من المشاركة في المعتمديات الأكبر ديمغرافيا وتنمويا، إلا أنها تبقى هي الأخرى ضعيفة، ولا تعني انخراط "الأهالي" في الأرياف والمناطق المنسية في هذه الانتخابات، كما يظهر بوضوح من خلال هذه الأرقام التي نفرد بنشرها.

انتخابات تضرب تمثيلية النساء

9,5%

فقط من المُنتخبين نساء

7,5%

فقط من الترشيحات نساء

118 مجلس محلي (42% من دون نساء)

دينامية باهتة في الترشيحات

26 دائرة لم تحصل فيها الانتخابات لغياب الترشيحات

10% من الدوائر بترشح وحيد

36% من الدوائر بترشحين فقط

نجري الانتخابات ونؤجل الصلاحيات

يوسف عبيد*

تمثل المجالس المحلية الصنف الوحيد الذي وقع استحداثه تماما، مقارنة بالبلديات والجهات والأقاليم. لذلك، كان من المفترض وجود تصوّر واضح ومتكامل لبعث هذا الكائن الجديد إلى الحياة المحلية. لكن لا يزال الغموض يكتنف دور هذه المجالس وصلاحياتها. إذ لم يتم إصدار أي نص يحدّد صلاحياتها حتى اليوم. وقد حاولت هيئة الانتخابات سدّ هذا الفراغ من خلال الإبرام بوجود إطار قانوني يحدّد مهام المجالس القادمة، بالاستناد إلى نصوص قانونية في غير محلها، وأبرزها قانون 1994 حول المجالس المحلية للتنمية.

هيئة الانتخابات تتجاوز صلاحياتها... وتغالط الرأي العام

لئن كان المرسوم عدد 10 موعلا في المسألة الانتخابية والجوانب المتعلقة بتريكية مختلف المجالس، إلا أنه سكت عن مسألة اختصاصاتها. وعليه، وفي ظل غياب أي نص يحدّد بشكل صريح مهام المجالس المحلية، سعت الهيئة المشرفة على الانتخابات إلى سدّ هذا الفراغ من خلال إعداد ومضات تحسيسية رسمية تشرح فيها دور المجالس المحلية القادمة. ومن اللافت للانتباه أن الهيئة قامت بالترويج لها في مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وعلى مواقع ومنصات التواصل الاجتماعي، وذلك حتى قبل الانطلاق القانوني للمسار الانتخابي الذي يتم بمقتضى إصدار رئيس الجمهورية أمر دعوة الناخبين. ما أقدمت عليه الهيئة يمثل عملا مُستفزا ليس فقط للمنطق العام السليم، بل كذلك للمنطق القانوني العقلاني من خلال الاستنجد بنصوص قانونية لا علاقة لها بالموضوع.

في الشكل، يمثل تحديد اختصاصات المجالس المحلية عملا يخرج عن صلاحيات هيئة الانتخابات التي تقف عند الإشراف على مختلف مراحل العملية الانتخابية. ولا يتم استنتاجه بشكل ضمني أو الاستئناس بنصوص أخرى لتحديد، بل يتم التنصيص عليه بشكل صريح في إطار نص قانوني، طبق القاعدة القانونية العامة التي مفادها "لا اختصاص بدون نص".

من ناحية المضمون، لا يمكن الاستناد على القانون الذي ارتكزت عليه الهيئة، وهو القانون عدد 87 لسنة 1994 المؤرخ في 26 جويلية 1994 المتعلق بإحداث مجالس محلية للتنمية، وذلك لعدة أسباب قانونية مترابطة.

أولا: الطبيعة القانونية للنص. ينتمي قانون 1994 إلى خانة القوانين العادية، في حين أن "دستور 2022" ينصّ في الفصل 75 على أنّ النصوص المتعلقة بالمجالس المحلية يجب أن تأخذ شكل قوانين أساسية.

ثانيا: الطبيعة القانونية للمجلس. ينصّ الفصل الأول من قانون 1994 على أنّ المجلس

ومراسيمه على إفراغ بقية مؤسسات النظام السياسي الجديد من صلاحياتها التقريرية والرقابية، وخاصة المجلس الوطني للجهات والأقاليم الذي ستأتي به الانتخابات المحلية الحالية. ولعلّ البرلمان الحالي يُشكّل قلمحا عن مستقبل المؤسسات التمثيلية في البلاد؛ مؤسسات لا تملك استقلاليتها عن السلطة التنفيذية وغير قادرة على اتخاذ القرارات الملزمة. ولعلّ مشروع قانون تجريم التطبيع الذي تمّ تعليق النقاش حوله في الجلسة البرلمانية العامة، بأمر من رئيس الجمهورية، يُعدّ نموذجا للمصير الدراماتيكي الذي ستلقاه هذه المؤسسات.

ستتحول هذه المؤسسات، شيئا فشيئا، إلى واجهة خارجية تُوحى بالحفاظ على فكرة التمثيل السياسي الديمقراطي في البلاد. ويبدو تركيزها ضروريا لتثبيت الحكم الفردي، لأنها -بصيغتها الحالية- تهدم المكتسبات القليلة السابقة وتُزوّد الرئيس بشريعة التجديد و"إعادة اختراع" الديمقراطية. كما أن هذه المؤسسات ستضطلع بدور المُذنب الجاهز، الذي سيُحمله الرئيس سعيد في المستقبل مسؤولة الفشل الاقتصادي والاجتماعي. وستصبح بذلك أداة للتلاعب بالرأي العام في زمن الأزمات.

انتخابات مقطوعة الصلة بالوقائع الاقتصادية والاجتماعية

تتعدّد الانتخابات المحلية في سياق تشهد فيه البلاد إعادة إنتاج للمآرق الاقتصادية والاجتماعية الهيكلية السابقة، التي يُلخّ الخطاب السياسي المهيمن على أنها إرث "العشرية السوداء"، من دون أن يعطي أي بديل أو أفق لتجاوزها. وانتخابات المجالس المحلية نفسها يجري الترويج لها بوصفها إجابة سياسية على التفاوت الجهوي والاجتماعي، وعملية سياسية يُراد من خلالها تشريك قدر أكبر من السكّان في النفاذ إلى القرارات والموارد. ولكن في الحقيقة تتخذ السياسات والمقترحات الاقتصادية والاجتماعية وجهة مغايرة، سواء على الصعيد المركزي أو داخل الخطابات الانتخابية "المحأوية".

يُعاب على المرحلة السابقة لـ25 جويلية أنّها فشلت في معركة التغيير الاقتصادي والاجتماعي -وهي حقيقة تُثبتها الوقائع والحصيلة- ولكن الحقبة الجديدة تُؤسّس لمنطق أكثر تطرفا وخطورة من الفشل، وهو الإنكار المزمّن للظاهرة الاقتصادية والتعاطي معها عبر "نظرية المؤامرة" أو "الحرب الدونكيشوتية" على الفساد. وهي نماذج للتخيل والممارسة السياسية لا يُمكنها بأي حال من الأحوال خلق أفق تغيير، وإنما تحوّلت إلى مكونات إيديولوجية ضمن خطاب سلطويّ يسعى إلى تبرير "الأمية الاقتصادية" وإخفاء عجزه عن مواجهة حالة الانحطاط الاقتصادي.

إن الأفق المعرفي والسياسي للرئيس سعيد والحشود المحيطة به، تُسيّجُه الفكرة القائلة بأن كل المآرق مرتبطة بطبيعة النظام السياسي السابق لـ25 جويلية (الذي يُنظر إليه كعيارية نصيّة وليس كممارسة سياسية). وللزّمة أيضا وجه أخلاقي يظهر من خلال فساد النّخب السابقة و"لاوطنيتها"، لذلك تتكرّر مفردات من قبيل "النزاهة" و"نظافة اليد". من داخل وجهة النظر هذه، تُعتبر الانتخابات المحلية حلا سحريا لتغيير النظام السياسي، وبالتالي الخروج من الأزمة، من دون النظر إلى القيمة الاقتصادية والاجتماعية لهذه العملية. لأن هناك سؤال مخفي ولا يجري طرحه داخل أوساط الحكم الحالي؛ هل أن التمثيل المحلي الجديد بإمكانه حلّ مشاكل البطالة والفقر والركود والتفاوت في ظل استمرار المنوال الاقتصادي القديم؟ وعموما تُشير **الإجراءات المالية والاقتصادية** المتبّعة مؤخرا أن الرئيس سعيد ومحيطه، يتحرّكون من داخل البنية الاقتصادية والاجتماعية القديمة، ولا يقدمون برامج أو حتى إشارات مستقبلية لوضع الاقتصاد أمام وجهة أكثر عدالة، وإنما تُهيمن لغة التنازع مع أشباح الماضي على سلوكهم وخطابهم، وفي الأثناء يزوّدون البنية القديمة المتآكلة بكل مقومات الاستمرار، في ظل فراغ الرؤية والتغيير.

على صلاحياتها، يبدو أن مجال حركة المجالس المنتخبة سيقف عند عملية التداول حول المشاريع التنموية التي سيقع إقرارها صلب كل مجلس مع "تصعيدها" للطابق الموالي من الجماعات المحلية ممثلا في المجلس الجهوي، الذي يقوم بدوره بنفس العملية التصعيدية إلى مجلس الإقليم، ليُتوج مسار المشاريع التنموية التي تمّ تأليفها صلب المجلس الوطني للجهات والأقاليم، الغرفة الثانية للبرلمان. بهذا التمشي، يبدو أنه يمكن اختزال صلاحيات المجالس المحلية، على غرار بقية المجالس، تحت شعار "أكثر تداول، أقلّ تقرير، أقلّ تنفيذ".

يتعرّز هذا الاستنتاج بالنظر إلى مُعطين هامين. يتمثّل الأول في طبيعة العلاقة الهيكلية بين الجماعات المحلية المستحدثة والتي تحكمها علاقة تصعيدية عبر القرعة ثم الانتخاب، وصولا إلى المجلس الوطني للجهات والأقاليم. فكأنّ وظيفة هذه المجالس الرئيسية هو استكمال تركيبة الغرفة الثانية للبرلمان وتعزيز مشروعيتها، وليس تعزيز صلاحيات مجالس منتخبة. ويتنزل هذا الخيار في إطار نظام سياسي جديد يقوم على اختلال واضح في توزيع السلطات لفائدة رئيس الدولة، إذ لا مكان في نظام حكم الفرد لأيّ سبط أخرى يمكن أن تكون مضادة أو حتى مكملة للسلطة التنفيذية.

علاوة على هذا التكتيف الانتخابي الذي يصعب هضمه، تفنقر المجالس المحلية، شأنها شأن بقية الأصناف، إلى المقومات المتعلقة بالموارد التي ستسمح لها بتنفيذ قراراتها. فحتى اليوم، لا وجود لأي بواحد لتمتيع المجالس المحلية بموارد مالية وبشرية ومادية خاصة بها، لصيقة بصفتها كجماعة محلية. كما أنّ المجالس المحلية ومجالس الجهات ستكون في علاقة ارتباط وثيق مع المعتمدية والولاية على المستوى اللوجستي-التنظيمي من خلال احتضانها اجتماعاتها ومسك مهمة كتابة المحاضر والتكفل بالمصاريف اللازمة. يضاف ذلك إلى حضور ممثلي الإدارة في عضوية المجالس، الذين سيسيطرون على الأرجح النقاش حتى من دون حقّ التصويت، بالنظر إلى معرفتهم بالملفات، مقابل منتخبيين يقتفرون إلى خلفيّة سياسية متينة، بل ويستبدلون كلّ ثلاثة أشهر بالقرعة (في المجالس الجهوية)، فلا يمكن أن يراكموا معرفة ودراية يمكن أن يجابهوا بها الإدارة. يعني ذلك مبدئيا أنّ دور هذه المجالس سيقصر على التداول والتأليف، وأنّ النسخة النهائية لهذه العملية التأليفية إلى جانب مرحلة التنفيذ ستبقى من الاختصاص الحصري لهيكل السلطة المركزية. نتائج هذا الخيار تبدو واضحة وستقود إلى بعث جماعات محلية فاقدة لكل مقومات النجاعة والاستقلالية، وهو ما يمثل قبرا لمسار لامركزي كان واعدا في خطواته الأولى. وينصهر هذا الخيار في إطار النظرة الجديدة للامركزية، وهي نظرة موعلة في المركزية وفقا لدغمائية وحدة الدولة، لا تعترف بوجود هيكل منتخبة قادرة على إدارة الشأن المحلي بكل حرية ونجاعة، مهما ادّعت العكس.

المحلي للتنمية المحدث بكل معتمدية هو هيكل استشاري يرأسه المعتمد، وهو ينتمي تبعا لذلك إلى التنظيم اللامحوري الترابي، أحد تفزعات التنظيم المركزي. على خلاف ذلك، تمثل المجالس المحلية القادمة صنفا من أصناف الجماعات المحلية وهي مجالس منتخبة لا علاقة هيكلية بينها وبين المعتمد، وتتنمي (نظريا) إلى التنظيم اللامركزي الترابي، وإن افتقرت في الواقع إلى كلّ ضمانات اللامركزية.

ثالثا: التركيبة. ينصّ الفصل 2 من قانون 1994 على أنّ المجلس المحلي للتنمية يتركب من: رؤساء البلديات أو رؤساء الدوائر البلدية بالمعتمدية، رؤساء المجالس القروية بالمعتمدية، عُمد المناطق الترابية بالمعتمدية وممثلين عن المصالح الجهوية الراجعة بالنظر للإدارات المدنية التابعة للدولة والمؤسسات العمومية بدائرة المعتمدية. على خلاف ذلك تماما، ستتكوّن التركيبة الجديدة للمجالس المحلية القادمة من شقّين: شقّ منتخب بطريقة مباشرة من طرف الناخبين المحليين باعتماد نظام الاقتراع على الأفراد في دورتين في إطار دوائر انتخابية ضيقة تقوم على العمادة، والقرعة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. أما الشق الثاني، فيتكون من موظفين عموميين معيّنين من طرف الوزراء، ممثلين في مديري الإدارات المحلية بالمعتمدية.

رابعا: الصلاحيات. تضمّن الفصل 3 من قانون 1994 تعدادا لصلاحيات المجالس المحلية، التي تتمحور حول النظر في كل المسائل المعروضة عليه من طرف رئيسه والمتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية بدائرة المعتمدية، إضافة إلى إبداء الرأي في البرامج والمشاريع المحلية للتنمية وتقديم اقتراحات في خصوص ضبط الأولويات، وتنظيم أيام تنمية محلية يقرها الوالي، علاوة على المساهمة في إعداد وتنفيذ البرامج المتعلقة بالنظافة والعناية بالبيئة وبرامج المحافظة على الطبيعة وترشيد استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وحمايتها. كما يساهم المجلس في إعداد المخطط الجهوي للتنمية. كما يشير القانون إلى أنّ المجلس المحلي يرفع إلى الوالي تقارير دورية تتضمن مقترحاته وتوصياته حول جميع المسائل المعروضة عليه. ويمكن للوالي إحالة تلك التقارير إلى الوزارات المعنية.

تتميّز هذه الصلاحيات أساسا بطابعها الاستشاري الذي يتلاءم مع طبيعة الهيكل الاستشارية الذي يرأسه المعتمد ويخضع، تبعا لذلك، إلى سلطة الوالي. على نقيض ذلك، لا يمثل المجلس المحلي القادم هيكلًا تحت إشراف الوالي، بل هي جماعة محلية من المفترض أن تقوم على مبدأ التدبير الحرّ بما يعنيه ذلك من حرية في التداول وأخذ القرارات، في إطار وحدة الدولة. وعليه، فإنّ الصلاحيات التي يجب أن تتمتّع بها هي صلاحيات تقريرية قادرة على تنفيذها على أرض الواقع، وليس مجرد آراء استشارية يمكن أن يتم الأخذ بها كما الإعراض عنها.

مجالس للتصعيد والتداول، بلا سلطة قرارولا تنفيذ

بالرجوع إلى الإطار القانوني الحالي المنظم للمجالس المحلية، وفي ظلّ طغيان الغموض

* المقال متوفر في نسخة كاملة على موقع المفكرة القانونية.

قضاء الجمهورية الجديدة: الوظيفة الهشة..

محمد العفيف الجعدي

الآن وقد مضت سنة ونصف على اعتماد تونس دستورا جديدا أعيد فيه تعريف القضاء وفق مشيئة كاتبه، وبعد أن تركزت آليات إدارة الحكم الجديد للقضاء، قد يكون من المناسب طرح سؤال قديم جديد: "أيّ قضاء يريد نظام الحكم في تونس؟". وللإجابة على هذا السؤال، سننطلق من المنجز من أجل استكشاف ملامح التصور الوظيفي لأداء المرحلة.

هيكلية القضاء: صبت يقرأ

مما ميّز دستور 2014 فيما تعلق بالقضاء، أنه خض في باب السلطة القضائية كل واحد من الأفضية الثلاثة بفصل تعرّض فيه لتصور بنائه الهيكلي والوظيفي في ظله. وفي إطاره، كان التصوّر الإصلاحي للقضاء المالي والذي تطوّر من **دائرة المحاسبات إلى محكمة محاسبات** مع ما رافق ذلك من تعزيز صلاحياتها القضائية واستقلاليتها. كما وضع النص الدستوري مخططا لتطوير المحكمة الإدارية لتصبح **قضاء** ذا بناء هيكلي يُسمح له بنظر مختلف النزاعات التي تدخل في كتلة اختصاصه وسنّ أنظمة أساسية للقضاء والقضاء بما يتلاءم مع قيمة القضاء المستقلة. وفيما يمثل قطيعة كاملة مع هذه الروحانية نلاحظ أن دستور 2022، اكتفى في الفصل 119 منه بتعداد الأفضية الثلاثة من دون أن يتعرض لوظائف أي منها أو هيكلتها. ويؤشر ذلك إلى تجنّب أي تعهد إصلاحي بما يشي بزعة محافظة نجد أثرها واضحا في الممارسة سواء فيما تعلق بمحكمة المحاسبات أو المحكمة الإدارية.

محكمة المحاسبات: تجاهل بعد حظوة...

خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي، كانت محكمة المحاسبات مفتوحة على الرأي العام تنشر تقاريرها السنوية وتقارير مهماتها الرقابية الخاصة ويتابع الإعلام نشاطها القضائي من خلال مؤسسة الناطق الرسمي باسمها. وقد استحال هذه التقارير بفعل سياستها الاتصالية سندا أساسيا في مكافحة الفساد ورسم سياسات التصدي له. صحيح لم يتمّ للمس بتشريعاتها في ظلّ الحكم الجديد مما يفرض نظريا أن تكون مخولة مواصلة ذات الأداء، إلا أن التغيير حصل بفعل طول أمد شغور منصب رئيسها الأول منذ بداية سنة 2023 وتاليا بفعل إعراض رئيس الجمهورية عن تعيين من يشغله رغم تقديم ترشّحات له عدة في الغرض. يضاف إلى هذا الشغور، تأخير في نشر تقريرها السنوي عدد 33 رغم اعتماد جلستها العامة له بسبب عدم تحديد الرئيس موعدا لتسلمه ممن يمثلها، وهو عامل آخر أسهم دون ريب في تراجع حضور المحكمة في القضاء العام، وهو تراجع لم يتأت على ما يبدو من فراغ بل من خيارات النظام الجديد.

المحكمة الإدارية: طي صفحة الحلم

يكشف تتبّع النقاش العام داخل المحكمة الإدارية، أنّ الاهتمام بمشروع "مجلة القضاء الإداري" غاب تماما أو كاد بعد اعتماد دستور 2022. ويفسر

هذا يكون ذلك المشروع الذي تعهدت المحكمة على مستوى رئاستها بصياغة نسخته الفنية، كان يستند في أحكامه للتصور الإصلاحي للقضاء الإداري الذي تضمنه دستور 2014.

الشغور في أعضاء المجلس المعينين بالصفة سيؤدي لانفراد الرئيس بتعيين خلفهم

على مستوى ثان، كان امتناع عديد المسؤولين الإداريين عن تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية بعلم مختلفة مما يواجه برفض وإدانة في وسط القضاء الإداري مع السعي إلى إيجاد إطار تشريعي يردعه. ويُقدّر أن ما تمّ منذ منتصف سنة 2022 إلى الآن من **رفض تنفيذ قرارات** إيقاف تنفيذ صدرت لفائدة القضاة المعفيين ومنهم قاضيتين من المحكمة الإدارية ذاتها إنما يجرد هذه المحكمة من السلطة الأخلاقية التي تتيح لها اتّخاذ مثل تلك للواقف مستقبلا خصوصا وأن أيا من مؤسساتها أو رئاستها أو مجلسها لم يحاول فرض قيمة تطبيق القانون داخل رحابها، وإن كان يتعين التنبّه لكون ما يبرز من تسليم منهم بالأمر الواقع يبرر بتراجع ضمانات الاستقلالية.

من ضمانات الاستقلالية إلى آليات الإشراف: التحول

خض الفصل 119 من دستور 2022، كلا من الأفضية الثلاثة بمجلس قضاء "يُشرف" عليه. وهو بذلك قطع مع توجه دستور 2014 الذي استحدث مجلسا أعلى للقضاء موحدا بين مختلف الأفضية حقله مسؤولية السهر على "حسن سير القضاء واحترام استقلاله". كما خالف دستور الجمهورية الأولى والذي أسند لمجلسه دور السهر على تحقيق الضمانات اللازمة للقضاة من حيث التعيين والترقية والنقل والتأديب. ولئن لم يتمّ بعد إرساء المجالس القضائية وفق الدستور، فإن تجربة المجلس المؤقت للقضاء المنشأ من السلطة نفسها وما تمخّص عنها قد تساعدا في رسم ملامح ما ستكون عليه هذه المجالس.

الرسم التشريعي لملامح "المجلس المشرف"

صلب الرسوم عدد 11 لسنة 2022 كما تم تنقيحه بموجب الرسوم عدد 34 لذات السنة، يتلزم الإقرار بإشراف المجلس المؤقت على إدارة المسار المهني للقضاة مع تحديد لها تمثّل في مظهرين اثنين: (1) حق رئيس الجمهورية في الحلول محله في اتخاذ القرار و(2) القضم لجانب من صلاحيات الإشراف لتناط بوزارة الإشراف. وهما مظهران هامان يرجح أن يعقما في صياغة تصور مؤسسات القضاء الجديد.

للمجلس الاقتراح وللرئيس القرار

بتاريخ 07-02-2022، نصّب الرئيس قيس سعيد المجلس المؤقت للقضاء **معتبرا** قيامه بذلك حدثا تاريخيا "بكل المقاييس لكونه يحقّق الاستقلال الفعليّ للقضاء". سنتين بعد ذلك، كشف مجلس القضاء العدلي عن أزمة التجربة بعد أن أدى تقاعد اثنين من أعضائه وسحب الخطة الموجبة للعضوية لاثنتين آخرين لتعطل قدرته على الانعقاد. وقد تفاقم هذا التعطل باستقالة إحدى عضواته الثلاث من القضاة التقاعدين².

وفي سياق البحث عن كيفة إعادة تفعيل المجلس، بيّن الفصل 08 من الرسوم المُحدث للمجلس أنّ سدّ الشغورات فيه يتم بالنسبة إلى الأعضاء من القضاة التقاعدين من خلال فتح باب الترشّحات لها من وزارة العدل، في حين يتعين على المجلس نفسه تقديم الترشيحات بالنسبة إلى القضاة المعينين بالصفة (الساميين) بمعدل 6 مرشحين عن كل منصب وذلك في أجل أقصاه 21 يوما من تاريخ معانيته لشغوره. وأسند للرئيس متى لم تصله الترشيحات ضمن الأجل صلاحية كاملة وغير مقيدة في تعيين من يراه. كما تنبّه أن الفصل 19 من ذات الرسوم وفيما تعلق بتعيين القضاة السامين ومنهم طبعاً أعضاء المجلس المعينين بالصفة أسند للرئيس ذات الصلاحية ودون تحديد هذه المرة لأجل في حال تعمدت جهة الترشيح أي المجلس الامتناع "عن التعيين أو عدم الاستبدال أو السكوت التعيين في هذه الخطط القضائية السامية ممن تتوفر فيهم الشروط للخطة المعنية".

وعليه، يستفاد أن الشغور الكامل في أعضاء المجلس المعينين بالصفة سيؤدي **لانفراد الرئيس** بتعيين من يخلفهم.

سلطة حلول الرئيس محل المجلس فيما يفترض أنها صلاحيته تحضر أيضا في إعفاءات القضاة والتي يمكن له أن يطلبها الرئيس من المجلس وفي صورة امتناع هذا الأخير أن يبادر لاتخاذ قرار بشأنها من دون التوقف على رأي المجلس. بل يمكن للرئيس أن يبادر لتسليطها من دون المرور بالمجلس أصلا متى قدّر ضرورة ذلك. كما تحضر ذات السلطة بشكل فيه احتشام في افتكاك القرار في ممارسة الرئيس لحق الاعتراض الملزم على كل مقترح يتقدّم له به المجلس لنقله أو ترقية قاضي.

وبستخلص من هذا أن ما تم تصوره في الدستور من إشراف مجلس القضاء على القضاة في مسارهم المهني سبق وكترسته تشريعات ما بعد 25 جويلية وكشفت أنه يتم في إطار صلاحيات محدودة تتم ممارستها تحت رقابة كاملة من رئاسة الجمهورية التي تبقى صاحبة السلطة الفعلية.

الإدارة المباشرة للقضاء: خيار وممارسة

بتاريخ 29-04-2023، استندت وزيرة العدل إلى الفصل 14 من القانون عدد 29 لسنة 1967 لتصدر **عشر مذكرات** عمل سدّت بموجبها جانبا من الشغورات التي نتجت عن الإعفاءات وتعلقت بمناصب عليا على علاقة مباشرة بمنظومة العدالة الجزائية. بعد ذلك، وانطلاقا من النصف الثاني من شهر جويلية، استعملت الوزارة الفصل 54 من ذات القانون لتجدر العمل على عدد من القضاة المباشرين تجاوز السبعة. وقد كان الرأي السائد وسط القضاء والمؤيد بفقّه

قضاء إداري في المجال قبل ذلك يتجه للقول بأن مذكرات العمل أو صلاحيات وزير العدل الواردة في القانون عدد 29 وللتعلّقة بتأديب القضاة ونقلتهم وترقيتهم نُسخت بموجب القانون الأساسي المتعلق بإحداث هيئة وقتية للإشراف على القضاء العدلي في 2013. فقد أسند هذا القانون للهيئة التي استحدثتها صلاحية "النظر في المسار المهني للقضاة من تسمية وترقية ونقله وتأديب". وقد تأكّد القطع معها بدستور 2014 الذي فرض أن تكون المجالس القضائية هي التي تبث في المسارات المهنية للقضاة وفي القانون الأساسي المُحدث للمجلس الأعلى للقضاء (2016).

"عندي صغار نربي فيهم" لا تعالج إلا بمعالجة أسبابها الهيكلية

وفيما كان يعتقد أن دستور 2022 لم يسند لوزيرة العدل أي دور في إدارة المسار المهني للقضاة، فرض إصدار المذكرات واقعا جديدا غير فعليا في تصور وظيفة أصحت تعرف بهشاشتها ولا تضمن لمن يشتغل فيها الحد الأدنى من حقوق الموظف العمومي. وقد يكون السبب الواقعي لحديث "عندي صغار نربي فيهم" الذي نرفضه جميعا لكن قلّة منا فقط تعلم أن علاجه لا يكون إلا بمعالجة أسبابه ومنها العصف بضمانات استقلالية القضاء والاستثمار في صناعة قضاء السلطة.

1. خلافا للمجلس المؤقت للقضاء العدلي الذي حاول إيجاد وسائل ضغط لتنفيذ قرارات إيقاف التنفيذ ومنها الإقرار باستعادة المعفيين لخصائصهم القضائية وتضمينه في أول مشروع للحركة القضائية لسنة 2022-2023 إعادة إدماج المعفيين.

2. لتعميق البحث حول تفكك المجلس المؤقت للقضاء العدلي يرجى الاطلاع على مقال تفكك المجلس المؤقت للقضاء العدلي (1): صناعة الفراغ - المفكرة القانونية -

* ما بعد غزة *

ملف

أعدّ هذا الملف: نزار صاغية وألفة للموم



الإبادة المفضّدة

نزار صاغية



رسم رائد شرف

على صعيد العالم. وإذ نُقارب هذه التأثيرات في مجموعة من المقالات نشر بعضها في هذا العدد، على أن نواصل نشر مقالات أخرى على موقع المفكرة القانونية، فإننا نكتفي هنا بإبداء ملاحظات تمهيدية حول أهمّ الأسئلة التي تفرض اليوم نفسها، أسئلة يُنتظر أن تحتلّ المشهد كاملاً ما بعد العاصفة.

حرب ضدّ أنسنة القانون الدولي؟ هل ما يزال "الإنسان" القيمة العليا؟

طوّرت حضارات كثيرة عالمياً أشكالاً مختلفة من الآليات لأنسنة النزاعات فيما بينها. وقد بلغت هذه الجهود أوجها مع اتفاقيات جنيف واتفاقية حظر الإبادة الجماعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية كما سبق بيانه. ولعلّ خير تعبير عن ذلك هو بروز مفهوم الجريمة ضدّ الإنسانية (والذي كان يستخدم للمرة الأولى بصورة هامشية للتنديد بالعبودية في القرن التاسع عشر)، وهو مفهوم يُستدلّ منه أنّ بعض الجرائم تمثّل بفعل طبيعتها والدوافع إليها وما تستتبعه، خطراً ليس فقط على الفئة المستهدفة مباشرة بل على الناس جميعاً. هذا ما يحصل مثلاً في حال إبادة القتل أو التهجير أو الإخفاء القسري أو التعذيب بصورة ممنهجة على أساس الدين أو المذهب أو العرق أو أيّ من المواصفات الملازمة للإنسان أو الناتجة من ممارسة حرّيات مشروعة. بمعنى أنّ الإبادة هنا إنّما تنال من الإنسان بسبب هويته كإنسان، ممّا قد يعرّض أيّ إنسان آخر في حال التطبيق مع هذه الجريمة للجريمة نفسها.

لبست الإبادة التي نشهدها في غزّة منذ 7 تشرين الأوّل الإبادة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، لكنّها قد تكون الإبادة الوحيدة التي حصلت جهاراً ويشهدها العالم مباشرةً، بالصوت والصورة. وبالطبع، ما كان لهذه الإبادة أن تحصل وأن تتمادى في ظلّ التطوّر الحاصل في قوانين الحرب وتكنولوجيا التواصل والإعلام، لولا قيام إسرائيل والدول الداعمة لها بجهود استثنائية بهدف تسهيل ارتكابها وتبريرها ومواجهة الضغوط لوقفها. وبالفعل، وفي موازاة التدمير والقتل الحاصلين في غزّة، خاضت إسرائيل، ومعها داعموها، معتزك حروب متعدّدة ومعقّدة على طول العالم وعرضه، بما يتجاوز أيّ رقعة جغرافية محدّدة، وهي حروب استهدفت ضمن ما استهدفته أسس النظام الذي أعلن عن إرسائه ردّاً على إبادات النازية، وقوامه أنسنة القانون الدولي "الإنساني" والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فكأنّما تسهيل هذه الإبادة لا يمكن أن يحصل من دون تدمير كلّ ما تعلّمناه من الإبادات السابقة، وهذا ما دفعنا إلى عنوانه هذا المقال "الإبادة المضادّة".

وإن بدت هذه الحروب ثانوية بالنسبة إلى الإبادة بعد ذاتها، فإنّها ذات أبعاد لا يُستهان بها. فعدا عن كونها مكتملة لها، وأحياناً جزءاً لا يتجزأ منها، فإنّ من شأنها أن تترك آثاراً عميقة تتجاوز بكثير حدود النزاع المكانية والزمنية، وأن تمهد لكثير من الحروب والإبادات مستقبلًا.

من هنا، رأينا أن نخصّص هذا الملف الذي خططنا له تبعاً للحرب على غزّة، ليس للإحاطة بتفاصيل هذه الحرب - الإبادة التي ما تزال جارية والتي يرتقب أن تجنّد لتوثيقها طاقاتٍ كبرى، ولعقود، إنّما للإحاطة بتأثيراتها المباشرة

وعليه، لم يهدف هذا المفهوم في أساسه إلى تأكيد جسامته الجريمة وحسب، إنّما إلى التأكيد، بشكل خاص، أنّ ضررها يمتدّ ليشمل البشرية جمعاء، ممّا يجعل كلّ إنسان ضحيّة لها ويعطيه تاليًا الصفة، بل الواجب الأخلاقي للانخراط في التنديد بها وفي مساعي وقفها ومحاسبتها. وقد تجلّى ذلك بشكل كامل في وثائق دولية عدّة، منها اتفاقية منع الإبادة التي حقّلت جميع الدول مسؤولية اتّخاذ ما يلزم لتجنّب حصولها، وكذلك اتفاقية إنشاء المحكمة الدولية الجزائية التي أنيط بها النظر في الجرائم ضدّ الإنسانية فضلًا عن جرائم الحرب، هذا بالإضافة إلى توسيع صلاحيات المحاكم الوطنية في عدد من الدول لتشمل هذا النوع من الجرائم.

ففيما تقوم هذه الجريمة عمومًا على إنكار إنسانية فئة ما من الناس وصولًا إلى استباحتهم (تمامًا كما يخرج من تصريحات المسؤولين الإسرائيليين بحقّ أهالي غزّة)، تهدف تسميتها على حقيقتها كجريمة ضدّ الإنسانية إلى تنظيم مواجهتها من خلال استدعاء التضامن بين الشعوب كافة بهدف الحفاظ على الإنسانية التي تمّ إنكارها بفعلها، وعلى أمل إعادة ترميم النظام العالمي بعد الاعتداء الجسيم الذي طاله.

من هذه الزاوية، شكّلت حرب غزّة تحدّيًا كبيرًا، تحدّيًا ليس فقط للقانون الدولي والمنظومة الدولية لجهة قدرتها على جبهه الجريمة، إنّما لمفهوم "الجريمة ضدّ الإنسانية" بعد ذاته. فهل لهذا المفهوم أسس وأبعادٌ حقيقية بمعنى أنّه يعكس شعورًا إنسانيًا بجسامته هذه الجريمة وامتدادها، أم أنّه مجرد تصوّر تقني لا يعدو كونه جزءًا من الإبداعات القانونية التي انبثقت من القانون الدولي عليها؟ بمعنى هل من شأن هذه الجريمة أن تولد تعبئة عالمية ضدّها أم أنّها تبقى محصورة في أطر المحاكم في حال تسوّق ملاحقتها في تجاوز الثغرات والنواقص التي ما زالت تعترى نفاذ القانون الدولي؟ وما يزيد من حجم هذا التحدي هو أنّه بخلاف العديد من الجرائم ضدّ الإنسانية التي حصلت خلال العقود الأخيرة، فإنّ حرب غزّة تميّزت بعامليْن اثْنين: وضوح دوافع إسرائيل لارتكابها، بمعنى أنّها لا تخفي توجّهها عميقًا نحو إنكار إنسانية أهالي غزّة؛ ووضوح استهداف المدنيين ومقوّمات الحياة في غزّة في سياق مشروع يأخذ بالحدّ الأدنى طابع تطهير عرقي (تهجير أهالي غزّة منها إلى صحراء سيناء أو على الأقلّ من شمالها في اتجاه حصرهم في جنوبها) وبشكل يزداد تبلورًا ووضوحًا طابع الإبادة الجماعية.

فيفعل هذا الوضوح المزدوج، يفرض السؤال حول كيفية التعامل مع هذه الجريمة نفسه من دون مجال لتجنّب، وهو سؤال لا يطرح فقط على الدول إنّما على كلّ فرد منّا. وفيما شكّلت الحركات العالمية (والتي أخذت أشكالًا مبتكرة قد تكون الأولى من نوعها ومعها الكثير من المبادرات الحقوقية والأكاديمية التي أشارت من دون لبس إلى أنّها أمام إبادة متحقّقة العناصر text book) أملًا في هذا الصدد، فإنّ تعرّض مجلس الأمن والدول الكبرى الداعمة لإسرائيل وبالأخصّ المحكمة الجزائية الدولية في اتّخاذ قرار صارم في وقف الإبادة إنّما يشكّل انكسارًا وتأكلاً لهذا المفهوم في عمقه وأبعاده. وما يزيد من خطورة ذلك هو إشهار الولايات المتّحدة الأميركية تكرارًا "الفيديو" في مجلس الأمن ضدّ وقف الأعمال الحربية، معظلة بذلك قدرة العالم على وقف الإبادة. هذا فضلًا عن الضغوط التي مارستها الدول الداعمة لإسرائيل بهدف قمع الجرائم والمواقف الداعية إلى وقف الإبادة في مجالها الداخلي، مشوّهة بذلك مسار التفاعل الطبيعي معها وصولًا إلى تجريمه ومعه تجريم أنسنة القانون الدولي. فلا يكفي تبعًا لذلك أن يكون لديك شعور إنساني بأنّ الجريمة تعنيك بل يقتضي أيضًا أن ترتضي المجازفة بمكاسب كثيرة للتعبير عن هذا الشعور. فإذا هدأت الحركات، سقط البعد الإنساني للجريمة، أقلّه في الوعي العام الدولي. ومن هذه الزاوية، بدا كأنّما مساعي إسرائيل والدول الداعمة لها لإنكار إنسانية الفلسطينيين اقترنت بمساعي لا تقلّ خطورة في اتّجاه تجريد

القانون الدولي من عمقه الإنساني، بحيث تحوّل إنكار إنسانية هؤلاء إلى مجرّد مقدّمة لإنكار إنسانية قانون النزاعات، وعمليًا إنكار الإنسان كقيمة عليا يشكّل الاعتداء عليها أخطر الجرائم.

وتاليًا لا تكمن الخطورة فقط في غصّ الطرف عن هذه الإبادة بالذات أو في الحدّ من التعاطف مع ضحاياها قسرًا إذا لزم الأمر، إنّما هي تكمن أيضًا في قضم مفهوم الجريمة ضدّ الإنسانية وإفراغه من أبعاده المتمثّلة في كونها تعني البشرية جمعاء. وعليه، وبدلًا من أن يهتمّ العالم للدفاع عن نفسه ضدّ هذه الجريمة، بقيت كبرى دول العالم تردّد بصورة بيغائية أنّ إسرائيل تمارس حقّ الدفاع عن النفس.

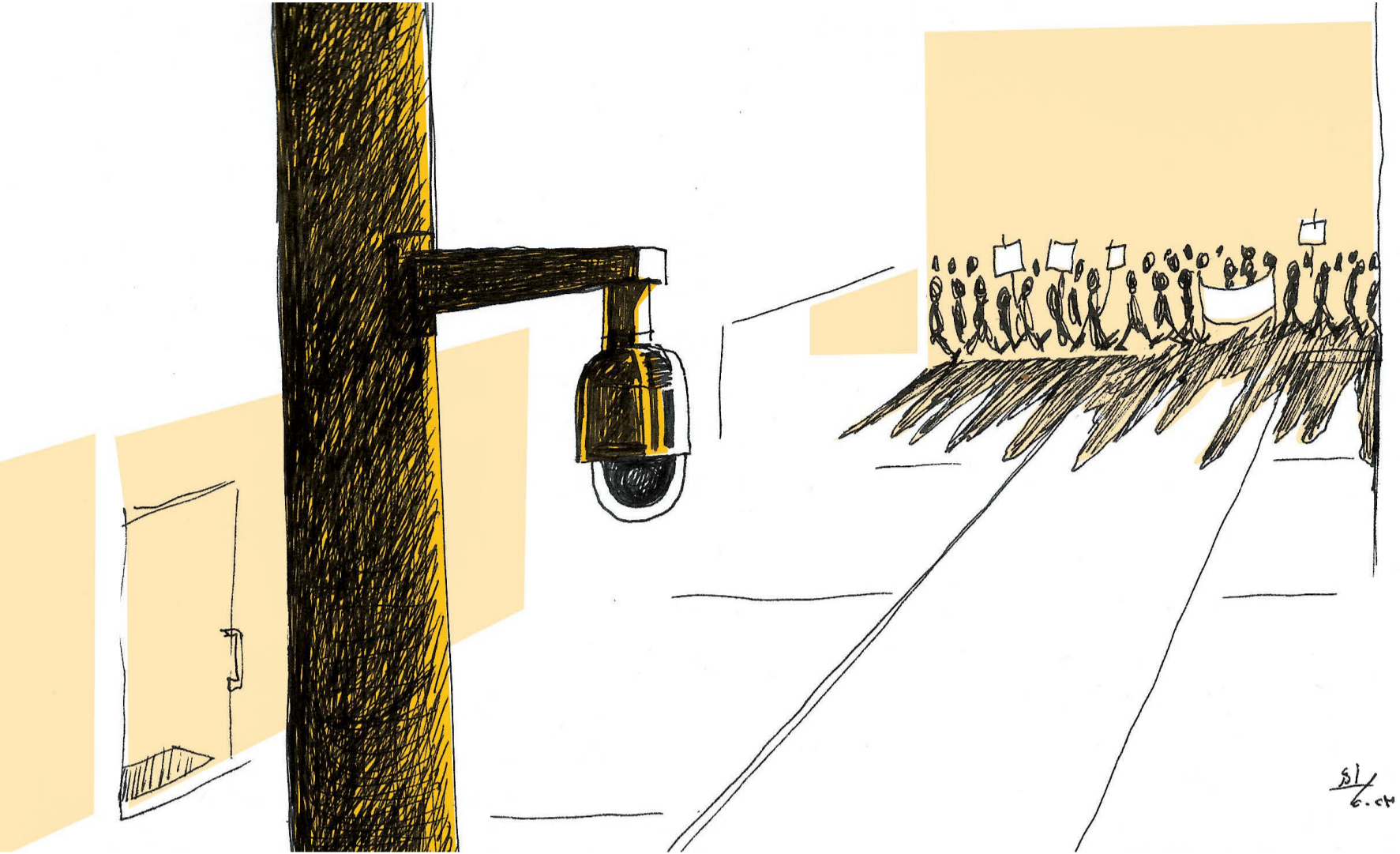
وقد تأكّد منحى إنكار أنسنة القانون في إغراق مشهد الإبادة بجدل تقني يتّصل بكيفية توصيف الأفعال المرتكبة من إسرائيل أو بالمرجع الصالح لتوصيفها. وليس أدلّ على ذلك من **محادثة** بعض الباحثين في حصول إبادة على أساس أنّه لم يتمّ تجاوز العتبة المطلوبة بعد. وقد سها هؤلاء عن أنّ ثقة ضرورة للتحرك، سواء حصلت الإبادة أو كئًا في طور حصولها أو أمام احتمال حصولها، في ظلّ إعلان إسرائيل نواياها بارتكابها. فكأنّما المطلوب أن يباد أهالي غزّة كلّهم كي تتحسّس أننا أمام إبادة! وما يزيد من قابلية الأمر للانتقاد هو أنّه، بمعزل عن النقاش التقني حول الإبادة (تدمير شعب) وفيما إذا تحقّقت أم لا، من الثابت أنّ الآلة الإسرائيلية تعمل أقلّه على التطهير العرقي ونسف مقوّمات الحياة في غزّة، وتحديدًا في القسم الشمالي منها، ممّا يجعلنا أمام جريمة تطهير عرقي هي بأقلّ تقدير جريمة ضدّ الإنسانية، جريمة تتطلب بدورها تحركًا عالميًا. في الاتجاه نفسه، سجّلت العديد من المواقف لمسؤولين سياسيين (منهم المفوض بالعلاقات الخارجية جوزيف بوريل) ترفض إدانة إسرائيل بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضدّ الإنسانية حجّة أنّ هكذا إدانة تتطلب محاكمةً وتدقيقًا في دوافع الجيش الإسرائيلي للقيام بهذا العمل الحربي أو ذلك. هذا الموقف يبدو، في ظلّ انكفاء المدعي العام لدى المحكمة الدولية الجزائية الصالحة كريم خان عن أيّ تحرك، بمثابة تماو مع إفلات إسرائيل من العقاب وتخلّ واضح عن المسؤولية في منع الجريمة والدفاع عن "الإنسان".

حرب ضدّ الحقوق الأساسية والديمقراطية

تمثّل التشقّق الثاني الذي أحدثته حرب غزّة في التعرّض الواسع للحقوق الأساسية والتي تمّ تكريسها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كجواب هنا أيضًا على أهوال الحرب العالمية الثانية، على أمل أن تنخرط الدول كافة في بناء عالم يضمن لكلّ إنسان التمتعّ بهذه الحقوق وبالكرامة الإنسانية بمنأى عن الخوف واللعوز. وإذا كان يفترض أن يحتفل العالم هذه السنة باليوبيل الماسي لهذا الإعلان، فإذا بذكرى هذه السنة تأتي مضرّجة بدماء آلاف الأطفال في غزّة، ممّا جعل الاحتفاء بهذه الذكرى خافتًا وخجولًا.

وتجلى التعرّض الأبرز لهذه الحقوق في تضيق حرّية التعبير، بما فيها حرّية الوصول إلى المعلومات واكتساب المعرفة والعلم والتظاهر والاستقلالية الأكاديمية، وذلك في ميادين مختلفة تتصل بشكل أو بآخر بالتنديد بالحرب الإسرائيلية وما ترشح عنه من أبعاد. وما يزيد من خطورة التعرّض لهذه الحرّيات الذي حصل بشكل خاص في الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا، أمران:

الأوّل، أنّ التعرّض للتمتّع بحرّية أساسية إنّما اقترن هنا بالتعرّض للوظيفة المتوخّاة من هذه الحرّية سواء اتّصل بالكشف عن الحقيقة أو التضامن مع شعب يعاني من الاحتلال والاستعمار والفصل العنصري والتطهير العرقي منذ 75 سنة،



رسم رائد شرف

الحضارات على أنقاض القانون الدولي، فإنّه يُؤمل، في المقابل، أن يشكّل هذا الشرخ صدمةً إيجابيةً ودرسا بشأن الإشكالات البنيوية في تنظيم الأمم المتحدة والعلاقات الدولية وتطبيق القانون الدولي.

ويفرض هذا الدرس، في الواقع، توجهات ثلاثة:

الأول، تعزيز شبكات التضامن العالمي للدفاع عن أسنة القانون والعدالة بين الشعوب. وبالطبع تشكل الحركات التي نشأت في دول الشمال السياسية بمناسبة حرب غزة، رافداً أساسياً لهذه الشبكات التي يؤمل منها أن تتطور إلى حراك عالمي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والحدّ من مشاريع الغطرسة والهيمنة على اختلافها؛

والثاني، ضرورة أن تعمل دول الجنوب على تعزيز سيادتها وتعبئة طاقاتها وصناعة قوتها وقدرتها على التصدي للتهديد الدولي، والأهمّ تعزيز شبكات التعاون الإقليمي على اختلافها. وهذا الأمر يفرض تعزيز الديمقراطية في هذه الدول على نحو يجعلها محصنة داخلياً، فلا تختزل سيادتها بإرادة شخص واحد أو أشخاص معدودين؛

والثالث، ضرورة انخراط العالم، وضمنًا وكالات الأمم المتحدة، في عمل حقوقي وأكاديمي طويل الأمد لتحقيق عدالة انتقالية وفق معايير معيّنة بكلّ ما يتصل بالجروح العالمية التي أحدثتها الإبادة والكولونيلية، والتي ما تزال مفاعيلها تتحكّم في موارد الشعوب ومستقبلها، وذلك بهدف وضع حدّ لهذه المفاعيل، والأهمّ منع تكرارها كما هدّدت به حرب غزة؛ إذ إنّ هذه الحرب إنّما تعلمنا أنّ شعار never again يبقى شعاراً منفصلاً عن الواقع في غياب هذه العدالة، والأهمّ في غياب إيمان عميق بالمساواة بين الناس كافة. فلنتجرأ على ذلك. إنّها كأس لا بدّ للعالم من أن يشربها إذا أراد حقيقةً أن يبني سلاماً عادلاً تمهيداً لتوحيد الجهود في مكافحة الخطر الأكبر القادم: خطر انتقام الطبيعة من انتهاك قوانينها.

مقابل تساهلها الكبير حيال قتل أكثر من مائة صحافي (يفترض أنّهم الشهود على الحقيقة) في غزة، وحماسها لضبط وسائل التواصل الاجتماعي ونشر البروباغندا الإسرائيلية في وسائل الإعلام بكلّ ما فيها من معلومات ثبتت أكثر من مرّة أنّها مُختلفة ولا هدف لها إلا شيطنة غزة وتبرير الإبادة فيها.

حرب ضد المشروع الكوني أو عودة زمن الكولونيلية

أخيرًا، سرعان ما أحدث اصطفاغ دول الشمال السياسي مع إسرائيل شرخًا عالميًا فيما بينها وبين دول الجنوب، وبخاصة أنّ هذا الاصطفاغ وُجد دولاً كولونيلية سابقاً أو دأبت على ممارسة هيمنتها على دول أخرى، وأنّ دعمها لإسرائيل إنّما أشر إلى تطبيعها مع الاحتلال والاستعمار والتطهير العرقي ومجمل الأفعال التي تمارسها بحق الشعب الفلسطيني منذ عقود. وقد أيقظ هذا الشرخ ذكريات إبادة واحتلالات انتهت في الماضي، من دون أن تخضع لأيّ معالجة، بل غالبًا من دون أن تنتهي مفاعيلها بالكامل، وهي ذكريات وجدت تعبيراتها الأهمّ لدى الشعوب المستعمرة سابقاً، أو أقليات المهاجرين المتحدّرين عنها والتي ما برحت تعاني التمييز والتهميش في الدول الأوروبية التي انتقلوا إليها. كما وجدت تعبيراتها الأكثر بلاغة لدى الشعوب الأصلية في مختلف القارّات، والتي عكست تماهيًا عميقًا مع مأساة الفلسطينيين بفعل هذه الذكريات. وهذا ما عبّر عنه بعضهم بقولهم: "السكان الأصليون يعرفون تاريخ الفلسطينيين لأنهم عاشوه".

وما يعمّق هذا الشرخ أنّه يترافق مع تعرّض لأسنة القانون الدولي وتشكيك في دور الأمم المتحدة وموائيقها ومحاكمها وكيفية تطبيقها القانون الدولي الإنساني، بخاصة في ظلّ هيمنة دول الشمال السياسي على أهمّ مؤسساتها ووكالاتها. وفيما ينتظر تاليًا أن توظف حرب غزة القوميات على اختلافها وأن تؤجج صراع

السلطات السياسية في فرض التسليم بأمر معيّن، التسليم بأنّه يجب لأنه يجب، بمعزل عما يقتنع به العقل أو ينفيه. وإذا عرفنا أنّنا نتحدّث هنا عن قمع للحريّة في إحدى أخطر المسائل التي قد تطرح على أيّ مجتمع، أمكن القول إنّّه يؤدي عمليًا إلى تهديد أسس الديمقراطية. فإذا أمكن لسلطات هذه الدول التعرّض لمسائل بهذه الخطورة، فإنّ ذلك يعني أنّها تعدّ نفسها مخوّلة للمس بأجّ حريّة.

وما يفاقم من خطورة هذا التوجّه أنّ استخدام حجج عبثية غير عقلانية من أجل قمع الحريّات إنّما ترافق مع مسعى مُمنهج للتخلّص من أيّ ضوابط مبدئية أو مؤسّساتية، وبالأخصّ الضوابط التي تهدف إلى عقلنة القرارات العامة، ومعها الديمقراطية، وهي تحديدًا الضوابط التي تحول دون تحوّل الديمقراطية إلى غوغائية أو إلى نظام شعوبي محض أو إلى نظام توتاليتاري. وليس أدلّ على ذلك من استجواب رؤساء جامعات أميركية من قبل نواب في الكونغرس الأميركي على خلفية كيفية تعاملهم مع حركات الطلاب المؤيدة لفلسطين، وهو الأمر الذي انتهى باستقالة رئيسة جامعة بنسلفانيا. الأمر نفسه نلّمحه في تهميش دور الهيئات القضائية وممانعة قراراتها والعمل على تجاوزها. وهذا ما نستشفّه من إصرار الإدارة العامة الفرنسية على منع التظاهر بصورة متكرّرة بالرغم من القرارات الإدارية باعتبارها غير قانونية أو من مسعى البرلمان البريطاني إلى حظر الدعوات إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها تبعًا لقرار قضائي اعتبر أنّ الدعوة إلى المقاطعة مشروعة. الأمر نفسه يتّصل بالمتفقين (أو ما كان يصطلح على تسميته قضاة الرأي) بدليل منع محاضرة جوديث باتلر في فرنسا أو سحب جائزة حنا آراندت من ماشا جنسن، فضلًا عن بعض المؤشّرات لضبط أو تخذّذت مواقف نقدية ضدّ إسرائيل أو شرّ حملات عليها للتشكيك في موضوعيتها أو شيطنتها.

وقد بلغ تعارض هذه الأنظمة مع العقلنة أوّجه مع إعلان حساسيتها إزاء "الحقيقة"، حقيقة ما حصل ويحصل في فلسطين منذ 75 عامًا، بحجّة أن لا شيء يبرّر ما حصل في 7 أكتوبر

وبالأخصّ مع شعب يواجه اليوم إبادة جماعية. بمعنى أنّ التعرّض إنّما طال المجال الذي يفترض أن تتمتع الحريّة فيه بأوسع هامش ممكن لارتباط ممارستها بغايات نبيلة تتمثّل في الدفاع عن مصلحة إنسانية سامية.

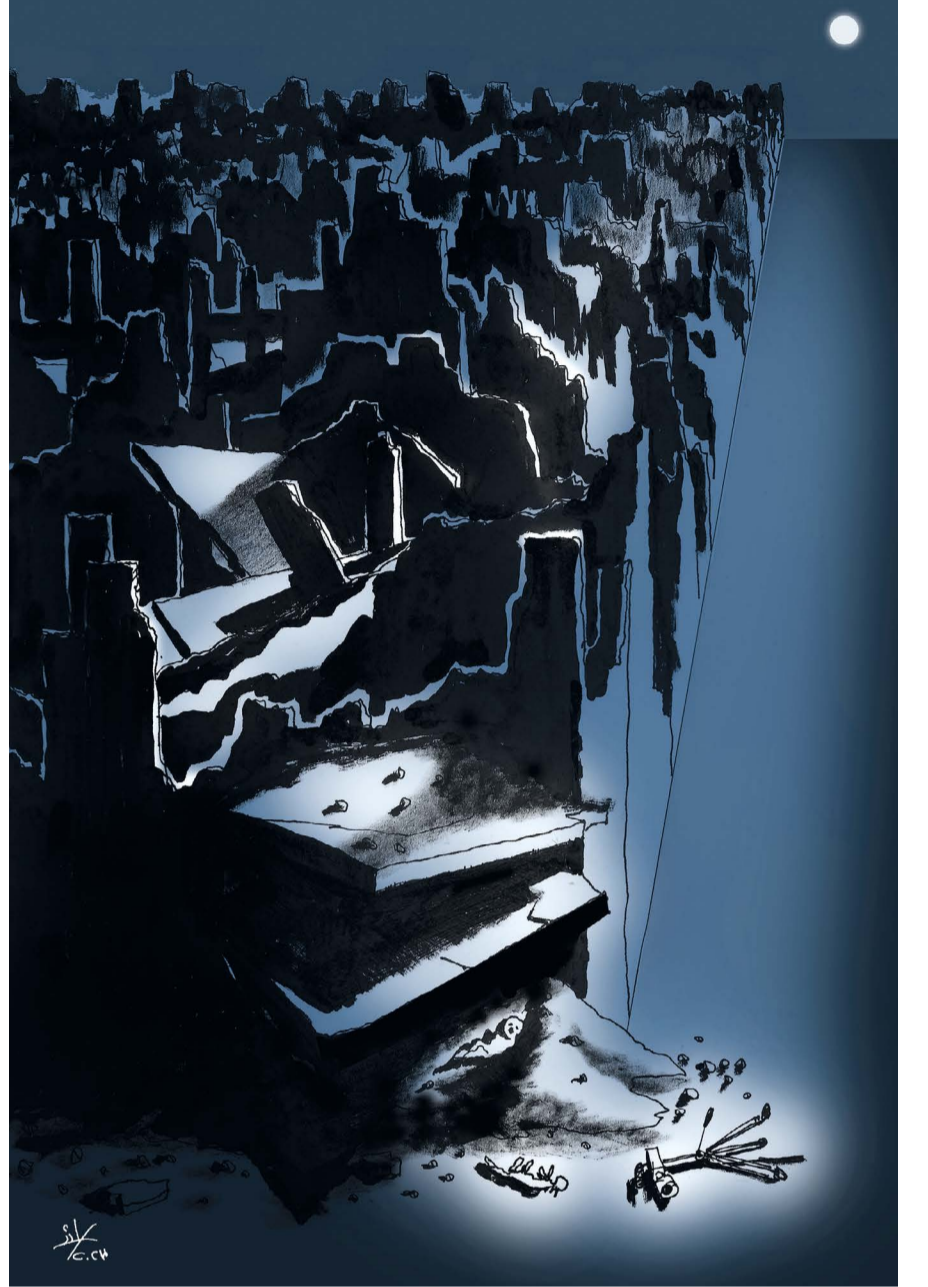
الثاني، أنّ التعرّض استند إلى حجج عبثية تمامًا لا تصمد أمام أيّ جدل جدّي. وليس أدلّ على ذلك من الخلط المتواصل والمنتظم بين معاداة السامية أو كراهية اليهود ومعاداة إسرائيل أو الصهيونية. العبث نفسه نجده في اعتبار إعلان التضامن مع الشعب الفلسطيني أو رفع العلم الفلسطيني أو لبس الكوفية أو استخدام عبارة انتفاضة أو فلسطين حرة من النهر إلى البحر أو الدعوة إلى مقاطعة المُنتجات الإسرائيلية أو حقّ مُنتجات المستوطنات في الضقّة على أنّها تنمّ عن معاداة للسامية أو تشجيع للإرهاب.

تحوّل إنكار إنسانية الفلسطينيين إلى مقدّمة لإنكار إنسانية قانون النزاعات

فكأنّما تمّ التعرّض لأبيل أشكال ممارسة حريّة التعبير من خلال استخدام حجج واهية جاز وضعها في فقة العبث، تتصلّ كلّها بتجنّب مخاطر وهمية وغير حقيقية. كما صدر هذا التعرّض من الدول الداعمة للحرب الإسرائيلية بما يؤكّد ارتباطه بغايات سياسية عنوانها العريض تسهيل سير العملية الإسرائيلية (الإبادة) من خلال تحصينها إزاء تنامي الاحتجاجات العالمية عليها. وقد بدأ التعرّض من هذه الزاوية بمثابة انعكاس لإرادة استبدادية لدى

التفكير المحرّم

كريم نقور



رسم رائد شرف

مجزّد من النطاق الزمني-المكاني وشاذّ عنه، إذ إنّ فظاعة ما ارتكبته حماس تحجب أيّ اعتبار آخر، لا سيّما سياق الأحداث وتاريخ الصراع في المنطقة. بالتالي، تُصبح أيّ محاولة لفهم سياق 7 أكتوبر، حقّ ولو ترافقت مع إدانة حماس أو انتهت إليها، بمثابة اصطاف مع الطرف الآخر أو تبرير له، وصولاً إلى حدّ اعتباره معادياً للسامية أو داعماً للإرهاب تقتضي إدانته بحدّ ذاته.

على هذا الأساس، بنت إسرائيل إستراتيجية سرديتها الحربية الراهنة. فبالإضافة إلى استخدامها أدوات دعائية الحرب التقليدية (من ضمنها بروباغندا الفظاعة والأخبار الكاذبة)، حاولت إرساء معادلة التفكير المحرّم في النقاش العام (وفق المفهوم الألماني له: Denkerbot) وصولاً إلى قمع حريّة التعبير في كلّ ما يتّصل بهذه المسألة. هي إستراتيجية سردية ثلاثية المحاور تؤدّي إلى تغليب السردية الإسرائيلية على أيّ اعتبار آخر، ودرء أيّ نقد محتمل لإسرائيل أو أيّ محاولة لمحاسبتها أو لوضع ضوابط لمشروعها.

التفكير المحرّم لحجب السياق أو الحقيقة

هجوم حماس "لم يأت من فراغ". بهذه العبارات من مداخلته أمام مجلس الأمن في 26 تشرين

الأول، حاول أمين عام الأمم المتّحدة، أنطونيو غوتيريش، إدخال بعض التوازن على كيفة مقارنة أحداث 7 أكتوبر والتذكير بما يواجهه الشعب الفلسطيني منذ عقود من "احتلال خانق" واستيطان وعنّف من قبل النظام الإسرائيلي. لكن سرعان ما أتت ردّة الفعل الإسرائيلية عليه على لسان وزير خارجيتها، إيلي كوهين، الذي ألغى اجتماعه المقرّر مع غوتيريش، مبرّراً الأمر بأنّه "لا توجد مساحة لمقاربة متوازنة" في هذه المسألة وأنّه "يجب محو حماس من على وجه الأرض". من ناحيته، دعا السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتّحدة، جلعاد أردان، الأمين العام إلى الاستقالة متهمًا إياه بتبرير مجزرة 7 أكتوبر (والإرهاب إذك)؛ في المقابل، اعتبر داني دايان، رئيس ياد فاشيم (Yad Vashem)، مركز الأبحاث الإسرائيلي في أحداث الهولوكوست ولتخليد ذكر ضحاياها، أنّ من يبحث لفهم أحداث 7 أكتوبر أو يبحث عن سياق تبريري ولا يُدين حماس، يرسب في الاختبار، وعلى هذا الأساس "رسب الأمين العام [في] الاختبار"، علماً أنّ كلمات غوتيريش هذه أتت بعد إدانته الواضحة لما قام به حماس في 7 أكتوبر.

ردّة الفعل الإسرائيلية على كلام غوتيريش هذه تتسق مع إستراتيجيتها في تجريد أحداث 7 أكتوبر من السياق الزمني-المكاني في اتجاه تحريم التفكير فيه (Denkerbot) وإرساء معادلة ثنائية القطب على النقاش العام: إمّا أنت معنا بالكامل أو ضدنا بالكامل. إدانة حماس لا تكفي، المطلوب هو دعم مجرّد وغير مشروط لما تفعله أو ستفعله إسرائيل رداً على طوفان الأقصى.

ومن دون التقليل من نجاح هذه الإستراتيجية في الهيمنة على الخطاب العام في دول الشمال السياسي (أقله في الفترة الأولى من العدوان الإسرائيلي)، فإنّ عبارة غوتيريش وردّة الفعل الإسرائيلية عليها شكّلت مناسبة لتعميق النقاش بشأن كيفة مقارنة 7 أكتوبر. هذا ما نستشفّه من البيان الصادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش التي أُننت على أهميّة التذكير بأنّ 7 أكتوبر لم تحصل في فراغ، معتبرة أنّ التذكير بالسياق ومسؤولية إسرائيل في المشروع الاستيطاني-الاستعماري مهمّ جدّاً لفهم ما يحصل، من دون أن يرشح ذلك عن أيّ تبرير لأيّ عمل شنيع (Atrocities) قد ارتكب أو سيرتكب من أيّ من أطراف النزاع. وهذا أيضاً ما أكّدت عليه المقررة الخاصة للأمم المتّحدة بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة، فرانشيسكا ألبانزي، في تصريحها أمام الجمعية العامة للأمم المتّحدة في دورتها الـ 78، معتبرة أنّ "جسيم اليوم (أي عملية حماس في 7 أكتوبر) لا يمكن أن يعتم على عنف العقود الماضية"، إذ إنّ معالجة الأزمة "تحتّم علينا فهم ما أدّى إليها. هذا لا يعني التبرير أو التخفيف من فظاعة الجرائم التي ارتكبت بحقّ المدنيين الإسرائيليين في 7 أكتوبر، بل هذا الأمر يدعوننا إلى حسن مواجهة الأعمال الشنيعة في سياق ما سبقها".

ويلتقي هذان الموقفان إلى حدّ بعيد مع رأي جوديث بانلر (Judith Bulter) [حول بوضلة الحداد والمقاربة الأخلاقية لإدانة العنف](#). هذا الرأي عبّر عن استغرابٍ شديد إزاء الحوول دون فهم العمل الذي ندينه، كأنما المعرفة أصبحت تشكّل بحدّ ذاتها مدخلاً إلى نسبية القيم، وتخفّف من قدرتنا على الحكم، أو كأنما التقييم النقدي والمستنير يؤدّي إلى الفشل الأخلاقي والتواطؤ مع ارتكاب جرائم شنيعة. وقد خلص هذا الرأي إلى أنّ فهم السياق لا يهدف إلى تبرئة حماس أو عقلنة العنف وتبريره، إمّا هي عملية فكرية ضرورية لإيجاد حلول خارج دوامة العنف. أمّا مطالب الإدانة الأخلاقية بمعزل عن السياق، فهي تعيد تدوير أشكال من الاستعمار العنصري الأيل إلى قراءة المسألة كصراع بين العالم المتحضّر (إسرائيل) والهمجية (الحيوانات البشرية)، وفق بتلر، بكثير من الاختزال.

لم تكتف إسرائيل والقوى الداعمة لها بالعمل على إخراج سياق الاحتلال والحصار وكل ما ارتكبته خلال العقود الماضية من مجال النقاش، إمّا عملت في الآن نفسه على تسويق المعلومات والآراء التي تتناسب مع مصالحها من دون أن تجد حرجاً في تسويق معلومات كاذبة قطعاً أو مضخّمة في قراءة "بديلة" للواقع.

البروباغندا الإسرائيلية: شيطنة حماس و... غزّة

يكاد يكون مُسلماً به أنّ إسرائيل سارعت منذ الساعات الأولى بعد عملية طوفان الأقصى إلى نشر معلومات مُلقّقة بشأنها. وقد بلغت درجة شيطنة حماس حدّ مقارنة هذه الأعمال بالمحرقة النازية، تمهيداً لتسويق التعامل مع حماس تمامًا كما تمّ التعامل مع النازية. وقد ضمنت إسرائيل نجاح هذه البروباغندا من خلال تواطؤ وسائل إعلام غربية سارعت إلى تكرار نشر هذه المعلومات من دون التدقيق في مصدرها أو صحتها. ولم يُكشّف كذب المعلومات المنشورة إلا لاحقاً وتدرجياً وبصورة مجتزأة. فالحرائق (بما يذكّر بالمحرقة) لم تتسبّب فيها حماس إمّا القوّات الإسرائيلية؛ وكذلك قتل عدد كبير من الإسرائيليين، وخصوصاً المدنيين منهم، وحرق وتدمير البيوت والسيارات. وإذ أكّدت وسائل إعلامية إسرائيلية مثل هآرتس (Haaretz) هذا المعطى، [هُدّدت بالمقاطعة وسحب التمويل الدعائي الحكومي من قبل وزير الإتصالات الإسرائيلي](#). يُضاف إلى ذلك كمّ من الأخبار الملقّقة والتي انتشرت بشكل واسع في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، أخطرها [الخبر المتعلّق بقطع المقاتلين الغزويين رؤوس 40 طفلاً في مستوطنة كفار عرّة](#)، والذي نقلته أولاً قناة i24 الإسرائيلية ليسارع الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى تبنيّه بعد تأكيد اطلاعه على صور هؤلاء، [قبل تراجع البيت الأبيض عن أقواله](#) بعد افتضاح كذب المعلومة. في اتجاه الشيطنة نفسه، عمدت إسرائيل إلى نعت حماس بالدواعش مستفيدة من تنامي الإسلاموفوبيا والتراكمات الحاصلة في الحروب المعلنة ضدّ ما يُسمّى الإرهاب الإسلامي، وبخاصة منذ 11 أيلول 2001. وليس أدلّ على ذلك من [رواج توصيف 7 أكتوبر على أنّه "11 أيلول الإسرائيلي، بل أقطع منه](#).

بروباغندا أخرى اعتمدتها إسرائيل بشكل واسع لقصف أيّ هدف تريده في غزّة، قوامها أنّ حماس تتخذ من أهلها "دروعاً بشرية"، وأنها تحتمي بمنشآتها المدنية وضمناً المستشفيات والمدارس، وصولاً إلى المزج التام بين أهالي غزّة وحماس كما نستشفّ من تصريحات الرئيس الإسرائيلي إسحق هارتزغ بأنّ الحرب هي ضدّ أمة بأكملها، في توجّه مؤداه إنكار إنسانية الفلسطينيين وزجهم جميعاً في خانة الإرهاب المُثبت بحدّ ذاته (self-evident terrorism). وعليه، وفي ظلّ هذه البروباغندا، شهدنا تارةً قصف مجمع سكني يقطنه مئات المدنيين بحجّة توافر معلومات عن تواجد مسؤول من حماس فيه، وطوراً إخلاء المستشفيات بل اقتحامها وتدميرها، وعلى الأقلّ وضعها خارج الخدمة، بحجّة أنّ حماس تستخدم أنفاقاً تحتها. وعموماً، بدت تأكيدات إسرائيل كافية من أجل انتزاع مقبولة استهداف أيّ منشأة مهما بلغت درجة حمايتها دولياً، بل مهما بلغت فداحة الثمن الإنساني الناتج منه. وعليه، تمّ إخلاء كُبريات المستشفيات في شمال غزّة مع ترك عدد كبير من المرضى (ومنهم الأطفال الخدّاج الذين تحلّت جثامينهم الصغيرة على أسرة أحد المستشفيات المستهدفة) لمصيرهم. وليس أدلّ على هذه البروباغندا من الفيديو الترويجي

وهو ما ردع العديد من الصحافيين والمحليين والمفكرين حول العالم من إبداء آرائهم بحرية في النقاش العام.

• الوجه السابع: إسرائيل فوق المساواة بقوة القانون، والعرب والمسلمون مدانون حتى إثبات العكس:

وهو أمر التمس بشكل خاص في ألمانيا وفرنسا جراء مساعي بعض السياسيين إلى طرح مشاريع قوانين تحضن إسرائيل من النقد في الظاهر فيما تعزز التمييز العنصري تجاه العرب والإسلام. ففي فرنسا **أعيد طرح اقتراح قانون** (بعدما كان قد تمّ التداول بموضوعه في العام 2019)، لمعاقبة معاداة الصهيونية أمام مجلس الشيوخ (من ضمنها معاقبة أيّ منازعة بوجود دولة إسرائيل وتحقير دولة إسرائيل)، وهو منحى تجريمي **سُجِّل أيضًا في الولايات الأمريكية المتحدة**. أمّا في ألمانيا، فقد دعا الرئيس الألماني فرانك-فالتر شتاينماير (Frank-Walter Steinmeier) في 8 تشرين الثاني الألمان من أصل عربي إلى **أخذ مسافة واضحة من معاداة السامية ومن منظمة "حماس"**، وكأنما يطلب منهم براءات ذمّة بغية التمييز التصفيقي بين "العربي الجيد" و"العربي السيئ"، في موقف واضح بعنصريته غير المسبوقة إزاء العرب، كما **أعلن البرلمان الألماني مناقشته مشروع قانون يؤول إلى فرض شروط جديدة للحصول على الجنسية الألمانية، أهقها الالتزام بحق إسرائيل بالوجود مقابل تحريم نكران هذا "الحق"**. عمليًا، تؤول هذه الخطوات في بلدان الشمال السياسي إلى مأسسة تطويع الشعوب من أصل عربي أو إسلامي وإخضاعهم لمبايعة إسرائيل بمعزل عن أي اعتبار آخر في الظاهر، فيما تعزز السياسات العنصرية ضدّهم في جوّ متفاقم من رهاب اللاجئين (واستطرادًا العرب والإسلام عمومًا) مقابل تفشّي غير مسبوق (منذ نهاية الحرب العالمية الثانية) للحركات السياسية المتطرّفة والفاشية، لا سيّما في أوروبا.

• الوجه الثامن: حجب الصحافة المعارضة وقتل الصحافيين أو التهديد بالقتل:

وهو الوجه الأخطر من معاقبة الاعتراض على السردية الإسرائيلية. فمنذ 7 أكتوبر، استهدفت إسرائيل العشرات من الصحافيين، أكان في غزة أو خارجها (وصولًا إلى الحدود الجنوبية اللبنانية)، فيما **هددت بإقفال محطة الجزيرة** (بعدما طلب منها التخفيف من حدّة أخبارها)، **وقصفت مكاتب وكالة فرانس برس (AFP) وقتلت عائلة الصحفي في الجزيرة، وائل الدحوج**. كلّ ذلك، وسط غياب أيّ إدانة جدّية من المجتمع الدولي، لا سيّما دول الشمال السياسي، وفي مخالفة صارخة لحريّة الصحافة ودورها الأساسي والرائد في تغطية الحروب. وقد وصل ضيق صدر الحكومة الإسرائيلية حيال الصحافة حدّ التلويح بمعاقبة الصحافة الإسرائيلية نفسها على خلفية تغطية أحداث 7 أكتوبر. هذا ما نستشفّه من تهديد وزير الاتصالات الإسرائيلي، شلومو كارهي (Shlomo Karhi)، هاآرتس (Haaretz) **بسحب التمويل الدعائي الحكومي المخصّص لها**.

المقاطعة باعتبارها معادية للسامية، مُعتمدًا التعريف العملي لـ"معاداة السامية" للتحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة الذي يمزج بين معاداة إسرائيل ومعاداة السامية. وهو حظر سُجِّل أيضًا في عدد من الولايات الأمريكية وفي المملكة المتحدة مؤخرًا، حيث **ناقش البرلمان البريطاني في تموز 2023 مشروع قانون** يحظر على المجالس المحليّة والجامعات والهيئات العامة الأخرى مقاطعة الدول الأجنبية، وذلك تصدّيًا لتوجّه إلى سحب الاستثمارات من صناديق إسرائيلية. وقد خضّ مشروع القانون بالذكر إسرائيل وحدها تأكيدًا على سعيه إلى حماية مختلف وحداتها الاستيطانية في الأراضي المحتلة. كما يُشار إلى أنّه، وفي حين كانت محكمة التمييز الفرنسية قد اعتبرت في العام 2015 أنّ ممارسات حركة المقاطعة تشكّل عملاً يحضّ على التمييز، **حكمت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في العام 2020 ضدّ فرنسا** تبعًا لطعن قُدّم أمامها ضدّ الحكم المذكور، على اعتبار أنّ هذا الأمر يشكّل مخالفة لممارسة حريّة التعبير، الأمر الذي اضطرّ محكمة التمييز الفرنسية إلى العدول عن توجّهها السابق.

• الوجه الخامس: التهديد الوظيفي والصرف من الخدمة:

وهو أمر تمّ تسجيله في مختلف المجالات والمستويات، لا سيّما بعد 7 أكتوبر، **وندد به عدد من مقرّري الأمم المتحدة الخاصين**. فبالإضافة إلى خسارة بعض المشاهير المتضامنين مع الغزّويين مشاريع وعقودًا لهم بسبب مواقفهم، مثلما حصل مع بعض الرياضيين وكلّ من الممثلة الإباحية السابقة (لبنانية الأصل) ميا خليفة والممثلة الأميركية سوزان سارندون (Susan Sarandon) وعارضة الأزياء العالمية من أصل فلسطيني بلّا حديد (Bella Hadid)، تمّ صرف عدد من الأشخاص، لا سيّما صحافيين، من مناصبهم بسبب منشورات لهم متضامنة مع الفلسطينيين. وهذا ما حصل مع إهراء الأخرس (كندية من أصل فلسطيني) التي **تمّ صرفها من Global News في كندا، ومايكل أيزن (Michael Eisen) رئيس تحرير المجلّة الأكاديمية العلمية eLife والكاتب في مجال الرياضة في مجلّة PhillyVoice جاكسون فرانك (Jackson Frank)**. من ناحية أخرى، هُدّد عدد آخر في وظائفه بسبب تضامنه أو احتمال تضامنه مع الغزّويين أو القضية الفلسطينية، وهو أمر تمّ تسجيله بشكل خاص في فرنسا مع **الباحثين المتخصّصين بمسائل الشرق الأدنى**، فيما دُفع بعضهم إلى الاستقالة، على غرار **ما حصل مع رئيسة جامعة نيسلانيا الأميركية ليز ماغيل** بعد خضوعها مع رؤساء جامعات أميركية أخرى لاستجواب في الكونغرس الأميركي.

• الوجه السادس: تحوير مفهوم معاداة السامية:

وهو أمر حصل من خلال الخلط بين اليهود وإسرائيل، وصولًا إلى الخلط بين معاداة السامية ونقد إسرائيل. وهذا تحديداً ما نقرأه مثلًا في تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) لمعاداة السامية (غير المُلزم قانونًا) والذي **تستشده المفوضية الأوروبية**، بحيث يضمّ: "استهداف دولة إسرائيل، في تصوّرها كجماعة يهودية" أو "الادّعاء بأنّ وجود دولة إسرائيل هو مسعى عنصري" أو "المقارنة بين سياسات إسرائيلية معاصرة والنظام النازي" إلخ. وقد توجّه الخطاب الإسرائيلي منذ 7 أكتوبر نحو إلغاء أيّ التباس حول هذا الأمر، معتبرًا أيّ نقد لإسرائيل، مهما كانت النية من ورائه، بمثابة عمل معادٍ للسامية بحدّ ذاته.

لتحقيق غاية وردت عرضًا فيه وهي آلية الحجب المستتر، في موازاة تجاهلها الغاية الأساسية منه الكامنة في حماية المساحات الافتراضية وإلزام مواقع التواصل الاجتماعي باحترام الحقوق الأساسية، لا سيّما إجراءات المحاكمة العادلة.

• الوجه الثاني: منع التظاهرات الداعمة للغزّويين:

مثلما حصل في عدّة بلدان أوروبية في مقدّمتها **فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وسويسرا** وغيرها. وإقرار مثل هذه الإجراءات، المخالفة لحريّة التظاهر وللعهود الدولية (لا سيّما المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان)، تمّ التدرّج بحجج مختلفة مثل معاداة السامية أو دعم الإرهاب أو الإخلال بالنظام العام. وقد سجّلت في هذا المضمار انزلاقات فادحة، كأن يُعدّ شعار "فلسطين حرّة من النهر إلى البحر" بمثابة دعوة إلى إبادة اليهود، بالرغم من **تذكير منظمات حقوقية** بالحكم الصادر عن محكمة الاستئناف في أمستردام في 15 آب 2021 والتي اعتبرت أنّ الشعار لا يستهدف اليهود كأقلية عرقية أو دينية. كما **تمّ منع رفع الأعلام الفلسطينية أو حقّ ليس الكوفية الفلسطينية** في بعض الدول، وكأنّما أصبحا يمثّلان رموز الإرهاب أو كأنّما أصبح فرض الاحتلال أو مجرّد التضامن مع الشعب الفلسطيني أو المطالبة بوقف إطلاق النار والتضامن مع غزة مناصرة للإرهاب ودعمًا له ودعوة إلى إبادة اليهود.

• الوجه الثالث: إقصاء الأصوات الفلسطينية من المساحات العامة:

لعلّ أكثر الأمثلة رمزية هنا هو **إلغاء حفل 20 تشرين الأول، الذي كانت ستُمنح فيه عدنية شيلي جائزة لبيتروم الألمانية المخصّصة لكاتبات من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والعالم العربي لروايتها "تفصيل ثانوي"** التي تعزّي عدوانية إسرائيل عند نشأتها ضدّ سكّان المكان الأصليين كما في زمن الاحتلال. وقد برّز منظمو المعرض إلغاء الحفل بـ"الإرهاب الهتمي الذي شتته حماس على دولة إسرائيل"، في موازاة إعلانهم تخصيص "مساحة المعرض للأصوات الإسرائيلية".

وقد امتدّ هذا النوع من الإقصاء أيضًا إلى الأوساط الأكاديمية، مثلما حصل مع المحامي ربيع إغبارية الذي كان من المفترض أن ينشر بحثًا له حول الوضع القانوني في فلسطين تحت عنوان "النكبة المستمرة" في مجلّة هارفرد القانونية (Harvard Law Review)، فاذا به يُفاجأ بقرار من إدارة التحرير في 18 تشرين الثاني بعدم نشر دراسته من دون تبرير وتبعًا لما أشارت إليه إدارة المجلّة من جدال داخلي لم تُشارك معه تفاصيله بوضوح، **فتمّ نشر البحث في مجلّة The Nation الإلكترونية**.

• الوجه الرابع: حظر حركة مقاطعة إسرائيل:

أثبتت نجاح آلية عملها منذ سنوات، لدرجة اعتبارها من قبل إسرائيل **منذ 2015 تهديدًا إستراتيجيًا من الدرجة الأولى وعملاً معاديًا للسامية**. وفي حين تفاقم نشاط الحركة حول العالم بعد 7 أكتوبر مشكّلًا وسيلة فعّالة للتنديد بحرب إسرائيل والضغط عليها، جهدت الماكينة الإسرائيلية في الشمال السياسي لحظر حركة المقاطعة. وهذا بالفعل ما أمكن مشاهدته في بعض البلدان الأوروبية مثل ألمانيا، حيث أصدر البرلمان في العام 2021 قرارًا أدان فيه حركة

الذي بثّه الجيش الإسرائيلي والذي أظهر أسلحة وذخائر "اكتشفت" داخل المستشفى، وهو أمر **حُضِنه** بعد إخلاء المستشفى عدد من وسائل الإعلام في الشمال السياسي.

تجلت البروباغندا نفسها في مساعي تبرئة إسرائيل من جرائم عدوانها أو التخفيف من أثرها. هذا ما شهدناه بشكل خاص تبعًا لمجزرة المستشفى الأهلي العربي - المعمداني في 17 تشرين الأول، والتي لقيت استهجانًا شعبيًا. كما شهدناه في إنكار مآسي الغزّويين والتلميح إلى أنّ الإدارات العامة في غزة (والتي تديرها حماس) تعتمد على تضخيم أرقام الإصابات والضحايا بهدف استجراح الاستعطاف الدولي، وصولًا إلى **حدّ وصف هنانيا نفتالي هذا الأمر بـ"البليود" (Pallywood)**، في إحياء منه بأنّ ما تنشره إدارة غزة أشبه بالأفلام منه إلى الواقع.

ومن المهمّ التذكير أنّه ما كانت البروباغندا الإسرائيلية لتنجح لولا الدور الذي لعبته الهاسبارا (הספרא) في مختلف المؤسسات الإسرائيلية والمؤسسات الشريكة لها حول العالم (لعلّ أشهرها AIPAC في الولايات المتحدة) ونفوذ النظام الإسرائيلي إذك في وسائل الإعلام الحليفة أو المملوكة من إسرائيليين، لا سيّما في دول الشمال السياسي، مثل قناة BFMTV الإخبارية الفرنسية المملوكة من صاحب الأعمال الفرنسي-الإسرائيلي، باتريك دراحي (Patrick Drahi)، وهو نفسه مالك قناة i24 الإسرائيلية المذكورة أعلاه. انعكس هذا على أداء وسائل الإعلام المنحاز تمامًا للسردية الإسرائيلية وعلى تراجع معايير الموضوعية والمهنية في تغطيتهم الأحداث، لا بل إنّ هذا الواقع يتقاطع أيضًا مع **خصخصة قسم آخر من الإعلام والسيطرة السياسية عليه، وتداعيات هذا الأمر على مستوى المحتوى والخط التحريري**.

المحور الثالث: تقييد حريّة التعبير صوتًا للسردية الإسرائيلية:

تبقى إستراتيجية إسرائيل السردية عرضة للتفتّت، لا سيّما في ظلّ الثورة المعلوماتية والفكرية التي أسفرت عن انتشار منصات التواصل الاجتماعي الافتراضي. وعليه، وجدت إسرائيل نفسها مضطّرة لإنجاح بروباغنداها إلى استدعاء تعاون حلفائها وداعميها لتضييق مجال حريّة التعبير وابتداع وسائل جديدة لإسكات الأصوات المعارضة والناقدة لها، فضلًا عن استخدام ما لديها من نفوذ مالي وسياسي لترهيب هذه الأصوات عند الاقتضاء. وقد تجلّى هذا الأمر على أوجه عدّة:

• الوجه الأوّل الحجب المستتر (Shadow Banning):

هو آلية الحدّ من ظهور مستخدم ما في المساحة الافتراضية العامة وحجب وصول منشوراته إلى مستخدمين آخرين. وهو أمر طال بشكل خاص الحسابات النقدية لإسرائيل أو المنددة بقطاع حربها على غزة. ويسجّل هنا بشكل خاص موقف المفوضية الأوروبية التي **أرسلت في 12 تشرين الأول (5 أيام فقط بعد بدء الحرب) طلبًا رسميًا إلزاميًا** إلى منصّة X للحصول على معلومات حول كيفية معالجة المنصّة لخطاب الكراهية والمعلومات المضلّة والمحتوى المتعلّق بالإرهاب إزاء حرب إسرائيل على غزة (عمليًا لحجب الحسابات الداعمة للغزّويين تحت ذريعة دعمها للإرهاب)، مستعينة بقانون الخدمات الرقمية (Digital Services Act) الصادر في العام 2022. واللافت أنّ المفوضية استخدمت هذا النصّ

مشارك حول القانون الدولي أو مساعٍ لأبلسة "الإنساني"

نزار صاغية ونور كلزي

الحقّ" على نقيض القانون الدولي في تضمين الاقتراح الأميركي المقدم في تاريخ 25 تشرين الأول إلى مجلس الأمن التأكيد على "هذا الحقّ الطبيعي"، وقد رفضته الصين وروسيا والإمارات المتّحدة العربية لهذا السبب بالذات. كما تأكّد في تقرير رفض بريطانيا والولايات المتّحدة الأميركية الاقتراح الروسي المقدم في 16 تشرين الأول لأنّه "لم يلحظ حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها".

وعليه، بدأ بوضوح كلّ أنّ الدول الداعمة لإسرائيل استغلّت البروباغندا الحاصلة حول 7 أكتوبر (بما تخلّلتها من تضخيم وكذب بشأن مسؤولية حماس) من أجل إحداث تعديل بالغ الخطورة في مضمون القانون الدولي أو تحديداً في كَيْفِيَّةِ مقارنته وتفسيره: الاعتراف بحقّ "دولة احتلال" في الدفاع عن نفسها ضدّ شعب محتلّ خلافاً لأحكامه كما يُعمل بها حالياً. وهذا التعديل يرشح مؤكّداً خطورة مزدوجة: فعدا عن أنّه يخوّل إسرائيل شنّ عدوانها ضدّ غزّة من دون حصولها مسبقاً على قرار من مجلس الأمن يجيز لها ذلك بحجّة أنّها تمارس بذلك حقّاً طبيعياً، فإنّه يؤدي عملياً، علاوة على ذلك، إلى تأييد الاحتلال الذي يصبح مخوّلًا تدمير أيّ حركة مقاومة قد تتكوّن ضده متدرّجاً بالحجّة نفسها. وما يزيد من خطورة مواقف هذه الدول، هو أنّها لازمت تأكيد "حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها" بالرغم من أنّ العدوان على غزّة اتّخذ لاحقاً منحى تجاوز بدهاء، من حيث أهدافه ونتائجه، حقّ الدفاع بكثير، ليقارب الإبادة الجماعية. وقد أشرّ ذلك إلى الأهمية التي توليها هذه الدول لترجيح كفة الاحتلال، القائم في عمقه على اللامساواة، على المحافظة على الإنسان كقيمة عليا.

وقد جاء قرار الجمعية العامة للأمم المتّحدة الصادر في تاريخي 26 تشرين الأول و12 كانون الأول 2023 بالدعوة إلى هدنة إنسانية وإلى حماية المدنيين واحترام الالتزامات القانونية والإنسانية انتكاسة لهذه المحاولات الحثيثة لتكريس حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها. وليس أدلّ على ذلك من تعليقي ممثّل الكيان الصهيوني [جعاد إردان](#) والمراقب الدائم عن دولة فلسطين رياض منصور على القرار الأول. ففيما اعتبر الأول أنّ رفض الجمعية العمومية إدانة حماس هو بمثابة "رفض للاعتراف بحقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، سجّل الثاني بصورة بليغة، وعن حقّ، أنّ القرار المذكور هو بمثابة "رسالة تبعتها الجمعية العامة إلى أيّ شخص يحاول إعادة كتابة القانون الدولي".

وعليه، وفيما أمكن القول إنّ إسرائيل فشلت حقّ الآن، بالرغم من تأييد معظم دول الشمال السياسي لها، في اكتساب حقّ الدفاع عن النفس، فإنّه من المؤكّد أنّ هذه المحاولة كشفت حقيقة مخطّط هذه الدول في حُرْف القانون الدولي عن تصوّراته الأساسية القائمة على المساواة بين الدول، في اتجاه تحويله إلى قانون يراعي مصالح دول الاحتلال في تأييد احتلالها، وهو أمر يعني في حال حصوله إلباس قانون القوة والهيمنة لباس القانون.

حجب حقّ تقرير المصير بتهم الإرهاب

تماماً كما التفتّ الدول الكبرى الداعمة لإسرائيل (ومعظمها من الدول الاستعمارية السابقة) حول حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها تبرزاً لعدوانها على غزّة، التفتّ حول توصيف حركة حماس بالإرهاب وصولاً إلى نكران حقّها في المقاومة، على نحو قد يجرد الفلسطينيين من القدرة على المقاومة ويقبّل تبغاً لذلك من حظوظهم في ممارسة حقهم في تقرير المصير. ومؤدّى هذا الخطاب هو تاليّاً قضم حقّ مكترّس دولياً (حقّ الشعوب في تقرير مصيرها وما يستتبعه من حقّ في المقاومة) من خلال استخدام تهمة "الإرهاب"، وهي تهمة ما تزال حتى اليوم غير معرّفة دولياً.



مجسم اللاعنف: مسدّس ماسورته معقودة

كانت ما تزال موجودة بعد الحرب العالمية الثانية هي حالات موقّنة يؤمّل زوالها، بل يفترض ذلك، من أجل تحقيق السلم العالمي. وكان العديد من "فلاسفة الأنوار" ربطوا فعلياً بين ضرورة بناء السلام العالمي وإنهاء الاستعمار (بنتهام)، علماً أنّ "كنت" KANT، وهو المنظر الأساسي للسلام العالمي الدائم، كان اعتبر أنّ هذا الهدف لا يتحقّق إلاّ بعد بلوغ الحضارة الإنسانية قناعة بأنّ الكائنات البشرية متساوية فيما بينها.

وقد جاءت مواقف الدول الكبرى الداعمة لإسرائيل بمثابة انقلاب على كلّ من هذين المسارين، من خلال تقوية شرعية إسرائيل بالرغم من كونها دولة الاحتلال، مقابل تقويض شرعية الشعب الفلسطيني في المقاومة.

حقّ دولة محتلة في الدفاع عن النفس

بعد عملية "طوفان الأقصى"، شهد العالم تدقّقاً غير اعتيادي لقياديّ دول الشمال السياسي إلى تلّ أبيب حيث كترّوا، بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، العبارة نفسها: "إسرائيل الحقّ الطبيعيّ (المطلق) في الدفاع عن نفسها". وقد أعقبوا تظاهراتهم تلك [بيانات](#) حملت الموقف نفسه. وقد عكس تمسك هذه الدول وإصرارها على إعلان الموقف فرادى وجماعياً، بما يناقض القانون الدولي وما أكّدت عليه محكمة العدل الدولية في العام 2004، علمهم الأكيد بأنّ حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها ليس بديهيّاً ولا طبيعيّاً ولا مطلقاً، وأنّ عليهم أن يهتفوا به مرّة ومراراً على أمل جعله أمراً مقبولاً. وهذا ما كانت أكّدت عليه المفكرة القانونية في [مقال](#) نشرته سابقاً، نكتفي هنا بالإحالة إليه نظراً إلى ضيق المساحة. وقد تأكّد إصرار هذه الدول على فبركة "هذا

منذ أيّامها الأولى طابع الحرب الشاملة، بل طابع الإبادة الجماعية. ومؤدّى ذلك ليس فقط تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم، إنّما أيضاً القضاء على مبادئ القانون الدولي الإنساني، وأولها مبدأ الإنسانية أو اعتبار الإنسان القيمة العليا. ومن هنا، وأمام الخطر الذي يفترض أنّ يستشعره كلّ من يطمح إلى تحقيق السلام العالمي، رأينا من الضروري التوقّف عند المنحى الذي أخذته مواقف الدول الكبرى الداعمة لإسرائيل في سبيل استنهاض مقاومة فعليّة لها بما يمنع تحوّلها إلى قواعد مدمّرة للمستقبل. ومن المهمّ هنا مراكمة القوّة لمقاومة هذا المنحى، قوّة تهدف إلى إعادة التوازن المفقود، فلا نفقد الأمل في أنسنة القانون الدولي تمهيداً لبناء سلام حقيقي وعادل.

مساعٍ للانقلاب ضدّ شرعة الأمم المتّحدة

بعد الحرب العالمية الثانية المدمّرة وما استتبعها من استنزاف للقوى الاستعمارية التاريخية، برز جوّ معادٍ للاستعمار وداعم لحركات التحرّر الوطني. بنتيجة ذلك، انتهج القانون الدولي مسارين متلازمين: تمثّل المسار الأوّل في تخفيف سلطة وأدوات القوّة المستعمرة عبر حرمانها من ممارسة حقّ الدفاع عن نفسها ضدّ الشعوب المحتلة، في موازاة فرض واجب على عاتق كلّ الدول بـ"الامتناع عن الإتيان بأيّ عمل قسري يحرم الشعوب (...). من حقّها في تقرير مصيرها بنفسها ومن حرّيتها واستقلالها". أمّا المسار الثاني فقد تمثّل في تسليح الدول المستعمرة بأدوات قانونية لتحقيق استقلالها من خلال الاعتراف بحقّها في تقرير مصيرها وحقّها في المقاومة وبشرعية كفاحها المسلّح. ويُفهم من هذين المسارين أنّ القانون الدولي اعتبر أنّ حالات الاستعمار التي

يعكس تمثال "البندقية المربوطة" - الذي أهدته حكومة اللوكسمبورغ إلى الأمم المتّحدة في العام 1988 وأصبح رمزاً يلازم مقرّاتها حول العالم - مهمة تحقيق السلام العالمي التي اعترفت بها الدول في ميثاق الأمم المتّحدة وأوكلت إلى المنظمة الحفاظ عليه. يبدو أنّ "الربط" الوحيد المفروض متعلّق بقدره هذه الأخيرة على تحقيق مهمّتها. لكنّ الأمم المتّحدة، مثل القانون الدولي، ليست إلاّ ستاراً تتوارى خلفه الدول التي تخفي، هي بدورها، أشخاصاً فعليين يحدّدون سياساتها ويقرّرون الفعل باسمها.

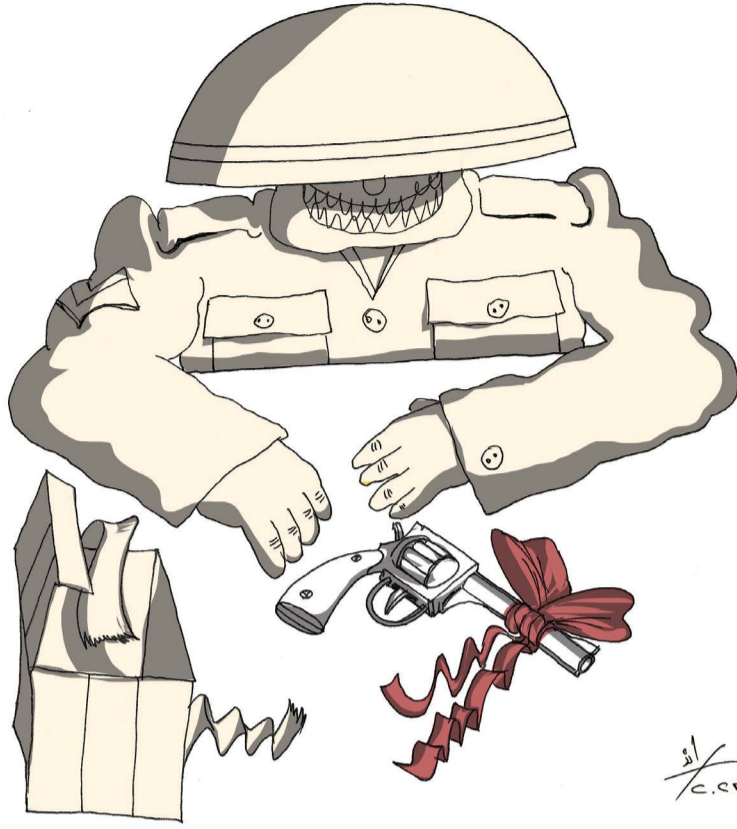
في لحظة تاريخية معيّنة، أقرّت الدول أنّ السلام ونبذ العنف هما أساس القانون الدولي الحديث بعد حربين عالميتين دامتيتين، واعتبرت نفسها ملزمة بقواعد وقيم "إنسانية". إلاّ أنّها، بالرغم من وحشية الحرب على غزّة التي اتّخذت طابع "الإبادة"، بدت وكأنّها ما تزال تحظى بمقبولية نسبية (ولو مع بعض التحفظات من باب رفع العتب) لدى العديد من دول الشمال السياسي، وبخاصّة الولايات المتّحدة الأميركية، مقبولة تؤشّر إلى رغبة في تطويع القانون الدولي لخدمة حروب مماثلة، وإن تراقق ذلك مع حُرْفه عن معناه وعن غاياته. والبيّن أنّ هذه الدول تحاول، منذ زمن، إحداث تغيير على صعيد القانون الدولي، ليس من خلال نصوص جديدة بل من خلال مواقف وممارسات، بعضها حربي، يتمّ فرض التطبيع معها تدريجياً في المجال الدولي. وإذ تظهر هذه المواقف والممارسات المذكورة بداية بمثابة هرطقة، فإنّه يُخشى في حال تكرارها من دون أن تلقى اعتراضاً قوياً وحازماً من الدول الراضة لها أن تصبح القاعدة الجديدة، قاعدة تمنح الدول القوية هامشاً أوسع للتنصّل من الضوابط التي شاء القانون الدولي حتى الآن فرضها ضمناً للسلام العالمي. وقد حصل هذا الأمر من خلال تبني السرديات الإسرائيلية لتبرير عملياتها التدميرية التي أخذت

الإنساني) معتبراً أنه ينم عن سخرية cynism وازدراء للقانون الدولي مؤداهما تخويل الجهة المهاجمة قصف أي شيء، على أن يكون للجهة المعتدى عليها أن تثبت أن الهدف كان حقيقة مدنياً وهو أمر مستحيل وبخاصة بعد تدميره".

وقد بلغ هذا التوجه أقصاه مع توجيه إسرائيل إنذاراً لجميع قاطني شمال غزة (وعددهم يتجاوز مليوناً ومئتي ألف نسمة) بوجوب التوجه جنوباً، معلنةً بذلك أن كل شمال غزة (عملياً مدينة غزة بأكملها) هو هدف عسكري. وهذا ما سارعت **مرجعيات حقوقية** عدّة إلى التنديد بعدم قانونيته، طالبةً التراجع عنه لعدم جواز إعلان مدن بأكملها أهدافاً عسكرية. وقد أدى عملياً توسيع هامش استهداف المدنيين على هذا النحو إلى تمكن إسرائيل من استهداف أشخاص بعينهم (كتاب وصحافيين وعائلاتهم) انتقاماً منهم أو بهدف حرمان غزة ممّا يمثلونه من اختصاص أو دور مميز (أطباء مختصين)، مع ما يعكسه ذلك من جرائم حرب ونوايا إبادة، وذلك ضمن حملاتها التدميرية. وقد أعطيت الحجّة نفسها لتجاوز الحصانات الخاصة المكّسة دولياً بموجب اتفاقيات جنيف، وبخاصة عن **الأماكن الصحيّة والأماكن الأثرية والصحافة ومراكز الإيواء والمراكز الدينية**، بحجّة أنّها تُستخدم من قبل حماس أو أنّ لهذه الأخيرة أنفاق وخنفاق داخلها، من دون أي دليل سوى فيديوهات تُبث مراراً أنّها مفركة. واللافت أنّ إسرائيل عمدت هنا، مرّات عدّة، إلى توريث الدول الداعمة لها في اعتماد سرديتها وتفسيرها الملثوي للقانون الدولي. ونتيجة ذلك، شهد العالم تدميراً ممنهجاً للمؤسسات الاستشفائية كافة المتواجدة في شمالي غزة، من دون ضمان سلامة المرضى (ومنهم أطفال خدائج تحلّت أجسادهم على أسرة المستشفيات المتروكة) ولا حتى حقّهم في العلاج. كذلك شهد العالم مقتل أكثر من 100 صحفي، وهو رقم قياسي تجاوز مجموع قتلى الصحافة خلال الحرب العالمية الثانية. كما شهد تدمير دور العبادة (وبعضها من الأقدم عالمياً وذات قيمة إنسانية كبيرة) والمدارس والمؤسسات الصحافية ومؤسسات الأمم المتحدة، وأي مؤسسة تُعدّ محمية في القانون.

أما الحجّة الملثوية الثانية لإسرائيل وداعميها والتي مهتد للإبادة فقد تمثّلت في إفراغ مبدئي التناسب والوقاية من أي معنى. وليس أدلّ على ذلك من تبرير إسرائيل قيامها بتدمير مجمع سكّاني على رؤوس قاطنيه (وقتل نحو 400 مدني) بأنّها إنما أرادت من ذلك قتل مسؤول مهمّ في حماس كان متواجداً في المجمع. وهذا التبرير يشي بخروجها كلياً عن **مبدأ التناسب** المعمول به والذي يفرض الامتناع عن القيام بعمل عسكري إذا كان من شأنه أن يؤدي إلى خسائر مضخّمة وغير متناسبة في صفوف المدنيين. الأمر نفسه ينطبق على فرض إخلاء المستشفيات في شمال غزة وفرض حصار شامل عليها خشية استحصال حماس على ما تحتاج إليه لمواصلة القتال، ممّا أدى عملياً إلى انتهاك محظورات صريحة قوامها عدم جواز إنزال عقوبة جماعية أو عدم جواز استخدام سلاح تجويع السكّان.

بنتيجة هذه التفسيرات الملثوية للقانون الدولي، شهدنا عملياً، بالصوت والصورة، حصول حرب إبادة شاملة ومعها انهيار كلّ ضوابط القانون الدولي وضماناته. وإذ كشفت مفاعيل هذه التفسيرات عبثيتها وسوء نيتها كما سبق بيانه، يبقى أنّ ثمة حاجة هنا أيضاً إلى التصدي لها منغاً لتكرارها أو تحوّلها إلى تفسيرات معقولة. ومن المهمّ بمكان التنبيه إلى أنّ عبثية هذه التفسيرات وسوء نيتها لا تتأنيان فقط عن تسببهما في أشنع الجرائم الدولية كما أوضحنا أعلاه، ولكن في نقض الغاية الأسمى للأمم المتحدة والقانون الدولي التي هي تحقيق السلام العالمي. فكما أنّ دعم حقّ الاحتلال في قمع المقاومة يؤدي إلى تأكيد الاحتلال، كذلك فإنّ من شأن ذلك تأكيد الحرب، وهذا ما تفعله إسرائيل بالضبط.



رسم رائد شرف

وسوء نيته. أفليس عبثياً تماماً أن يدّعي أيّ كان بأنّه ملتمز بمبادئ القانون الدولي لجهة التفريق بين الأهداف العسكرية والمدنيين، في حين أنّه يتسبّب في تدمير مدينة بأكملها مع تجريدها من مقومات الحياة بما يتناقض تماماً مع الغاية الأساسية من القانون الدولي والتي هي في الأساس أنسنة قواعد الحروب؟ أولاً تكون هنا حججه المُدلى بها إنباتاً لشريعة عملياته، والتي ترّددها الدول الداعمة له، مجرّد تعبيرات خطابية ملتوية للتحايل على حظر الحرب الشاملة والإبادة الجماعية، وصولاً إلى ارتكاب أشنع الجرائم؟

ويتأكد الطابع العبيثي للادعاء في أنّ حرب إسرائيل تتمّ وفق القانون الدولي عند التدقيق في تفاصيل الحجج المستخدمة لهذه الغاية، علماً أنّ الولايات المتحدة كانت قد استخدمت بعض هذه الحجج سابقاً في حروبها لمكافحة الإرهاب، ممّا يؤكّد خطورتها وضرورة دحضها ومواجهتها منغاً للتطبيع معها. وهذا ما سنحاول فعله هنا من خلال التركيز على اثنتين منها:

الحجّة الأولى وقوامها إسقاط عبء الإثبات الذي يتوجّب على الجهة المهاجمة توفيره على أنّ الأماكن المدنية إنما تستخدم لغايات عسكرية. تمّ ذلك من خلال ادعاء إسرائيل وجود أهداف عسكرية تحتمّ عليها شنّ عملياتها التي أدّت إلى قتل عدد هائل من المدنيين وتدمير القسم الأكبر من الوحدات السكنية، كلّ ذلك من دون تقديم أيّ إثبات على وجود هدف عسكري، سوى افتراض أنّ حماس تختبئ بين المساكن وتتخذ المدنيين دروعاً بشرية (وهو إدلاء كانت تثبتت **لجنة تقصي الحقائق** في حرب إسرائيل ضدّ غزة في العام 2009 من عدم صحته). وتكون بذلك قد دمّرت إحدى أهمّ ضمانات القانون الدولي لحماية المدنيين والتفريق بينهم وبين المقاتلين، وهي أن يكون على الجهة المهاجمة أن تقدّم الأدلّة على استخدام الأماكن المخصّصة لغايات مدنية لغايات عسكرية، وأنّه في حال الشكّ في هذا الشأن، فإنّ هذه الأماكن تُعدّ مدنية. ومن المهمّ بمكان أن نذكر هنا أنّ إسرائيل حدّث بذلك حدو الولايات المتحدة الأمريكية في حربها الأولى ضدّ العراق، حين أصدرت وزارة الدفاع الأميركية تقريراً أشارت فيه إلى استحالة تقديم إثباتات على استخدام المنشآت المدنية لغايات عسكرية. وهذا ما علّق عليه روبرت كولب (وهو أحد أهمّ المراجع الفقهية في مجال القانون الدولي

وحسب. وما فاقم من خطورة هذا الخلط تصريح وزير الدفاع يوّاف غالات الذي عمّم شيطنة حماس على المدنيين في اتجاه يُنكر إنسانية كلّ هؤلاء، مساوياً إتهم بالحيوانات البشرية، قبل أن يعلن فرض حصار شامل على غزة. وفي الاتجاه نفسه، جاءت تصريحات رئيس الوزراء أنّ إسرائيل في معرض تطبيق نبوءة أشعيا، مشيراً أهل غزة بالعماليق الذين دعت التوراة إلى إبادتهم بصورة كاملة. وقد لقي تصريح رئيس الوزراء صدّي لدى عدد من الحاخامات الذين خرجوا ليعلموا أنّ مرجعية إسرائيل هي التوراة وليس القانون الدولي. وقد صدرت كلّ هذه التصريحات في موازاة تصريحات من أوساط حكومية بوجوب تحويل غزة إلى ركام، وتهجير جميع سكّانها إلى صحراء سيناء.

وبالرغم من وضوح هذه التصريحات الإسرائيلية الصادرة عن أعلى المسؤولين الإسرائيليين والتي لم يتأخّر تجسيدها في استعراض الموت الإبادي وفي تصريحات فئات مختلفة من الإسرائيليين (أخطرها بيان الـ400 طبيب إسرائيلي بوجوب قصف مستشفيات غزة)، برز نوع مختلف من التصريحات الرسمية مفادها أنّ عمليات الجيش الإسرائيلي ليست عشوائية إنما هي مُبرّرة كلّها بأهداف عسكرية محدّدة، وأنّ سقوط آلاف المدنيين ليس تالياً عملاً مقصوداً إنما هي خسائر عارضة collateral damage تحصل في الحروب، وبلغت ما بلغته بفعل اتّخاذ حماس المدنيين دروعاً بشرية، وأنّ استهداف المنشآت المدنية، ومنها المستشفيات والمدارس ودور العبادة، مبرّر بفعل استخدامها من قبل حماس. وقد هدفّت هذه التصريحات، على ما يبدو، إلى تخفيف الضغوط على الدول الداعمة لإسرائيل والتي تحتاج، بخلاف إسرائيل، إلى ادعاء تمسكها بالقانون الدولي الإنساني ولو ظاهرياً. وهذا ما يفتر تماهي هذه الدول وإعلامها مع هذا الخطاب وترداده على لسان مسؤوليها مقابل تجاهلها الخطاب الإبادي بالكامل وكأنّه غير موجود.

وفي الواقع، جاءت نتائج العدوان الإسرائيلي، وبخاصة لجهة ارتفاع عدد الأطفال والنساء القتلى (أكثر من 70% من الضحايا) وتهجير أكثر من 90% من سكّان غزة وفرض حصار تجويع شامل على غزة وضرب كلّ مقومات الحياة وفي مقدّمها المستشفيات والمدارس والمرافق الحيوية لتأمين المياه والطاقة، لتثبيت بلاغة كلبية صدقية الخطاب الأوّل ذي الطابع الإبادي وعبثية الخطاب الثاني

بل موضع خلافات عميقة، وإن كان هناك توافق دولي على اعتبار الإرهاب "تهديداً للأمن والسلام الدوليين". وما يزيد من قابلية هذا الأمر للانتقاد هو أنّ أبرز مواضع الخلافات التي ما زالت تعيق جهود الأمم المتحدة في وضع مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي منذ العام 2017، هو تمسك كثير من الدول بضرورة التمييز صراحة بين الإرهاب وحقّ الشعوب في تقرير مصيرها وكفاحها المشروع ضدّ الأنظمة الاستعمارية والعنصرية أو غيرها من أشكال السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي. وهو موقف يتوافق مع قرار الجمعية العامة من أجل مكافحة الإرهاب الصادر في العام 1991 الذي أعاد في مقدّمته التأكيد على حقّ تقرير المصير ومقاومة الاحتلال. ففي حال الاحتلال، غالباً ما يكون التهديد الأكبر للأمن والسلام العالمي هو الاحتلال الذي تعمل القوى المتهمة بالإرهاب على مقاومته وليس حركات المقاومة التي غالباً ما تتهمها دول الاحتلال بالإرهاب تمهيداً لتدميرها بهدف تأكيد الاحتلال. وما سَهّل على الدول الداعمة لإسرائيل الذهاب في هذا المنحى، تراكمات الخطاب المتصل بالحرب ضدّ الإرهاب وما رافقه من إسلاموفوبيا، بدءاً من بداية التسعينيات، وبخاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001، بالإضافة إلى البروباغندا الإعلامية التي ذهبت إلى تضخيم ما فعلته حماس في 7 أكتوبر بهدف شيطنتها، في موازاة تصوير هجومها على أنّها حصل في فراغ، بمعزل عن عقود من الاحتلال والاستعمار والفصل العنصري والتطهير العرقي وحصار غزة.

وبالطبع، إنّ ما نجدال به هنا ليس تنزيه حركات المقاومة عن ارتكاب جرائم حرب ولا اعتبارها غير معنية بتطبيق القانون الدولي، إنما استخدام اتهام هذه الحركات (حماس في هذه القضية) بالإرهاب أو بارتكاب جرائم حرب من أجل نكران حقّها في المقاومة، لعدم جواز الخلط بين شرعية المقاومة التي تبقى قائمة ومدى قانونية أيّ من الأفعال التي تقوم بها والتي تقبل طبغاً المحاسبة. وبذلك تتميّز حماس بشكل كبير عن (إسرائيل) التي ترتكب (أشنع) جرائم الحرب من دون وجود أيّ سند قانوني يجيز لها أصلاً اللجوء إلى العنف.

أمّا أن يتمّ التسليم بما تدلي به هذه الدول الكبرى الداعمة لإسرائيل، فإنّ من شأن ذلك أن يؤدي إلى اختلال جسيم في توازن القوى بين دولة الاحتلال والشعوب المحتلة، وأن يجعل عملية التحرّر وتحقيق السلام الدولي أكثر صعوبة وتعقيداً. فكيف نصفّ اليوم أعمال المقاومة التي يقوم بها عناصر حماس ضدّ عناصر الجيش الإسرائيلي الذي انخرط منذ قرابة 3 أشهر في حرب إبادة وجرائم ضدّ الإنسانية؟ هل هي أعمال مقاومة مشروعة دولياً أو أعمال تقوم بها منظمة إرهابية لا يجوز الاعتراف بها أو التفاوض معها كما توحى به الدول الداعمة لإسرائيل؟ ثمّ ماذا بشأن مسؤولية المجتمع الدولي في هذا النزاع؟ هل يكمن واجبه الأساسي في إنهاء الاحتلال وكلّ المخالفات الكبرى التي تُعمّن إسرائيل في ارتكابها منذ عقود أو يكمن في مكافحة الإرهاب (حماس) على غرار ما اقترحه الرئيس الفرنسي في زيارته إلى إسرائيل بعد تشبيه حماس بداعش؟ هذا من دون الحديث عن الحجج التي ساقتها إسرائيل للمطالبة بتقييم أفعالها وفق معايير مكافحة الإرهاب وليس معايير الحروب العادية. وذلك كمدخل للتنبّص من قواعد الحرب كافة وصولاً إلى ارتكاب الإبادة. وهذا ما سنعود إليه في الجزء الثاني من المقال.

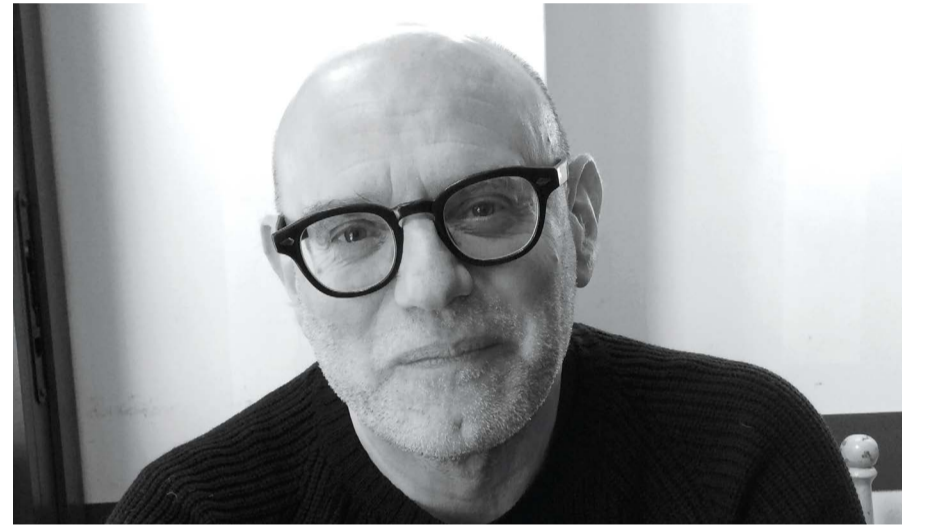
الانقلاب على قواعد الحرب jus in bello

منذ أيام الحرب الأولى، صرّحت إسرائيل على لسان رئيسها إسحق هيرتزوج أنّها لن تفرّق في حربها بين حماس والمدنيين المُقيمين في غزة، طالما أنّ مقبولة حماس من قبل هؤلاء تجعلها في حرب ضدّ الأمة (الفلسطينية) بأكملها وليس ضدّ مقاتلين

حوار مع أنزو ترافرسو

"مأسسة ذاكرة المحرقة اقترن بعلاقة تفاضلية مع إسرائيل"

أجرث الحوار: ألفة للموم



أنزو ترافرسو

التقت المفكرة القانونية بالمؤرخ الإيطالي أنزو ترافرسو (Enzo Traverso) الذي تناولت أبحاثه بشكل خاص التوتاليتارية وسياسات الذاكرة، وهو يدرس حاليًا التاريخ الثقافي في جامعة كورنال في الولايات المتحدة الأميركية. له مؤلفات عديدة من ضمنها: *Révolution, une histoire culturelle, Paris, La Découverte, 2022.* *La fin de la modernité juive. Histoire d'un tournant conservateur, Paris, La Découverte, 2013.*

الخاصة بالعالم الغربي، وأقصد بذلك المرحلة التاريخية التي امتدت بين منتصف القرن 18 والحرب العالمية الثانية. فقد بدأ في القرن 18، أو "عصر الأنوار" الأوروبية، النقاش حول تحرر اليهود، سياسيًا وقانونيًا، عبر الاعتراف بهم كمواطنين كاملين الحقوق في الدول التي يعيشون فيها، وصولًا إلى الشروع في تطبيق ذلك في مختلف الدول الأوروبية ما بين الثورة الفرنسية والنصف الأول من القرن 19، باستثناء روسيا القيصرية، حيث لم يتحرر اليهود إلا مع ثورة 1917. لكن مرحلة "الحداثة اليهودية" انتهت في الثلاثينيات من القرن الماضي، مع اعتماد قوانين معادية لليهود في دول أوروبية عديدة، وصولًا إلى الهولوكوست في الحرب العالمية الثانية.

طيلة هذه الفترة (أي قرابة قرنين من الزمن)، أدى اليهود، بعد خروجهم من الغيتوهات، دورًا مهمًا في الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية الأوروبية. ولكن هذه الحداثة اليهودية صاحبها حضور مزمن لمعاداة السامية، وهي ركيزة أساسية في مسار تشكّل القوميات الأوروبية. تضع معاداة السامية حدودًا على مسارات تسبب اليهود، الذين لم يكن بإمكانهم الانضمام إلى أحزاب اليمين المحافظة بسبب معاداتها لهم. فكان المثقفون اليهود، بسبب ظروف موضوعية، مدفوعين دفعًا إلى أن يكون لهم موقف نقدي، وحتى ثوري، بالأخص في أوروبا الشرقية. لهذا السبب، اخترت شخصية تروتسكي، القائد الكارزماي والثوري الذي أمضى جلّ حياته في المنافي، كشخصية ترمز إلى هذه الحداثة اليهودية. لا أنفي بذلك طبعًا وجود يهود (يهودية) محافظين جدًا، ولا حتى صهيونية كشكل يهودي من القومية الأوروبية بكلّ كليشيتها، ومن بينها مقارنتها العنصرية للهوية الوطنية. ولكن السمة البارزة لتلك الفترة، كانت دور اليهود الأوروبيين في كلّ الحركات الطلائعية، من الماركسية إلى الحداثة الأدبية، مرورًا بإنشاء علم النفس، وغيرها من حركات الفكر النقدي. انتهت هذه المرحلة مع الحرب العالمية الثانية والهولوكوست، بإبادة معظم

أنزو ترافرسو: أنا استعملت مصطلح "الحداثة اليهودية"، كطريقة للتعبير عن دخول اليهود في الحداثة السياسية والاجتماعية والثقافية

اليهود الأوروبيين، فانتقل مركز الثقل اليهودي من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل. كان إنشاء "دولة إسرائيل"، في حدّ ذاته، قلبًا جذريًا لكلّ ما طبع "الحداثة اليهودية"، التي كانت مرتبطة بأقليات مدينتية، لها علاقة قوية بالكتاب والكتابة، ضمن شبكة أومية تتجاوز حدود الدولة-الأمة، بأفكار كونية وكوسموبوليتية. كانت حداثة الشتات (modernity diasporique)، على نقيض فكرة "الدولة اليهودية".

نشأت "دولة إسرائيل" في ظرفية تاريخية استثنائية، ولم تكن ممكنة بحسب رأي لو لم يحصل الهولوكوست، مثلما كانت ستكون صعبة التنفيذ حين اشتدت الحرب الباردة. فقد نشأت بمباركة القوى العظمى، ومن بينها الاتحاد السوفياتي، وكان تسليحها في حرب 1948 من دول المعسكر الاشتراكي؛ ولم تكن مباركة لإنشائها طريقة ليكرّ الغرب عن ذنوبه تجاه اليهود، بل ليتخلص من مشكلة إيواء مئات آلاف الناجين من المحرقة. وسرعان ما تحوّلت إسرائيل، نتيجة للأيدولوجيا الصهيونية ولخيارات نخبها السياسية الأشكنازية، إلى قطعة من منظومة الهيمنة الغربية، في قلب الشرق الأوسط والعالم العربي.

بعد الحرب العالمية الثانية، تراجعت معاداة السامية كثيرًا في أوروبا، ولم تعدّ أساس الأيدولوجيات القومية في الغرب. في هذا السياق، وجد اليهود قبولًا غير مسبوق داخل النخب السياسية الحاكمة. هكذا وجد هنري كيسنجر، اليهودي الألماني الذي هرب من القمع النازي في العام 1938، نفسه يتحوّل إلى أحد أبرز صانعي الإستراتيجية الإمبريالية الأميركية. وتحول الشتات اليهودي في الولايات المتحدة إلى أحد مراكز الفكر الإمبريالي، بعد أن كانت المخيلة الأميركية ترسم لليهود، في السنوات العشرين، صورة الفوضويين أو البلشفيين. كي نستعير نموذجًا تأويليًا من إدوارد سعيد، هناك غيرتتان شكّلتا الثقافة الغربية منذ نهاية القرن 19. الفيرتة الأولى هي الآخر المستعمر، الأقلّ قيمة، الخاضع لأوروبا بما تمثّله من حضارة وتفوق عرقي، وهي لم تكن تطرح مشكلًا لآثارها غيرية منفصلة، عنصرًا ومكانًا. أما الثانية، فهي تتمثّل في اليهودي، ولكنّه داخل الجسد الأوروبي وحدائه، وهو مواطن أبيض، يصعب تمييزه من البقية، وفي ذلك تكمن خطورتها. لذلك كان العنصريون يصوّرونها كسرطان ينهش الجسد الأوروبي من الداخل، ولهذا تولّد لديهم هاجس تمييز اليهود واختلاق سمات خاصة بهم. في هذا السياق، ظهرت الصهيونية كمحاولة للاندماج في الغرب ولكن عبر التمايز عنه، فكان هرتزل (Herzl) يصوّر فكرة الدولة اليهودية في فلسطين كمعقل للحضارة الغربية داخل العالم البربري؛ فهي يهودية استعارت الإرث الفكري الاستعماري الأوروبي وأحكامه المسبقة، كي تثبت انتماءها إلى أوروبا.

قامت إسرائيل على إنكار ثلاثي: إنكار الشتات اليهودي، وإنكار فلسطين، وإنكار اليهودية المشتركة، حيث خضع اليهود العرب الواصلون إلى إسرائيل إلى مسار استيعاب ثقافي بهدف اجتثاثهم من ثقافتهم العربية.

المفكرة: أنت تعتبر أنّ معاداة السامية لم تعدّ مكوثًا محدّدًا في الثقافة الغربية، وتركت مكانها للإسلاموفوبيا التي أصبحت الشكل المهيمن للعنصرية، والتي لا تتحرّج النخب الحاكمة في المجاهرة بها. هل بإمكانك أن تفسّر لنا أكثر هذه الفكرة؟

ترافرسو: أحد أسباب معاداة السامية الكلاسيكية كانت البحث عن كبش فداء. فقد كان لكلّ المشكلات الاجتماعية سبب: اليهود. كان اليهود يتهمون بأنهم مضاربون ومستفيدون من كلّ

الكوارث التي تصيب الأمم... بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح من الصعب التماهي في ترويج مثل هذه الادّعاءات. التحول من معاداة السامية إلى الإسلاموفوبيا ظاهرة حديثة تعود إلى نحو 20 سنة. لا أعني بطبيعة الحال هنا الأفكار المسبقة الاستعمارية عن المسلمين والعرب، بل أتحدّث عن الإسلاموفوبيا كمكوّن هيكلي للفكر والسياسة المحافظة. الهدف إبدأ هو البحث عن كبش فداء، واليوم، بالمحصلة، كبش الفداء الأكثر سهولة من حيث قدرته على تعبئة الأنصار هم طالبو اللجوء والمهاجرون المسلمون المنحدرون من المستعمرات القديمة، إذ يشكّلون اليوم أقليات مهمّة باعتبار الهيكلة الديموغرافية في أوروبا. بطبيعة الحال ترافق التحول من معاداة السامية إلى الإسلاموفوبيا بإعادة تدوير جملة من الصور النمطية التي كانت فيما مضى تستعمل ضدّ اليهود، والتي أعيد استخدامها بالرجوع إلى القاموس العنصري الاستعماري الكلاسيكي. وهو ما يفتر السهولة التي نجح بها أقصى اليمين في التخلّص من معاداة السامية وتعويضها بالإسلاموفوبيا، على الأقلّ على مستوى خطابه. ولا شكّ في أنّ إحدى أهمّ نتائج هذا التطور هي العلاقات الحميمة التي تربط اليوم تنظيمات أقصى اليمين الأوروبي ودولة إسرائيل. وحتى تلك التي حافظت على معاداة السامية في خطابها، على غرار فيكتور أوربان في هنغاريا الذي ارتكزت حملته الانتخابية على التشهير بجورج سوروس (George Soros) "يهودي وول ستريت"، لها اليوم علاقات جيّدة مع إسرائيل وتنتهاه.

المفكرة: في كتابك نهاية الحداثة اليهودية، أعتبر أنّ ذاكرة المحرقة هي بمثابة "الديانة المدنية"، وما نلاحظه اليوم هو التوظيف الإجرامي لهذه الديانة في تبرير حرب الإبادة الجماعية على غزّة ونفي الطبيعة الاستعمارية لإسرائيل. كيف يمكن، بحسب رأيك، مجابهة هكذا توظيف؟

ترافرسو: أعتبر أنّ هذا التوظيف هو بمثابة الحصيلة القصوى لتطور الحداثة اليهودية بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت اندماج اليهودية في العالم الغربي، ليس فقط في ثقافته، بل كذلك ضمن أجهزة الهيمنة التي ارتكز عليها. طبعًا، كان هناك يهود يمينيون ويهود ظلاميون قبل الحرب، وكذلك، ولحسن الحظ، يهود يساريون بعدها. إبدأ لا يتعلّق الأمر بالتعميم. لكن في اعتقادي كانت لذاكرة المحرقة فضائل في الفترة التي لم تكن قد تأسست فيها بعد، أي في زمن كانت فيه المحرقة منسّية ومكبوتة وتحلّت مكانًا هامشيًا في الفضاء العام وفي الثقافة بشكل عام. بعد الحرب العالمية الثانية مثلاً، أدّت ذاكرة المحرقة في فرنسا وفي دول أخرى أوروبية دورًا مهمًا في التعبئة ضدّ الحرب في الجزائر وفي مساندة جبهة التحرير الجزائرية، لأنّ كثيرًا ممّن ناضلوا ضدّ الاحتلال النازي وضدّ الفاشية ومعاداة السامية، كانوا يرون استمرارية طبيعية وبديئية لناضلم عبر مساندهم كفاح الجزائريين من أجل الاستقلال. وأنا أسوق دائما مثال أدلّفو كامنسكي (Adolfo Kaminsky)، أبرز وجوه هذا النضال، والذي كان يهوديًا فرنسيًا، أسس زمن الحرب ورشة سرّية لصنع جوازات سفر مزيفة لإنقاذ يهود من المحرقة، ثم عاد وأسّس ورشة جديدة زمن الحرب على الجزائر لفائدة قيادات جبهة التحرير. وأظنّ أنه قام بالشيء نفسه مع ثوار آخرين من أميركا اللاتينية.

إدّا كان هناك استخدام سياسي تحرّري لذاكرة المحرقة في مواجهة كلّ أنواع العنصرية والتمييز.



أنّ الأفق الإستراتيجي الوحيد الممكن، على المدى الطويل طبعا وليس في الوضع الحالي، هو قيام دولة ثنائية القومية تضمن الحزبية والعدالة لمواطنيها الفلسطينيين واليهود ضمن المساواة الكاملة في الحقوق بينهم.

كان من المفترض أن تتكامل ذاكرة المحرقة مع ذاكرة الاستعمار، باعتبار دفاعهما عن قضية التحرر نفسها، لكن ما نشهده هو صدام لهاتين الذاكرتين بشكل لم تعد فيه الأولى قادرة على الدفاع عن قضايا العدالة ومناهضة العنصرية. وقد شاهدنا ذلك في فرنسا، حيث تمّ توظيف ذاكرة المحرقة وقضية معاداة السامية من طرف حزب التجمع الوطني لاكتساب شرعية كمكوّن سياسي جدير بالاحترام.

ظهرت الصهيونية كمحاولة للاندماج في الغرب عبر التمايز عنه

ما العمل لمواجهة ذلك؟ هناك عمل بيداغوجي يجب القيام به لفضح هذا التوظيف عبر التذكير بالتاريخ، وتحديدًا بالفترة التي كان من الممكن فيها خوض النضال المعادي للاستعمار باسم ذاكرة المحرقة. فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأميركية نفسها، تمّ خوض النضال ضدّ التمييز العنصري في الماضي تحت راية النضال ضدّ المحرقة. هذه المعركة هي سياسية، وهي كذلك ثقافية وأيديولوجية، وتستدعي الكثير من الصبر والمثابرة من أجل الاشتباك مع، وتعرية كلّ الالتباسات كالخلط الرائج بين معاداة السامية ومناهضة الصهيونية، أو اعتبار أنّ كلّ اليهود هم صهاينة ومساندون لإسرائيل، أو أنّ الفلسطينيين ليسوا إلاّ ظالمين ومعادين للسامية. كما يجب شرح

وعليه، شكّلت ذاكرة المحرقة زمن النضالات ضدّ الاستعمار حافزًا من أجل الدفاع عن حقوق الشعوب المستعمرة وعن نضالاتها من أجل التحرر الوطني. لكنّ هذه الذاكرة التي مرّت بسيرة طويلة تمّ دمجها تدريجيًا في الخطاب الرسمي لدول غربية عديدة، فأصبحت ما سميته "ديانة مدنية"، أي ذاكرة مُمأسسة ورسمية. تؤدّي الديانات المدنية بوصفها ديانات علمانية وظائف ضرورية. فالديموقراطية ليست فقط مجموعة قواعد أو منظومة قانونية وسياسية ومؤسسية، بل هي قيم كذلك، تضيء عليها الديانة العلمانية بُعدًا قديسًا وتثبّتها عبر جملة طقوس وشعائر تذكّر بالديانات التقليدية. سعّت الديمقراطية الغربية في البداية، عبر اعتمادها على المحرقة كديانة مدنية، إلى الإعلان بأنّها تأمست على رفض العنصرية ومعاداة السامية... لكن ما إن أصبحت ذاكرة المحرقة مصدرًا لسياسة تذكارية (une politique mémorielle) (أي سياسة دولة تدبر فيها السلطة إحياء هذه الذكرى وتعطي فيها الأولوية لها على حساب أخريات، مثل ذاكرة الاستعمار، اعتبارًا لأحقّيتها في الحماية وفي الاستذكار) ومكونًا في السياسة الخارجية لهذه الدول، حتّى شوّهت وظيفتها الأصلية؛ إذ إنّ مأسسة ذاكرة المحرقة اقترنت بعلاقة تفاضلية مع إسرائيل وبانخراط غير مشروط في الدفاع عن سياستها.

وتشكّل الحالة الألمانية المثال الأسطع على ذلك. فاعتمادًا على تصريحات أنجيلا ميركل (Angela Merkel) وتصريحات أولاف شولتز (Olaf Scholz) منذ بضعة أسابيع، يُعدّ الدفاع عن دولة إسرائيل والتضامن اللامشروط مع سياستها المصلحة العليا للدولة (raison d'Etat) في ألمانيا، وهو مبدأ شبه مقنّن في بلد على قاب قوسين من تبني قانون جديد يشترط على المهاجرين الراغبين في الحصول على الإقامة التسليم بأحقّية إسرائيل في الوجود.

قضية معاداة السامية لتجريم ونزع الشرعية عن معارضيه اليساريين ومصادرة المكاسب الديمقراطية مثل حرية التظاهر والتجّع والتعبير؟

ما يحصل اليوم هو تسارع في اتجاه ليس جديدًا، ظهر في الإدارة البوليسية المتصاعدة للتظاهرات منذ حراك السترات الصفراء، وفي اللجوء المتواتر من قبل الوزيرة الأولى إلى المادة 49.3 من الدستور التي تمكّنت من تمرير قوانين من دون تصويت البرلمان على النصّ. نحن إذًا في صميم لحظة استبدادية شكّل قرار تمرير إصلاح نظام المعاشات أوجها رغم الرفض العام الذي لاقاه.

نشهد منذ بداية الحرب على غزة تضخّمًا متزايدًا لهذا المنعرج لأنّ استخدام معاداة السامية من قبل النخب الحاكمة يهدف إلى قلب الأدوار باتهام اليسار بمثل هذه السلوكيات، في حين أنّ الدولة الفرنسية لا تكتفي بفتح الباب أمام أقصى اليمين المعادي تاريخيًا لليهود بتنظيم مسيرات موحّدة معه بعنوان التنديد بـ"معاداة السامية"، بل هي نفسها من بين منتجي العداة لليهودية. وخير دليل على ذلك هو اعتبارها اليوم أنّ كل اليهود في فرنسا هم مساندون لإسرائيل وأنّ مساندة يهود فرنسا تمزّج عبر مساندة إسرائيل، ممّا يعني في المحصّلة أنّ يهود فرنسا يتحقّلون مسؤولية حرب الإبادة التي تشنّ في غزة. بكلمة، الدولة الفرنسية وعبر مواصلتها ممارسة سياسة حمائية خاصة باليهود إنّما هي تواصل اعتبارهم كحالة شاذة في المجتمع.

إسرائيل، وفق الأساليب ذاتها المستعملة لتشويه حملة BDS وضرب مجهودات المقاطعة. نجحت حملة اتهام كوربين بمعاداة السامية في تهميشه بفعل شرستها وضعف الاستراتيجيات الدفاعية للحزب الذي اكتفى بالاعتذار. وقد شكّلت هذه الحملة أول استخدام واسع وممنهج لمصطلح "المعاداة الجديدة للسامية" (le nouvel anti-sémitisme) الذي ابتدعته أوساط يمينية مدافعة عن إسرائيل بغية تشويه اليسار المناهض للصهيونية عبر الترويج للخلط بين معاداة السامية ومعاداة الصهيونية. بلغت هذه الحملة أوجها خلال صائفة (صيف) 2018، حين اشتدّ الضغط على حزب العمال لحمله على اعتماد تعريف "التحالف الدولي لذاكرة المحرقة" (IHRA) لمعاداة السامية، والذي يخلط بينها ومعاداة إسرائيل. وقد اعتبرت ثلاث جرائد يهودية صهيونية في بريطانيا أنّ كوربين يشكّل تهديدًا وجوديًا للدولة العبرية.

المفكرة: يبدو أنّ سيناريو الهجمة على كوربين يتكرّر اليوم في فرنسا ضدّ حزب فرنسا الأبية (insoumise) وزعيمه Jean-Luc Mélenchon عبر اتهامهم بمساندة الإرهاب ومعاداة السامية. فهل تعتبر أنّا اليوم النيوليبرالي الذي يستخدم

3 أسئلة لـ"تيري لابيكا"

أجرث الحوار: ألفة للموم

من القطاعات، لم يسبق لها مثيل منذ الثمانينيات. في هذا السياق، تحوّلت BDS وحملة التضامن مع فلسطين إلى نقطة ارتكاز لهذه القطيعة الأشمل بين النخب السياسيّة الحاكمة والشعب.

كمتابع للحملات التي شنت لتتحية جيريمي كوربين عن رئاسة حزب العمال على خلفية مسانده للقضية الفلسطينية، كيف تقرّ هذه الحملات على ضوء مساندة قيادة الحزب الحالية غير المشروطة للحرب؟

منذ انتخاب كوربين بأغلبية ساحقة على رأس حزب العمال في سبتمبر (أيلول) 2015، سادت حالة من الهلع، على خلفية مواقفه بشأن القضية الفلسطينية. إلّا أنّ نقطة التحوّل حدثت في جوان 2017، لأنّ نتائج الانتخابات المبكرة أوشكت على إقصائه إلى منصب رئيس حكومة. فتصاعدت الحملة ضدّه مستخدمة تهمة معاداة السامية كاستراتيجية مدروسة وشبه حربية لاغتياله رمزياً. فقد تمّ تحديد الأهداف بدقة وتمّ استعمال وسائل متنوّعة وتجنيد موارد وخبرات دفاعًا عن

تيري لابيكا هو أستاذ وباحث في الدراسات البريطانية في جامعة باريس 10 نانتر في فرنسا، وعضو في هيئة تحرير موقع **Contretemps** ومساهم منتظم فيه. من أهمّ مؤلفاته "فرضية جيريمي كوربين: تاريخ سياسي واجتماعي لبريطانيا من بلير إلى كوربين". ننشر هنا 3 إجابات بشأن استهداف كوربين سابقًا واستهداف جان لوك ميلونشون على خلفية نقدهما لإسرائيل.

كيف تفسّرون الحراك القويّ في بريطانيا للمطالبة بوقف الحرب على غزة؟

هناك أكثر من مستوى زمني لتفسير الحراك الأخير. حراك BDS في بريطانيا عرف رواجًا منذ 2005 في الفضاءات الجامعيّة سواء عبر الأساتذة أو الطلبة، حتّى أنّ المنظمات الصهيونيّة شعرت بالخطر وحاولت هي الأخرى التموّج داخل الجامعات وكسر مساعي المقاطعة الأكاديميّة. أمّا حملة التضامن مع فلسطين، فهي موجودة وتؤدّي دورًا منذ اجتياح بيروت في 1982. التظاهرات الأخيرة تأتي أيضًا ضمن ظرف سياسي سابق لـ 7 أكتوبر، يتميّز بقطيعة كبرى بين أوساط السلطة، بحزبها المحافظ والعمالي، والحراك الاجتماعي. في جوان (حزيران) 2021، بدأت حركة إضرابات واسعة شملت الكثير

الوجه الآخر لـ 7 أكتوبر: كيف نواجهه أسئلة العدالة والحقوق والحريّة؟

ياسين النابلي



رسم رائد شرف

استعادة واسعة النطاق لسردية "مكافحة الإرهاب" على الطريقة الأمريكية، التي سبق وأن غدت غزو العراق واحتلال أفغانستان، مطلع الألفية الثالثة، وألهمت معها نزعات "الإسلاموفوبيا" التي اكتسحت أوروبا والغرب في تلك الفترة.

تفتت أمركة 7 أكتوبر بشكل أو بآخر. بمعنى ما، استُعِيدت مكوّنات الخطاب الأمريكي الذي بدأ في التأثير عالمياً منذ تسعينات القرن العشرين. وكان أشبه بالتركيبية التي ضمّت إليها معاني مختلفة تجمع بين الحرية على الطراز الأمريكي وبين الصراع الحضاري والديني، وتنازع البقاء بين "محور الخير" و"محور الشر" على حد تعبير الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن. ووفّر هذا الخطاب الذريعة الإيديولوجية لحملة عسكرية عدّة، وألهم السرديات القائلة بالصدّام الأثري بين البني الحضارية والثقافية "الثابتة"، وقد حاول الباحث الأمريكي صامويل هانتغتون إضفاء مسحة علموية على تلك السرديات، في مؤلّفه ذائع الصيت "صدّام الحضارات". وهذا التأسيس لفكرة إدارة العالم وفقاً لأدلوجة البني الأثلية المتصادمة تتلقّفه اليوم معظم الخطابات اليمينية الصاعدة في أوروبا والغرب، لتبرير عنصريتها ضد المهاجرين والشود وكل المُختلفين. ومن المفارقة أن هذه الخطابات التي تُعتبر سلبية النزعات المؤيدة لتصفية اليهود خلال النصف الأول من القرن العشرين، يجري اليوم غسّلها بفعل التأييد الذي تُبديده لجرائم الاحتلال الإسرائيلي.

الاستمرار الإسرائيلي في الوجود يُعتبر الوجه الآخر لاستمرار بنية الهيمنة النيولبرالية

شكّنت سردية "صراع الحضارات" طريقها نحو التحوّل إلى صيغة تخاطب عالمي في الكثير من الأحيان، تتبدّل أشكال التعبير عنها في بيئات ثقافية واجتماعية مختلفة: صراع أديان، صراع هويات، صراع الشرق والغرب، صراع "نحن" و"هم"، إلخ. وتبدو هذه السردية مغرية للكثير من المجتمعات الظرفية، لأنها ملاذ البائسين للنجاة من غطرسة الهيمنة، التي تأتيهم في أشكال مختلفة من التفجير والأمراض والاستيلاء الثقافي والاستعمار الاقتصادي. ورغم أن هذه السردية تُعيد إنتاج التنافس العالمي على الطراز الأمريكي، إلا أنّ بعض القوى السياسية -في منطقتنا العربية وغيرها من دول الجنوب- تروّج لها بوصفها الإمكانية الوحيدة للمقاومة والصمود أمام المنظومة الغربية. وهي في الحقيقة تؤدي إلى إعادة إنتاج الهيمنة بشكل أو بآخر، والحفاظ على وعي جماعي مضلل، وإخراج الإنسان من حالة التفتح الذهني إلى حالة التكلّس الإيديولوجي التي تتحكّم فيها نزعات التشنج الهوياتي والإثني والثقافي.

تُكمن خطورة هذه السردية في سعيها الدؤوب إلى إفقار فكرة "الإنسان"، وهو ما رمّت إليه بالفعل آلة الدعاية الصهيونية منذ انطلاق العدوان على قطاع غزة، من خلال محاولة تقليص وجود الإنسان الفلسطيني إلى ما دون الكينونة الإنسانية، ووصف الفلسطينيين بـ"الحيوانات البشرية"، وفق ما جاء على لسان وزير الدفاع الإسرائيلي. لذلك يبرز سؤال مُلحّ إزاء هذا التأسيس للانحطاط البشري؛ هل نقبل بنعيم التنافس الدولي على النمط الأمريكي الذي تُهيكله إيديولوجيا صراع الحضارات، أم أننا بحاجة إلى أفق تنازعي جديد يكون جوهره الإنسان وليس الإيديولوجيا؟

إن حالة الضيق الرؤيوي واختناق الخيال الفكري والسياسي، الذي فرضته قوى الهيمنة الغربية وامتداداتها العالمية يستحقّ دينامية مواجهة

وتدويه، وخصوصاً كلّ ما سيتأسس عليه من مراجعات وتاويلات وسياسات عالمية. ومن الواضح حتّى الآن أن 7 أكتوبر أطلق العنان للعديد من التمثّلات، التي يجري اجترار معظمها من إرث تاريخي تصفوي، ويتمّ تلميعها وإعادة إنتاجها بطريقة عمياء ومُجرّدة من أي معقولة إنسانية.

استئناف معركة الأئسنّة أم إعادة رسكلة "صدّام الحضارات"؟

إن إعادة تأمل 7 أكتوبر وما لحقته من ردود أفعال دولية مُختلفة، يدعونا ضرورة إلى الوقوف على المضمون الإيديولوجي الذي أصبغته قوى الهيمنة على الحدث، وخاصة النسخة الأمريكية الإسرائيلية التي تُلوّح أكثر تناغماً ووضوحاً. منذ اللحظة الأولى، جرّت مُماثلة بين أحداث 7 أكتوبر وأحداث 11 سبتمبر 2001، بل اعتبرها الرئيس الأمريكي جو بايدن أنها أخطر منها بـ 15 مرة، وقال: "لقد ارتكبت حماس فظائع تُذكر بأسوأ ويلات داعش، وأطلقت العنان للشّر المحض على العالم".¹ وفي نفس خط السّير الأمريكي ظلّ رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، يُردّد: "هذه معركة حضارة ضد الهمجية، وإسرائيل تُخوض معركة من أجل الحضارة".

إعادة استخدام هجمات 11 سبتمبر في توصيف ما يحدث في غزة، واختلاق قصص قطع رؤوس الأطفال واغتصاب النساء، لعب دوراً دعائياً في حجب المسألة الفلسطينية المستمرة منذ سنة 1948، وحوّل الاستعمار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية -وما نجم عنه من إبادات وتهجير وسلب للحقوق- إلى واقعة لا تُستحقّ الكثير من الانتباه. وخصّلت

المتطرف الصهيوني الذي يحكم إسرائيل الآن. في الأثناء، ما زالت المسيرات الشعبية المنددة بجرائم الإبادة مستمرة، خاصة في المراكز الغربية، ونجحت إلى حد كبير في كسر الحصار الدعائي والسياسي الذي مارسته العديد من الأنظمة الغربية. ومن خلال إطالة أمد العدوّان وتوسيع جرائم الحرب، يُراد لكل هذه الأصوات أن تُصبح غير ذات جدوى، وكأنها صرخة أمل في عرض الصّحراء. وهنا تكمن إحدى الدلالات الكبرى التي سيفتح عليها كلّ ما سيُتلى 7 أكتوبر؛ هل ما زال بالإمكان مواجهة منظومة الإبادة العالمية ولُغتها وأسلحتها وأدواتها السياسية والدعائية؟ وهل بالإمكان إنتاج معانٍ جديدة للتنافس الإنساني والعالمي من خارج الأفق التصفوي؟ هل تكفّن العطالة في جوهر القوانين ومنظومات الحقوق أم في طبيعة قوى الهيمنة العالمية وأدواتها في فرض إرادتها على الجموع؟

تلعب الخطابات المؤدلجة دوراً في إخفاء الرهانات المادية داخل الصراعات البشرية

هذه الأسئلة وغيرها تدقّت من سيل 7 أكتوبر، الذي أراد له التاريخ أن يتجاوز مساحة غزة الصغيرة ويُصبح حالة مُعولمة، وبلا شكّ أنه سيكون علامة فاصلة بين زمنين؛ ما قبل 7 أكتوبر لن يكون ما بعده. وفي ظل الاهتزاز القيمي والفكري والإنساني الذي نشهده اليوم في ظلال 7 أكتوبر، يبدو الزّهان مُعقّداً وهائلاً بخصوص قراءة هذا الحدث وآثاره

عملت السرديات السياسية والإعلامية المُهيمنة، في الغرب وإسرائيل، على تجريد أحداث 7 أكتوبر من تاريخيتها وتحويلها إلى زمنيّة مُعلّقة في الهواء، وكأنّها خرجت من العدم لتُقيّض طمأنينة العالم الحرّ. وبنفس القدر الذي وُضعت فيه سبعة عقود ونيف من الاحتلال الإسرائيلي بين قوسين، عملت آلة السرد الغربي على إنتاج اصطفاك مُضلل، يشغل وفقاً للمنطق الآتي: كل من يقف مع إسرائيل فهو بالضرورة يقف مع "الحضارة" ضد "الهمجية" و"الإرهاب". وقد أعطى هذا الاصطفاك المقدّس كل المبررات لآلة التدمير الإسرائيلية، لكي ترتكب أشجع جرائم الحرب في التاريخ المعاصر ضدّ الشعب الفلسطيني. وقد ذهب "تضامن المهيمين" أبعد من ذلك، إذ علّقت دول أوروبية قوانينها الأساسية الحامية لحرّيات التعبير والتظاهر (بخاصة فرنسا وألمانيا)، وأدارت ظهرها للمذابح، وحاولت معالجة الحقائق بإشهار صيغ قديمة لا تتناسب مع جوهر الوقائع، وأبرزها صيغة مُعاداة السامية.

على الضفة الأخرى لاخت منظومة القانون الدولي وكلّ مُلحقاتها المؤسساتية، وكأنّها جسد مريض ميوّوس من إنعاشه، وأكثر من أي وقت مضى، سادت النزعة القائلة بأن هذا العالم لا يُمكن أن يُحكّم سوى بالقوّة، وأن كل القيم الإنسانية المشتركة لم تعد تصلح لتنظيم الاجتماع البشري. وهذه النزعة في حدّ ذاتها يجري الإعداد لاحتضانها من أنظمة غير ديمقراطية، خاصة في المنطقة العربية، وهي تُعبّر أيضاً عن كل الاتجاهات اليمينية المتطرّقة الصاعدة في أوروبا وأماكن أخرى من العالم، ولعلّ أخطرهما على الإطلاق اليمين

على سبيل الخاتمة: خريطة تضامن عالمي جديدة ممكنة

إن قراءة دلالة الأحداث والمواقف التي عقبها 7 أكتوبر من داخل بنية الهيمنة العالمية وصيرورتها المستقبلية، وامتداداتها المحلية، وحتى تناقضاتها الداخلية، قد يُعطي مساحة فكرية وسياسية أرحب لتأويل الحدث من خارج المنزقات والفخاخ التي تضعها أمامنا سردية التنافس الأزلي بين البنى الحضارية الثابتة. ولعلّ التفوق العسكري والاقتصادي والسياسي لهذه البنية هو الذي أدخل كل منظومات الحقوق في متاهة العتالة، وأعطى انطبعا قوياً بأن تطرف القوة هو الذي يجب أن يحكم العالم.

تكن خطورة هذا المنطق في أنه يُهدّد بقطع الشريط الإنساني الطويل الذي يربط غزة بكل أنصار القضايا العادلة في العالم، من جنوب إفريقيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية. فرغم الهيمنة الدعائية الأمريكية الإسرائيلية أفلح 7 أكتوبر في تشكيل خارطة تضامن عالمي عابرة للتمايزات الإثنية والدينية والثقافية، ضمت إليها تركيبة احتجاجية ونضالية متنوعة: حركات إيقاف الحرب في أمريكا وأوروبا، حركات السلام العالمية التي تضم الآلاف من اليهود، حركة حياة السود مهمة في أمريكا، مجموعات نقابية وأناكركية، تنظيمات للمهاجرين في المراكز الغربية، إلخ. وحتى المؤسسات الأممية والبرلمانية العالمية لم تسلم من الاهتزازات والاستقلالات، احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. ولعلّ قضية الإبادة الجماعية التي رفعتها دولة جنوب إفريقيا ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية تُعدّ نقطة ضوء لأمعة داخل هذه الخارطة التضامنية.

مُعظم هذه الأنظمة أعاد إنتاج المنوال الإسرائيلي في الهيمنة بشكل أو بآخر

قد تلوح هذه التركيبة التضامنية غير مؤثرة، مقارنة بالتأثير الذي تلعبه قوى النفوذ العسكرية والمالية والسياسية الكبيرة، ولكنها تتكلم لغة سياسية متماسكة وذات دلالات نحو المستقبل، وأظهرت صرامة إنسانية فائقة من زاوية التزامها بمبدأ تعميم الحقوق والعدالة. وقد أفلحت في الظهور إلى حد الآن بوصفها جبهة مضادة لجبهة الهيمنة، ترفع مطلبين مشتركين: الحقيقة والعدالة. وتدعو إلى إيقاف التضييل والإبادة.

1. خطاب الرئيس بايدن حول أحداث 07 أكتوبر بتاريخ 18 أكتوبر 2023، منشور في الموقع الحكومي الأمريكي.
2. نعوم تشومسكي. النظام العالمي القديم والجديد (ترجمة عاطف معتمد عبد الحميد) ط1، مصر: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر، 2007، ص: 409.
3. توفيق حداد. 20 أوسلو: بناء الدولة النيوليبرالية، مجلة بدايات. العدد الخامس، ربيع 2013.
4. للوقوف أكثر حول هذه الاتفاقات، انظر: سليمان بشارت. اتفاقيات أبراهام وتشكل الجغرافيا السياسية لإسرائيل بمنطقة الخليج العربي. ورقة صادرة عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 05 فيفري 2022.
5. سورية وفلسطين ونظام الإبادة السياسية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 116، خريف 2018.



رسم رائد شرف

استخدام مفهوم "التماثلات البراديفية" لإثبات التشابه الهيكلي بين نظام الحكم الأسدي في سورية ودولة الاحتلال الإسرائيلي. ويصف الحاج صالح جزءاً من هذه التماثلات قائلاً: "أنتجت إسرائيل وسورية الأسد لاجئين بالملايين. إسرائيل لم تقم من دون طرد ثلاثة أرباع الفلسطينيين خارج وطنهم، وسورية الأسد أنتجت لجوء ما يقارب ستة ملايين، أكثر من ربع السكان، خارج سورية إلى اليوم، فضلاً عن عشرات الألوف في سلسلة سابقة من المجازر. المجازر عنصر مشترك في تاريخ القوتين الشرق أوسطيتين"⁵. خلال العدوان الأخير على غزة خفّت حدة التوظيف الرسمي للقضية الفلسطينية، بحكم استثناءات التذلل للموقف الأمريكي. وحتى بعض الاستثناءات التي حاولت رفع سقفها الخطابي في إدانة جرائم الاحتلال، على غرار الموقف الرسمي التونسي، فإنها لم تُصدّر عن رؤية جديدة للوضع الفلسطيني والعربي والإنساني، وإنما هي بصدد إعادة إنتاج الطراز العربي الرسمي القديم في توظيف القضية الفلسطينية داخلياً. ومن الملاحظ هنا أن النظام الرسمي التونسي ليس بعيداً عن الممارسات العنصرية السائدة في الغرب وإسرائيل. فقد سبق وأن استخدم الرئيس سعيد مصطلحات موهلة في العنصرية للتعبير عن أوضاع المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء إلى تونس، ملصقاً بهم تهمة "الإجرام" و"تغيير التركيبة الديمغرافية" والمشاركة في مآمرة ترمي إلى المس من "الهوية العربية الإسلامية". حاول جزء لا بأس به من الدعاية الرسمية العربية، والقوى الفكرية والسياسية المحافظة المرتبطة بها، استثمار 7 أكتوبر في مكان آخر، من خلال إدانة منظومة حقوق الإنسان، بوصفها بضاعة غريبة قديمة ولا قيمة لها في إنصاف الضعفاء والمظلومين، ولكن هذا الموقف الذرائعي يُترجم عموماً رغبة داخلية في انتهاك الحقوق وإغائها ومحاصرة الحريات، ولا يحمل أي قيمة نقدية تهدف إلى عولمة الحقوق وتعميم العدالة.

وضمن هذا السياق نفسه تندرج ما تُعرف باتفاقات "أبراهام"⁴، التي تُعدّ مراحل متقدمة لتطبيع الوجود الإسرائيلي في المنطقة وإرسال حقوق الفلسطينيين إلى الهامش من خلال تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي بين دول المنطقة العربية وإسرائيل، ولكن دائماً تحت سقف الشروط الاقتصادية التي يتطلّبها تعميم النموذج النيوليبرالي.

غزة الفلسطينية و"غزائنا العربية"

يجزنا 7 أكتوبر بشكل جارف إلى إعادة قراءة الذات. ولن تكون العودة الثقافية على الشاكلة الكلاسيكية مفيدة جداً، على غرار ما ساد في أعقاب نكسة 1967 من تيارات فكرية صوّتت كل معاولها نحو الشعوب وأهملت الأنظمة. لذلك يبدو من الأجدى إعادة قراءة أنظمة السيطرة الداخلية ومضامينها واتجاهاتها المستقبلية، وربط تلك القراءة بكل ما يحصل في غزة وفلسطين المُحتلّة. لطالما اختفت أنظمة عربية استبدادية منذ الستينات وراء "الهيم الفلسطيني" من أجل شرعنة وجودها الداخلي بالعلبة، وتصفية تيارات سياسية وفكرية مناوئة فُذِّتت بهم "العمالة" و"اللأوتونية" و"التأمر على الأمن القومي". ولكن مُعظم هذه الأنظمة أعاد إنتاج المنوال الإسرائيلي في الهيمنة بشكل أو بآخر، من خلال السماح لنفسه بعسكرة الوجود السياسي والعقاب الجماعي للسكان وتصفية الخصوم السياسيين، وأمننة الفضاء العام بشكل يختلف من بلد عربي إلى آخر. وبالعموم كانت النتيجة استباحة وجود الإنسان العربي-المواطن، صاحب الحقوق والباحث عن حياة عادلة، مثلما استباح إسرائيل وجود الإنسان الفلسطيني. وقد كان الكاتب الشوري ياسين الحاج صالح مُوفقاً في

متعددة الواجهات، تؤسّس لأنسنة جديدة مُعولمة تتجاوز الاحتكارات المركزية الزائفة لفكرة الإنسان، وتستأنف في الوقت نفسه الروح الحضارية التي حرّرت مصير الإنسان من الإفلاقيات والفكر الغيبي والغرائز القاتلة، في أكثر من حضارة وثقافة. إن استئناف الانحطاط الأرثوذكسي الذي تؤسّس له النسخة الأمريكية الإسرائيلية - في اعتقادنا - لا يُمكن أن يُواجه إلا باستئناف دينامية "أنسنة" جديدة، تُغني فكرة الإنسان ولا تُفقرها، وتحرّر الوضع البشري من سرديات الدّم والإلغاء.

الاحتلال كاستجابة لعولمة البنية النيوليبرالية

عادة ما تلعب الخطابات المؤدلجة دوراً في إخفاء الرهانات المادية داخل الصراعات البشرية. ولعلّ محاولة حجب واقعة الاستعمار الإسرائيلي للشعب الفلسطيني كانت من الرهانات الأساسية للخطابات المؤمّركة. فهذا الاحتلال المتواصل وما يحيط به من إذلال وحصار وتجويع لشعب بأسره، يُعدّ علامة قوية على استمرار الكولونيالية القديمة في عالمنا. لذلك قرأت القوى الغربية المذابح التي يتعرّض لها الفلسطينيون بروح استعمارية قديمة، وكانت معظمها عاجزة طيلة الأيام الأولى للعدوان عن تقصّ لغة بسيطة توحى بالقلق الإنساني إزاء ما يتعرض له الفلسطينيون - باستثناء فكرة المساعدات التي تعتبر الوجه الآخر لهذه الروح الاستعمارية - واصطفت بشكل أعمى إلى جانب المستعمر الاستيطاني الحي، الذي وُلد من رحم ماضيها القريب. رغم الاتصال العضوي والتاريخي بين التوسّع الاستعماري - طيلة القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين - وبين ولادة الاحتلال الصهيوني، فإنه لا يُنظر لإسرائيل كدولة احتلال في الكثير من الخطابات الغربية الرسمية، وإنما كضرورة وجودية يستحقها النظام العالمي. وقد عبّر الرئيس الأمريكي جو بايدن عن هذه الفكرة بقوله: "قد قلّت منذ فترة طويلة، إذا لم تكن إسرائيل موجودة، فسيتعيّن علينا اختراعها".

إن الاستمرار الإسرائيلي في الوجود - بهذا الشكل المُدْمَر - يُعتبر الوجه الآخر لاستمرار بنية الهيمنة النيوليبرالية، وليس شيئاً أعوج في تكوينها، وإنما هو صناعتها الأصلية. فهذه البنية التي يحكمها منطق توسّع المصالح وإخضاع البشر والجغرافيا يُشكّل الوجود الإسرائيلي ضرورة ملحة لها، إذ سبق وأن فسر المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي الترابط بين الدورين الأمريكي والإسرائيلي، بالقول: "إن إسرائيل تقوم بدور الوكيل الذي يُنوب عن الولايات المتحدة لتُصبح مركزاً عسكرياً وصناعياً ومالياً في نظام إقليمي يربط مصر وتركيا ودول الخليج المنتجة للنفط، فضلاً عن أعضاء ثانويين آخرين"². وهكذا فإن النموذج الإسرائيلي ضروري لإعادة إنتاج بنية الهيمنة الاقتصادية في المنطقة، من خلال خلق شبكات مصالح مستقرة وخدمة لمشروع التوسّع النيوليبرالي. ولعل الوجود الفلسطيني أصبح خاضعاً لهذه الهندسة الاقتصادية، ويجري احتواؤه ضمن هذه البنية من أجل إحلال الاستعمار الإسرائيلي بشكل باطني مُعقّد، وجعله مرئوطاً عضوياً بالمعيشة اليومية للإنسان الفلسطيني. ويصف الكاتب الفلسطيني توفيق حداد هذا الوضع قائلاً: "ساعد المجتمع الدولي 'بسحاء' أو هو عرض المساعدة في سن القوانين المالية والتنظيمية الفلسطينية (المصارف، الرهون العقارية، التمويل والإيجار، التأمين، معاشات التقاعد، الاستثمارات، التجارة، إلخ) ساعياً سعياً حثيثاً إلى تلبية مصالح القطاع الخاص على حساب الحاجات الاجتماعية والبيئية، وقوانين العمل العادلة، ناهيك عن الأولويات الوطنية. كل ذلك تحت شعار بناء مؤسسات دولة فلسطينية مستقبلية. إلا أن ذلك كان في الواقع محاولة لإحكام القبضة النيوليبرالية على حركة تحرير وطنية"³.

حوار "المفكرة" مع د. غسان أبو ستّة: "شهادتي عن الإبادة الجماعية"

أجرى الحوار سعدى علوه ونور كلزي



د. غسان أبو ستّة

محاولة للأخذ بأيّ من إفادات الجرحى والأطباء، أدرك الإسرائيلي أنّ بإمكانه الاستمرار في هجومه الممنهج على القطاع الصحيّ. ولذا، بعد قصف الممعداني، واستشهاد 480 فلسطينياً، استهدفت إسرائيل 4 مستشفيات للأطفال وصولاً إلى القضاء على كلّ القطاع الصحيّ في شمالي غزّة.

استعراض قتل الأطفال والتمثيل بهم

يعود د. أبو ستّة إلى اللحظة التي حوّر فيها مستشفى الشفاء: "توجّهت الدبابة الإسرائيلية الأولى التي دخلت إلى الشفاء نحو أنابيب الأوكسجين وقطعتها عن قسم الولادة لقتل الأطفال الخدج ببطء وبطريقة استعراضية". ويرى أنّ هذا الفعل العدواني هو استعراض تمثيلي يشكّل جزءاً أساسياً من العنف الإسرائيلي، ويرتبط بـ "الإيغال بالدم ومحاولة خلق الهول عند الفلسطينيين". ولذا، يرى د. أبو ستّة أنّ ترك جثث الأطفال الخدج في مستشفى النصر علانية، "لم يكن خطأ، بل جاء عمداً في صلب استعراض القتل عينه".

وفيما هو يتحدث عن الأطفال، يؤكّد أبو ستّة أنّه قام ذات ليلة في المستشفى الأهلي الممعداني "بعمليات بتر لأطراف ستّة أطفال". وعليه، هو يقدر "وجود ما بين 1000 إلى 1500 طفل مبتوري الأطراف، وبعضهم بتر له أكثر من طرف. هذا بحدّ ذاته يحتاج إلى مجهود جبّار لإعادة بناء الأجساد".

عندما تضطر العائلة إلى فرز أبنائها: من يخضع للعملية؟

مع بداية انهيار القطاع الصحيّ، أضحي الفرز بين المرضى "يزداد صعوبة كلّ يوم". فقد "أصبح الفرز نوعاً من الاختيار الشيطاني لمن يعيش ومن يموت"، يقول بأثني. وعندما حوّر مستشفى الشفاء وأصبح المستشفى الممعداني هو الوحيد الذي يستقبل

لم يترك طبيب الجراحة التجميلية والترميم الفلسطيني البريطاني غسان أبو ستّة غزّة وأهلها في أيّ من الاعتداءات الإسرائيلية منذ العام 2008 إلى اليوم، حيث وصل إلى غزّة في 9 تشرين الأوّل، قبل ساعات من إحكام الحصار عليها. وإلى جانب عمله الطيّ الذي استمرّ 18 ساعة يومياً، انكبّ على توثيق هدف إسرائيل الممنهج في جعل غزّة مكاناً غير قابل للحياة. ولم يرصد الأسلحة الفتاكة الجديدة فقط، بل تحدّث عن استعمال الاحتلال للجسد الفلسطيني كرأس مال استثماري تسويقي لها، مطلقاً مفهوماً مستجداً على الإبادة لمصطلح "أطفال من دون عائلات"، ومحو عائلات بأكملها عن السجّل المدني. تنشر "المفكرة" مختصراً عن حوارها الطويل الذي أجرته مع د. أبو ستّة كوثيقة هامة على حرب الإبادة الجماعية في غزّة.

بمّ تختلف هذه الحرب عن سابقاتها؟

هذه حرب إبادة، تلك كانت حروباً عسكرية. هذه الحرب كان هدفها القتل. والقتل يحصل على مرحلتين: القتل المباشر، ومن ثمّ القتل عن طريق القضاء على كلّ مقومات الحياة في غزّة. هم يفكّكون كلّ مقومات الحياة في غزّة بطريقة ممنهجة وعمداً، بشراً ومنازل وطرق وبنى تحتية، فضلاً عن إعدام أيّ إمكانية للعلاج، إثرها "الإبادة".

وإذ نسأل عن الروايات المختلفة لاستهداف المستشفى الممعداني، يسارع إلى الإجابة: "الكنيسة الإنجيلية في بريطانيا هي التي تدير الممعداني. وكان إحساس الجميع أنّ إسرائيل إذا كانت ستجنّب المساس بأيّ مستشفى فسيكون هذا المستشفى". وعليه، يقول "بالنسبة إليّ، كان قرار الإسرائيليّين بضرب المستشفى الممعداني بمثابة اختبار لمدى تجاوب المجتمع الدولي ودرجة فعله تجاه قرار إسرائيل بالاستهداف الممنهج للقطاع الصحيّ". لذا، بعد مجزرة الممعداني وتبّي الرأي العام الغربي سرديته حول الصاروخ الفلسطيني، بالرغم من عدم وجود أيّ أدلة حشّية أو منطقية، ومن دون أيّ

يتحدّث أبو ستّة عن "المقاومة اليومية" وبشكل خاص عن "الكادر الطيّ": "مذهل أن يبقى أطباء وممرّضون ومسعفون كانوا مُحاصرين في مستشفى الشفاء لـ 10 أيام من دون ماء أو طعام، وعندما يُطلق الإسرائيليون سراحهم، يبحثون فوراً عن مستشفى ثانٍ ليلتحقوا به. يحصل هذا بينما استشهد أكثر من 280 طبيباً ومسعفاً وممرّضاً لغاية اليوم بطريقة ممنهجة".

ويحرص هنا أبو ستّة على التذكير بأنّ مستشفى العودة في جباليا كان المستشفى الأوّل الذي تلقى تهديداً بالإخلاء (وهو كان في المستشفى حينها)، وقد اتّخذ القرار بعدم الخضوع للتهديد وبالتالي عدم إخلاء المستشفى، وصار القرار من ثمّ بمثابة كرة ثلج، والكلّ شعر أنّه سيتعرّض، كما "العودة"، للتهديد إذا لم يكن اليوم فغداً، وعليه تمّ تبّي القرار ورفض الإخلاء على مستوى كلّ القطاع الطيّ في غزّة.

وهنا يوضح أبو ستّة أنّ هذه المقاومة ناتجة من ارتباط النضال الفلسطيني بالعمل الطيّ تاريخياً، وأنّ الرؤية الفلسطينية لمقاومة الطواقم الطيّية هي امتداد لمسيرة طويلة بدأت بعد نكبة 1948، وأنّ "هذه الخصوصية الفلسطينية لرؤية الصّحة كجزء أساسي من النضال ضدّ الاحتلال الإسرائيلي والإلغاء الإسرائيلي للجسد الفلسطيني تجلّت في هذه الحرب بشكل مذهل في مستشفيات شمال غزّة. ومسيرتي أنا امتداد لهذا الإرث الطيّ الفلسطيني".

أيّ تجدّد للقضية الفلسطينية تبعاً لحرب غزّة؟

وإذ نسأل د. أبو ستّة عن رؤيته بشأن تأثيرات حرب غزّة على القضية الفلسطينية، يجيب: "أنا أشبه هذه الحرب بحرب بيني موريس (Benny Morris) الذي كتب كتابه الأوّل كمؤرّخ عن نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين، متحدّثاً عن حملات التطهير العرقي خلال النكبة، ثمّ عاد وراجع نفسه، بعد نحو عشر سنوات، واستنتج أنّ الخطأ القاتل الذي ارتكبته الحركة الصهيونية يكمن في عدم طردها الفلسطينيين من الضّفة وغزّة والجليل بالطريقة نفسها التي أجهز بها الرجل الأبيض على السكّان الأصليين في الفازات المكتشفة أو ما فعله الأتراك حينما احتلّوا مناطق يونانية. والفلسطيني الذي اعتقد من قبل أنّه يتعرّض لإبادة سياسية (Politicide) أدرك اليوم أنّه مستهدف بالإبادة الجسدية. وعليه، أرى أنّ هذا الدم في غزّة وضع كلّ "حدّوتة" منظمّة التحرير البائسة وراء ظهر الفلسطينيّين، ووضعنا في أزمة تمثيل تفرض إعادة تشكيل حركة وطنية فلسطينية تحمي الناس المقاومين والإنجازات المترامية.

أما الأمر الثاني الذي كشفته هذه الحرب، فهو أنّ إسرائيل هي مجرّد ناطور ولكنّ المصلحة هي بيد الأميركي والأوروبي. وإذ يعرّز هذا الواقع من شعور الاغتراب لدى الجاليات العربية في المجتمعات الغربية، فإنّه سيؤدّد من جهة أخرى شرخاً اجتماعياً بين حكومات الغرب والجيل الجديد فيه، الذي بات يصدّق النشطاء الفلسطينيين على السوشال ميديا أكثر ممّا يصدّق وسائل إعلامه التقليدية. هذا الجيل هو الذي يتظاهر في العالم اليوم، بمن فيه اليهود في أميركا وأوروبا، ضدّ المشروع الصهيوني والدعم الغربي له. وأرى أنّ هذا الانتفاض في شوارع الغرب سيعمّق أزمة التمثيل في هذه المجتمعات التي تدّعي الديمقراطية؛ فكّلّ الجسم الاجتماعي لحزب العقال البريطاني مثلاً مؤيّد لفلسطين، كما كلّ كوادره، بينما نجد على رأس الحزب شخصاً صهيونياً استأصل كلّ الكوادره، سواء اليسارية أو المؤيّدّة لفلسطين بطريقة منهجية".

جرحي، وكان يحتوي على غرفتيّ عمليّات فقط "وكنا جرّاحين اثنين فقط، أنا والدكتور فضل نعيم، جرّاح عظام، ثمّ انضمّ إلينا جرّاح عام، صار القرار بالاختيار بين 500 جريح ينتظرون في المستشفى، فمن تختار أن تجري له عملية على مدى اليوم؟ كان الأمر صعباً، وبلغ ذروته عندما فُصف مسجد دغمش في حارة الصبرا". يومها، أحضرت عائلة دغمش بأكملها مع الأقارب: "هنا، صارت العائلة نفسها تُشارك في عملية الفرز: حُدّ هذا، هذا لا تأخذه، هذا لديه 17 ولداً، وهذا ليس لديه إلا ولدان".

عندما انتقل د. أبو ستّة من شمال القطاع إلى جنوبه، اكتشف "اضطرار الأطباء إلى القيام بالفرز نفسه بسبب النقص الحادّ في المعدّات والأدوية". وعليه، "يتحوّل الجرح، الذي يمكن إنقاذ الحياة عبر علاجه، إلى قاتل، وكذلك يصبح الجرح الذي لا يؤدّي بطبيعته إلى إعاقة دائمة". وهذا كلّ، غير الموت بسبب الأمراض المزمنة الذي يحدث حالياً، كمرض السكري والربو وغسيل الكلى، "كلّها أمراض يُمكن علاجها، ولكنّها تحوّلت إلى أمراض قاتلة بسبب انقطاع علاجاتها".

أجساد المصابين تخبر عن أنواع الأسلحة

إذ يسترجع د. أبو ستّة أنواع إصابات رآها خلال 43 يوماً من عمله في قطاع غزّة، تراه يقرأ "من الجروح وأنواع الإصابات الكثير من تفاصيل الحرب والاستخدام المفرط للأسلحة". يتحدث عن "قنابل الـ 200 رطل، و1500 كيلو التي ألقيت على مبان سكنية، ما تسبّب في إبادة ثلاثة أجيال من العائلات". بعد بضعة أيام من العدوان، "جاءنا المصابون بحروق صعبة جدّاً، تغطّي أكثر من 50% من الجسم من دون شظايا أو كسور، إثرها القنابل الحارقة، وقنابل بموادّ مشتعلة، تنفجر وتحوّل إلى كرة نار تحرق الناس. وعندما انهار مستشفى الشفاء، كان هناك 100 مصاب بهذا النوع من القنابل". ثمّ عاد الفسفور الأبيض و"حرقه مميزة بسبب مادّة كيميائية مثبتة بمعجون، تنفجر في السماء وتنفّش مظلة كبيرة من كرات الفسفور الحارقة، حيث لا يتوقّف الاحتراق إلّا عندما ينقطع عنه الأوكسجين، إذ تستمرّ الحروق باختراق جسد المصاب إلى أن تصل إلّا إلى الأعضاء الداخلية، أو العظم". ويردّ أبو ستّة أنّ إصابات استهداف المستشفى الممعداني أخبرت عن استخدام جيل جديد من صاروخ Hellfire، وهو صاروخ تضربه المسيرات، وبتفتّت إلى شرائح حديدية، ويترّ الأجساد المصابة. يُحدث الصاروخ العادي حفرة في الأرض وينفجر، وتكون معظم شظاياها من الحصى ومن التراب وجروحه مختلفة. أمّا جروح Hellfire فحديدية من الصاروخ المتشظّي، والعدد الذي أصيب ومعاينة موقع الانفجار يدلان على ذلك".

مقاومة في مواجهة "عالم الموت" الإسرائيلي

في مواجهة ما يسمّيه "عالم الموت" الذي تحاول إسرائيل عبر جرائمها فرضه على غزّة وأهلها،

آلة القمع لا تستثنى أحداً

أسماء سلايمية



رسم عثمان سالمي

على الرغم من تدهور الوضع الحقوقي في تونس، تمسك العديد من المنظمات والجمعيات بإحياء الذكرى الخامسة والسبعين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. من ذلك المعرض الذي نظّمته جمعية "نقاط"، وعرضت خلاله صور المساجين السياسيين والنشطاء والصحفيين والمدونين الذين طالتم الملاحقة والإيقاف. وتعدّدت تهمهم من "تآمر على أمن الدولة الخارجي" إلى "ارتكاب أمر موحش ضدّ رئيس الجمهورية" وصولاً إلى "نشر الأخبار الزائفة والإشاعات" على معق المرسوم 54 سيء الذكر. فامتزج إحياء الذكرى هذه السنة، ليس فقط بمشاهد الإبادة الجماعية في غزّة، ولكن أيضاً بحرقه داخلية على ضياع مكاسب ديمقراطية مهمة وخوف من مستقبل يفتح أبواب السجون أمام كلّ من يعارض السلطة أو ينتقدها أو يواصل ممارسة السياسة.

تجريم الفعل السياسي

منذ 25 جويلية 2021 إلى اليوم، تتالت التبعات الجزائية في حقّ المعارضين، لتشمل هذه السنة مختلف التيارات السياسية وبتهم ثقيلة جداً تصل عقوبتها إلى الإعدام. انطلقت الحملة في فيفري 2023 من قضية "التآمر على أمن الدولة" والتي يربط سجانها منذ عشرة أشهر في السجون، لكي تتحوّل القضية من "تآمر على أمن الدولة" إلى "تآمر الدولة على المعارضة"، ثمّ إيقاف عشرات القيادات في حركة النهضة بدءاً برئيسها راشد الغنوشي ثمّ رئيسها بالوكالة المنذر الونيسي بتهم مختلفة، وصولاً إلى أمين عامّ حزب القطب رياض بن فضل، وإن لم تكن التهم الموجهة له ذات صلة مباشرة بعمله السياسي، مروراً بعبير موسي، زعيمة الحزب الدستوري الحرّ التي جمعتها مع خصومها القائمة المطوّلة للسجناء السياسيين. فقد صدرت بحقها بطاقة إيداع بالسجن منذ 5 أكتوبر الفارط بتهمة "الاعتداء المقصود به بتبديل هيئة الدولة وحمل الناس على مهاجمة بعضهم بعضاً" (الفصل 72 من المجلة الجزائية) و"معالجة معطيات شخصية للأفراد من دون موافقتهم" (قانون حماية المعطيات الشخصية). أمّا الوقائع، فتتمثّل في توجيهها إلى مكتب الضبط في رئاسة الجمهورية لتسليم مطلب في التظلم من أوامر رئاسية ترتيبية، وهو شرط إجرائي قبل التقدّم بدعوى تجاوز السلطة أمام المحكمة الإدارية، ليتّم رفض ذلك بناء على تعليمات، مما دفعها إلى الاحتجاج وبتّ ذلك مباشرة.

كما انضاف مؤخرا للقائمة الموشعة من قضايا "التآمر" ما سمي بـ"قضية القصرين" والتي تعود أطوارها لمداهمة الوحدات الأمنية لمستودع، بعد "معلومات" حول "لقاءات مشبوهة"، أسفرت عن إلقاء القبض على عدد من الإطارات الجهوية، يشتبه في أنّهم "يتآمرون" من أجل "إفشال الاستحقاقات الانتخابية"

وإتيان أمر موحش ضدّ رئيس الجمهورية، بناء على محادثات خاصة في هواتفهم الجوّالة، لتصدر بطاقات إيداع بالسجن في حقّ خمسة منهم من قطب مكافحة الإرهاب.

ورغم تحوّل القضاء العدليّ إلى أداة مطيعة بين أيدي السلطة التنفيذية ونزع ما تبقى من استقلاليّة لديه عبر الإعفاءات والنقل التعسّفية والتهديدات، لا يزال **القضاء العسكري** يلعب دوره في تصفية المعارضين السياسيين للسلطة. حيث أُحيل على أنظاره العديد من وجوه المعارضة آخرهم القيادة بجهة الخلاص شيماء عيسى والتي قضت بحقها الدائرة الجنائية بسنة سجن مع تأجيل التنفيذ، بّتهم "التحريض على العصيان" و"إتيان أمر موحش ضدّ رئيس الدولة" و"نشر الإشاعات"، على خلفية تصريح إذاعي دعّث خلاله الجيش لعدم تأمين الانتخابات التشريعية.

ولم يكن الإفراج عن شيماء عيسى والأزهر العكرمي، بعد أن كانا ضمن الموقوفين في **قضية التآمر الأولى**، مرادفا لاسترجاعهما حرية العمل السياسي. فقد أعقبه قرار غريب من دائرة الاتهام، يتمثّل في منعها من الظهور في الأماكن العامة. وقد تكرر استعمال هذا التدبير غير القانوني، من طرف قاضي التحقيق مع العياشي الهمامي، المحامي- المتهم في القضية ذاتها. فأمام ما قد يسبّبه سجن المعارضين من حرج سياسي، وجدت السلطة آليات بديلة لمحاولة إسكاتهم. ولعلّ قرار **منع التداول الإعلامي** في قضية تآمر الدولة على المعارضة، دليل على نجاح سرديّة هيئة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في إحراج السلطة، وعلى رغبة الأخيرة في تكميم الأفواه وغلق الفضاء العامّ. قرار استتبعته ممارسات خطيرة، من قبيل منع بثّ حصّة البرنامج الإذاعي ميدي شو من قاضي التحقيق نفسه قبل دقائق من بثها نظراً لبرمجتها استضافة المحامي عبد العزيز الصيد، واستدعاء كلّ من المحامية دليلة مصدّق والإذاعي برهان بسّيس أمام التحقيق لذات السبب.

الهرسلة المتواصلة للسان الدفاع

في ظلّ تذبذب مواقف الهيئة الوطنية للمحامين من المنزلق الاستبدادي وتدهور الوضع الحقوقي، وحقّ من التبعات ضدّ المحامين، واصلت السلطة استهدافها لسان الدفاع في القضايا السياسيّة. فبعد إحالة النيابة العمومية بنزرت 14 محامياً على التحقيق على خلفية احتجاجهم في جانفي 2022 لمعرفة مكان زميلهم ومنوّبههم نور الدين البحيري، تعدّدت القضايا ضدّ المحامين المتطوعين في القضايا السياسيّة، وخصوصاً "قضية التآمر" حيث شملت الهرسلة جلّ أعضاء هيئة الدفاع عن المعتقلين السياسيين، الأساتذة **العياشي الهمامي** و**عبد العزيز الصيد** و**دليلة مبارك وإسلام حمزة**، في قضايا متفرقة. ولعلّ القاسم المشترك في جلّ هذه القضايا، هو تعلّقها بتصريحات إعلامية أدلى بها لسان الدفاع، وحول دور السلطة السياسية في هذا الملف، وحول مفارقة أو استعمال "سبّارة التعذيب" لنقل المساجين السياسيين، أو تبرئة الدبلوماسيين الأجانب عبر النيابة العمومية من دون تبرئة من يفترض أنّهم "تآمروا" معهم. أمّا القاسم المشترك الثاني، فهو استعمال المرسوم 54 في هذه الملاحظات، وتحديدًا الفصل 24 منه حول "الأخبار الزائفة"، الذي تصل عقوبته إلى 10 سنوات سجنًا، كأداة ترهيب وتكريم للأفواه.

المرسوم 54: الخطر الجاثم على حرية التعبير

منذ إصداره، أثار المرسوم 54 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات **تخوّفات وانتقادات عدّة** حيث اعتُبر تهديداً لحرية التعبير والصحافة وسيفا مضلتا على رقاب كلّ المعارضين. تخوّفات مشروعة أكّدها التطبيق، حيث لم تتوان السلطة القائمة على اعتمادها لترهيب الأصوات المناوئة لتوجّهات الحكومة أو رئيس الدولة. سواء تعلّق "الجرم" بنقل احتجاجات أو نشر مقالات أو حتى تقديم قراءة قانونية أو سياسيّة، وجدنا السلطة تسارع خصوصاً بذرار وزير العدل في تتبع "الجنّة" على معق الفصل 24 من المرسوم المذكور. وقد انطلقت سنة 2024، بخبر إيداع الصحفي زياد الهاني بالسجن من أجل جنحة "الإساءة إلى الغير عبر الشبكات العمومية للاتصالات" على معق الفصل 86 من مجلة الاتصالات، وذلك على خلفيّة تصريح إذاعي انتقد خلاله وزيرة التجارة، بعد أن كانت النيابة العمومية نفسها قد مدّدت الاحتفاظ به باستعمال آجال الجنايات، بما أشرّ في البداية إلى نية تبعة على معق المرسوم 54. وقد قضت الدائرة الجنائية في حقّه بستة أشهر سجنًا مع تأجيل النفاذ، وهو ما ظهر بمثابة مواصلة في سياسة الهرسلة والتهديد بهدف إسكاته. كما طالبت التبعات العديد من الصحفيين على غرار نزار بهلول مدير موقع بيزنس نيوز، على خلفية مقال نقديّ لحصيلة حكومة نجلاء بودن، والصحفيين **منية العرفاوي** و**محمد بوغلاب** بشكايات من وزير الشؤون الدينية حول ما كشفوه من ملفّات تخصّ وزارته. أمّا الصحفي محمد ياسين رمضاني، فقضّي شهرين بالسجن على خلفية شكاية تقدّم بها وزير الداخلية

السابق توفيق شرف الدين من أجل تدوينة نشرها على حسابه الخاص بالفيسبوك، قبل أن تفرج دائرة الاتهام بالقيرون عنه.

وقد تعدّدت التبعات من أجل تدوينات أو منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي. أبرزهم الفنان الكاريكاتوري توفيق عمران الذي احتفظ به لسويغات على خلفية رسوم ساخرة من رئيسي الحكومة والجمهورية. أمّا "المواطنون المجهولون"، فنكاد نعجز عن إحصائهم، من بينهم حسن العبيدي من تاجروين، الذي يقضي عقوبة 8 أشهر سجنًا إثر نشره لمقطع فيديو ساخر من رئيس الدولة، على صفحته الشخصية بالفيسبوك، وأستاذ فيزياء في قفصة حكم عليه بالسجن لشهر بسبب تدوينات نقدية للسلطة اعتُبرت "مسا من هيئة الدولة". أمّا رشاد طمبرورة، فيقضي عقوبة بسنتين سجن بعد رسمه "غرافيقي" يندّد بعنصريّة الرئيس قيس سعيد، وذلك بتهمة "ارتكاب أمر موحش ضدّ رئيس الدولة"، وهي تهمة راجت التي عرف تطبيقها في الآونة الأخيرة توسعا خطيرا بعد استكانه "الوظيفة" القضائية لأوامر السلطة التنفيذية.

تضييقات غير مسبوقه على العمل النقابي

كان إيقاف النقابي أنيس الكعي في نهاية جانفي 2023 من مؤشرات استكمال مسار إخضاع القضاء لتعليمات السلطة، فقد حصل الاعتقال مباشرة بعد كلمة للرئيس سعيد من ثكنة العوبنة، شيطان فيها العمل النقابي و دعا لمحاسبة المسؤولين عن إضراب نقابة الطرقات. فلم تشفع لاتحاد الشغل خيارات التهذئة والعمل تحت سقف 25 جويلية، ومضت السلطة ليس فقط في إقصاء أي دور سياسي له، بل وفي تحجيم دوره الاجتماعي والنقابي بشكل غير مسبوق على الأقلّ منذ الثورة. برز ذلك في التنكّر للاتفاقيات الممضاة والتضييق على فرص التفاوض، وصولاً إلى حملة وزيرة الثقافة ضدّ العمل النقابي، ثمّ العقاب الجماعي للآلاف من نقابتي التعليم الأساسي بحرمانهم من أجورهم طيلة أشهر. تضييقات تنضاف إلى سياسة التبعات الجزائية المتواصلة، على خلفية تهم متعددة كـ"تعطيل حرية العمل"، "تكوين وفاق من أجل الإضرار بالمصلحة العامة"، "هضم جانب موظف عمومي" وكذلك على أساس المرسوم 54. كان آخرها الاحتفاظ بالكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس يوسف العوادني صحبة ثلاثة نقابيين من قطاع النقل، لتفضي لاحقا إلى **القضاء بعدم سماع الدعوى في حقّ العوادني وإيقاء البقية في حالة سراح**. الوصفة واضحة: شيطنة في الخطاب وتجريم باستعمال تشريعات خطيرة وقضاء خاضع، بهدف إقصاء الأجسام الوسيطة التي من شأنها زعزعة السردية الرسمية التي تبرّر الفشل الاقتصادي والاجتماعي بالاحتكار والفساد والمؤامرة. ولعلّ انتقال الرئيس اليوم إلى تركيز خطابه المشيطن على منظمات المجتمع المدني، دليل على مواصلته الاستراتيجية ذاتها للإجهاد على آخر فضاءات الحرية النسبية المتبقية. فالرئيس لا يحتكر فقط السلطة، بل يحتكر السياسة حكما ومعارضة، خطابا وممارسة.

في التطبيع وتجريمه

ألفة لموم

مهدي العش

لا شك أن الحرب على غزة قد خلقت ميزان قوى جديدًا في المنطقة العربية سمح بإعادة الاعتبار لمطلب تجريم التطبيع وأعاد إحياء الرفض الشعبي لإسرائيل ولسياسات دول الإمبريالية المساندة لها. بيد أن المفارقة الحزينة في تونس هي أنه رغم همجية حرب الإبادة هذه، بقي الحراك المساند لفلسطين ضعيفا لا بل نجح النظام في بتر ديناميّة المطالبة بتجريم التطبيع وتحييد الفعل الجماعي.

يحاول هذا المقال الرجوع إلى السياقات التاريخية التي حددت علاقات تونس بدولة اسرائيل وفهم فشل محاولات تجريم التطبيع معها خصوصا غداة الثورة التي أعطت زحما جديدا لهذا الاستحقاق.

من النشاط الصهيوني إلى تواطؤ النخب الحاكمة

يجيل البحث في مسألة التطبيع اليوم بالضرورة إلى سياقات تاريخية بعيدة رسمت وحكمت موقف تونس من الصراع العربي الإسرائيلي. ويتعلق الأمر بالأساس قبل الاستقلال بتنامي سطوة الحركة الصهيونية في تونس بعد الحرب العالمية الثانية ونجاحها في ربط علاقات مع زعماء من حزب الدستور، ثم وبعد الاستقلال باصطفاف الدولة التونسية مع "العسكر الغربي" الذي بان بالخصوص في دورها غداة ما سمي ب"الحرب العربية الباردة".¹

ظهرت أول جمعية صهيونية في العاصمة سنة 1910²، ليتبعها تأسيس أخريات في مدن ساحلية ثم داخلية. وفي 1920، بُعثت الفدرالية الصهيونية التونسية في محاولة لتوحيد مختلف هذه المجموعات المشتتة وحظيت بالاعتراف الرسمي من الإدارة الاستعمارية. ورغم نجاحها في خلق روابط مع الدوائر الصهيونية العالية³، إلا أن تأثيرها بقي هامشيا⁴. حدثت نقطة التحول في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث هاجر ما بين 1948-1950 حوالي 8000 يهودي تونسي إلى فلسطين كان أغلبهم من فقراء المدن (من مجموع 95000 نسمة، كانوا يعادلون حينها 2.8% من السكان)⁵. وعرفت سنوات 1954-1956 طفرة جديدة مع هجرة ما يقارب 15300 يهوديا من مختلف المنحدرات الاجتماعية. تصافرت عوامل ثلاثة أساسية في ذلك. أولها الإسناد الذي قدّمه الاستعمار الفرنسي للحركة الصهيونية في تونس عبر السماح الخفيّ ثم الرسمي ابتداء من 1947 للوكالات الصهيونية بفتح مكتب في العاصمة لحشد هجرة اليهود إلى فلسطين وإقامة خطوط بحرية قارّة لنقلهم عبر الجزائر ومرسيليا. ثانيا، الزخم الذي عرفته الحركة الصهيونية بعد الحرب الثانية على خلفية تطبيق حكومة فيشي (Vichy) القوانين المعادية لليهود في تونس (نوفمبر 1940- أوت 1943) واحتلال البلاد من قبل ألمانيا في نوفمبر 1942 وما تبعه من زجّ بالآلاف الشباب اليهود في معسكرات العمل القسري وموت العشرات منهم. وقد أسهم تراكم هذه العوامل في تقوية الشعور بعدم الأمان بينهم⁶ ووظفته الحركة الصهيونية في مشروعها الاستعماري الاستيطاني في فلسطين.

وأخيرا، عمدت الحركة الصهيونية في غضون إعلان إقامة دولة إسرائيل والنكبة إلى استغلال الأزمة اليوسفية واستقلال تونس لإذكاء مخاوف اليهود كأقلية من استفراد المسلمين بالسلطة⁷. يضاف إلى ذلك عامل آخر وإن لم يكن محمدا في تنامي هذه الهجرة لكنه سمح بتحييد أية معارضة سياسية وطنية لها يتعلق بنجاح إسرائيل انطلاقا من 1952 وإلى حدود العدوان الثلاثي على مصر في 1956 في ربط صلات سرية مع زعماء من الصف الأول من حزب الدستور، من أمثال الحبيب بورقيبة والباهي لدغم ومحمد المصمودي والهادي نورية، وحتى صالح بن يوسف قبل اندلاع أزمة الاستقلال الداخلي⁸، الذين كانوا يطمحون إلى التقرب من رعاة إسرائيل من الدول الكبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة لنيل تأييدها لاستقلال تونس⁹.

وعليه لم يكن غريبا أن تستمر حركة الهجرة بعد 1956 وإن بوتيرة أضعف، خصوصا بين 1962-67 وأن تستأنف من جديد اللقاءات السرية بين تونس وإسرائيل بعد انقشاع أزمة السويس. ورغم تبجح النظام البورقوبي ببعض الإجراءات المشهدة لصالح الأقلية اليهودية، كتعيين وزير يهودي في أول حكومة مستقلة وانتخاب يهوديين في المجلس القومي التأسيسي إلا أنه أقرّ اقصائهم من وظائف مصنفة "بالحساسية" كما واصل في التسامح مع نشاط الوكالة اليهودية في تونس. لا بل افتخر بورقيبة في لقائه السري سنة 1964 في جنيف مع ألكس إيسترمان ممثل المؤتمر اليهودي العالمي ومبعوث وزير الخارجية الإسرائيلي بأنه "رئيس الدولة الوحيد في العالم العربي الذي لم يمنع اليهود طوعا من الهجرة إلى إسرائيل"¹⁰.

مثل بلا شك خطاب بورقيبة في أريحا سنة 1965 لحظة فارقة في تثبيت ولاء تونس للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية وأيضا اصطفاها ضمن الاستقطاب الذي حكمها "على خطوط الحرب الباردة التي كانت مصر والسعودية أقطابها المتصارعة"¹¹. وحكم ذلك بشكل ثابت موقف النظام من الصراع العربي الإسرائيلي على مدار العقود اللاحقة. فلقد جاهر بورقيبة بتموقعه ضدّ عبد الناصر ومنظمة التحرير، داعيا إلى التخلي عن "سياسة الكلّ أو لا شيء" أي الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وقبول "كل خطوة تقرنا من الهدف" أي الاعتراف بقرار التقسيم وحدود هدنة 1949. لم تغرّ حرب حزيران 1967 موقف تونس من إسرائيل. فإن اضطر بورقيبة تحت ضغط الحراك الشعبي الذي عقب الهزيمة والذي واجهه بقمع شرس، إلى خفت انتقاداته للناصرية، إلا أنه تغيب عن قبة اللآءات الثلاث (لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض) في الخرطوم في أوت 1967. وخلافا للرؤية الرسمية لم يكن استقبال تونس لمنظمة التحرير بعد إجلائها من بيروت في 1982 تعبيرا عن مساندة نظام بورقيبة للقضية الفلسطينية بقدر ما كان استجابة لضغوط إدارة ريغن التي أيدت الغزو الصهيوني لبيروت وحرصت على إقصاء المقاومة الفلسطينية بتشتيتها في بلدان عربية لا حدود لها مع فلسطين¹². كما لم يكن للغارة الإسرائيلية على حمام الشط في أكتوبر 1985 أي تأثير على موقف تونس من القضية بحيث حافظت على موقعها كحليف موثوق للولايات المتحدة رغم اعتبارها من قبل هذه الأخيرة ك"ردّ شرعي على أعمال إرهابية"¹³.

بلغت العلاقات التونسية الإسرائيلية أوجها إبان حكم بن علي إلى درجة دفعت نتباهو للتعبير علنا عن قلقه على أمن إسرائيل بعد نجاح الثورة في إسقاطه. إذ أقامت تونس في أعقاب مفاوضات

السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير ابتداء من 1993 علاقات علنية مع إسرائيل من خلال السفارة البلجيكية في تلّ أبيب، ثم عبر فتح مكتب مصالح فيها. كما رفعت معظم القيود التي فرضتها المقاطعة العربية على إسرائيل وتكثفت اللقاءات و الزيارات الرسمية للتبادلة. ورغم الإعلان الرسمي عن قطع الاتصالات مع الدولة العبرية مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، لم يتورّع نظام بن علي عن استضافة وفد إسرائيلي رفيع المستوى في تونس بمناسبة القمة للعلوماتية في 2005¹⁴ ولا حتى عن مقاطعة القمة العربية في 2009 التي بحثت في العدوان الإسرائيلي على غزة.

غلبت محاربة التطبيع الثقافي والفني على محاربة أشكال أخطر من التطبيع

يتواصل إلى اليوم حجب المعطيات الرسمية والتحقّظ على الأرشيف الذي يسمح بجدد المصالح الاقتصادية والاتفاقات الأمنية والعسكرية التي أقيمت مع إسرائيل زمن بن علي بشكل مباشر أو عبر وساطات أمريكية وأوروبية كما تلك التي لم تتأثر بسقوطه. لكن ما يمكن الاعتبار به استنادا إلى اللوموات التي جمعها نشطاء تونسيون وعلليون ضد التطبيع وإن لم تشكل بالضرورة غير غيض من فيض، أن أهمّ رافد للتطبيع هو العلاقات الاقتصادية التي تمزّج عبر المبادلات التجارية¹⁵ والسياحة والاستثمارات خصوصا في ميدان الزراعة والري¹⁶.

حركات مناهضة التطبيع: روح الثورة وقصورقواها

في صيف 2005، في الوقت الذي كان نظام بن علي في تونس يسرّع خطواته التطبيعية، أطلقت منظمات فلسطينية مبادرة "المقاطعة، سحب الاستثمارات، العقوبات" (BDS). جاءت BDS في سياق عزّت فيه الانتفاضة فشل "مسار أوسلو" وتواطؤ السلطة الفلسطينية المبنية عنه مع الاحتلال. وسرعان ما تحوّلت BDS مع الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PACBI) التي سبقتها بسنة، وكلاهما مستلهم بدرجة كبيرة من تجربة النضال ضدّ الأبرتهاید الجنوب إفريقي، إلى تهديد استراتيجي لدولة الاحتلال. ولئن كانت الكلمة المفتاح في هذا الحراك هي "المقاطعة"، إلا أنّها ليست في تناقض مع مناهضة التطبيع، بل هي تتصدى مباشرة للمساعي الحثيثة لإسرائيل في شرعنة وجودها وتظهير نفسها كدولة عادية وديمقراطية "صحّية للإرهاب الفلسطيني" وليس كدولة استعمارية وعنصرية لها رصيد إجرامي ثقيل جدا. لكنّ معايير المقاطعة والتطبيع، التي طوّرها حراك BDS بشكل لافت، تتنزل بطريقة مختلفة على الفلسطينيين والعرب وبقية مساندي الحق الفلسطيني. إذ تحمل قضية التطبيع بعدا خصوصيا في الدول العربية التي

لازالت مجتمعاتها لا تعترف بإسرائيل. في تونس، كان بروز مطلب تجريم التطبيع وليد الثورة التي حملت وعد التحرّر السياسي وقدره الشعب على امتلاك قراره. أعطى مناخ الحرّة السياسيّة دفقا قويا لتحيك مجموعات جديدة مساندة للحق الفلسطيني. لكنّ جلّها ارتبط بمحاور إقليمية أو مشاريع حزبية أو شخص مؤسّسها، أو بجمعها دفعة واحدة، كالهبة الوطنية لدعم المقاومة العربية ومناهضة التطبيع والصهيونية التي تأسست سنة 2011 برئاسة أحمد الكلاوي، اليساري/القومي نصير الأنظمة العربية الاستبدادية في تونس وسوريا ومصر¹⁷.

لكنّ المجموعتين الأهمّ في مناهضة التطبيع والأكثر استقلاليّة عن الأحزاب وانخراطا في الحراك الأممي المؤيد للحق الفلسطيني، هما الحملة التونسية لمقاطعة ومناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني، التي تأسست سنة 2014 من مجموعة من الشباب اليساريين، أبرزهم الناشطين غسان بن خليفة وسمر التليلي (تسميها "الحملة")، والحملة التونسية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل ("التاكي" TACBI) التي تأسست في الذكرى السابعة للثورة في جانفي 2018، والتي ارتكزت بالأساس على مجهودات أستاذ الرياضيات في فرنسا أحمد عباس. ارتبطت "الحملة" في السنوات الأولى بـ BDS، إلى أن أدّى بيانها حول اغتيال محمد الزواري في صفاقس في ديسمبر 2016 إلى انفصال رسمي لم يفسد للود قضية. فقد تضمّن بيان الحملة إشادة بالمقاومة المسلّحة لا تتوافق مع الخطاب الرسمي لـ BDS، الذي يركّز على المقاومة غير العنيفة، ويربط الحق في المقاومة المسلّحة بمرجعية القانون الدولي والمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، ولا يتبقى حلا سياسيا محددا للقضية الفلسطينية (دولة واحدة أو دولتين)، وإنما يطالب بالحدّ الأدنى المتمثّل في إنهاء الاحتلال العسكري لأراضي 1967، وحقّ الفلسطينيين في المساواة واللاجئين في العودة داخل أراضي 1948¹⁸.

لكنّ السقف السياسي ليس الاختلاف الوحيد بين الحملة التونسية وBDS. فالملاحظة الأبرز حول الحملة التونسية، هي تركيزها على التطبيع الثقافي والفني، على حساب المقاطعة الاقتصادية ومناهضة التطبيع السياسي والأمني. إذ أنّ أبرز لحظاتها الاحتجاجية تعلّقت بتظاهرات فنية، مثل عرض المسرحي ميشال بوجناح أو فيلم "ووندر وومن". بل أنّ المفارقة، هي أنّ "التاكي"، التي تهتمّ نظريا بالتطبيع الثقافي والأكاديمي، كانت أنشط وأنجع من الحملة فيما يخصّ المقاطعة الاقتصادية، من ذلك نجاحها في وقف استخدام شركة الملاحة الإسرائيلية "زيم" لميناء رادس في 2018، خصوصا بعد انخراط الاتحاد العام التونسي للشغل فيها تزامنا مع تبنيه لـ BDS، أو مجهودات التصدي لرحلات بعض وكالات السفر التونسية السياحية إلى الأراضي المحتلة. ويمكن تفسير هذا الخيار من خلال عوامل متضافرة، من بينها الخلفية الاجتماعية لأعضاء "الحملة" القادمين من الحراك الطلابي، فأعادوا إنتاج أشكال المساندة الطلابية للقضية الفلسطينية، إضافة إلى ما تتطلبه المسألة الاقتصادية من جهد استقصائي ليس دائما متناحا.

وإذ يفترّ مُناضلو الحملة التركيز على التطبيع الفني والثقافي بهدف بيداغوجي، فإنّ هذا الخيار غطى موضوعيا على أشكال أهمّ من التطبيع لم تتل الاهتمام الذي تستحقّه. وربما ساهم في بعض الأحيان في عزل القضية عن قاعدة نضالية أوسع كان يمكن أن تساندها، خلافا لما نجح فيه حراك BDS في المجتمعات الغربية من تشبيك وتقاطعية وتعبئة واسعة. خصوصا وأنّ تأرجح مقارنة



من المسيرة الصامتة لنساء تونس تضامنا مع نساء فلسطين، 25 نوفمبر 2023

صورة أحمد زروقي

مناهضة التطبيع الثقافي والفني في تونس، ما بين الضغط للمقاطعة والنزوع أحيانا إلى المنع القانوني أو القضائي، ساهم في خلق سوء تفاهم ورواج تصوّر داخل بعض النخب الثقافية يتسامح مع بعض أشكال التطبيع دفاعا عن الحريات الفنية وخوفا من عودة منطق الرقابة. انعكس ذلك مثلا في اقتراح لجنة الحريات الفردية والمساواة (COLIBE) في 2018 بتضييق حقّ الجمعيات في التفاوض، بهدف غلق الباب أمام الدعاوى الرامية لمنع عرض أفلام أو تنظيم رحلات اعتبرت تطبيقاً¹⁹.

من جهة أخرى، تميّز تعامل كلام من "الحملة" و"التاكي" بنوع من الحذر فيما يتعلّق بحجّ الغريبة، الذي يشهد سنويا زيارة حاملي الجنسية الإسرائيلية من ذوي أصول تونسية. عكس ذلك وعيا بخطر الانزلاق للممكن نحو الخلط بين اليهودية والصهيونية، وما يمكن أن ينجّر عنه من ممارسات تستهدف التونسيين اليهود. ولئن يبقى خيار الصمت حول الموضوع بدل تداوله ديمقراطيا قابلا للنقاش، خصوصا وأنّ السلطة تحتكره وتستغلّه للتسويق لنفسها، إلا أنّه يبدو مبرّرا. هذا الوعي بضرورة تأكيد فصل اليهودية عن الصهيونية، ظهر في نشاط لافت بادرت به "التاكي" بمشاركة "الحملة"، لم ينل حظّه من التغطية، لإحياء ذكرى الاعتقالات النازية ضدّ التونسيين اليهود في 1942 وتكريم ضحاياها النسيين في تونس والتأكيد على أنّ "من ينكر المحرقة ينكر النكبة"²⁰.

بعد الثورة غابت الجدية عن مقترحات تجريم التطبيع مقابل البحث عن إحراج الخصوم

يبقى أنّ نقطة الضعف الأساسية في عمل الحملتين، هو عجزهما عن التهيكل والمأسسة واعتماد كلّ منهما إلى درجة كبيرة على مجهودات عدد محدود من الأشخاص. ساهم هذا الضعف التنظيمي في محدودية إمكانيات العمل والقدرة على التعبئة. ولعلّ غياب مقترح قانوني مكتوب يعكس رؤية واضحة لمناهضة التطبيع، على الرغم من أنّ تجريم التطبيع كان ولا يزال أهمّ مطالب "الحملة" منذ تأسيسها، أبرز دليل على ذلك.

خيارات النمن الخاطئة، وخطيئة رهان تمريره

"نصّوت عليه أولا، ثمّ نأخذ الوقت لدرسه وتنقيحه": هكذا يمكن تلخيص موقف غالبية المطالبين بتجريم التطبيع من المقترح الذي عُرض على "مجلس نواب الشعب"، والذي سعى رئيس البرلمان إبراهيم بودربالة بصلاحياته المحدودة لتعطيله، [قبل أن ينهي صاحب كلّ السلطة النقاش بكلمة للشعب](#).

لم تكن للمرّة الأولى التي يعرض فيها مقترح قانون يجرم التطبيع على البرلمان، إذ أودع ما لا يقلّ عن خمسة مقترحات قوانين منذ مقترح حركة وفاق في 2012، ثمّ الجبهة الشعبية في 2015. في كلّ مرّة، كان الضغط يشتدّ مع كلّ حرب إسرائيلية على الفلسطينيين، أو محاولة أمريكية لقبّر قضيتهم. وفي كلّ مرّة، كانت إرادة التعطيل أقوى، وكان منطق

الزيادة السياسية والبحث عن إحراج الخصوم غالبا على الرغبة في تقديم مقترحات جدية والتعبئة من أجلها. فقد هدفت معظم المقترحات أساسا إلى إحراج حركة النهضة التي عطلت منذ المجلس التأسيسي محاولات تجريم التطبيع وتصنيف الصهيونية كحركة عنصرية، بعد أن استعملت هي نفسها موضوع التطبيع كمناسبة للخروج من الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة حين باشرت مناقشة مرسوم الأحزاب ومشروع العهد الجمهوري²¹. لذلك حملت جلّ المقترحات المقدّمة ذات مواطن الضعف والمخاطر. فلا تمييز بين أشكال التطبيع، ولا تركيز على التطبيع الرسمي على الرغم من خطورته، ولا معايير دقيقة تضبط الجريمة، في تجاهل لكلّ ما طوّره حراك المقاطعة الفلسطيني والعالمي. فضلا عن طغيان المقاربة الجزئية، للوغلة في التجريم، على حساب "مقاربة المقاطعة" الباحثة عن النجاعة في التأثير في موازين القوى وعن إقناع الناس بالانخراط والبنية على قاعدة حقوقية. وعليه، المحضلة، التي ظهرت بشكل كاريكاتوري في النسخة الأخيرة، هي تجريم معوم وواسع قد يطال ملايين الأشخاص بعقوبات قاسية، من دون أن يكونوا بالضرورة متورّطين فعلا في التطبيع، ومع إهمال الأخطر وهو تطبيع أجهزة الدولة والمستثمرين النافذين. لكنّ الوهم السياسي في تمريره، الذي دفع الكثيرين إلى التطبيع مع برلمان الرئيس الذي لا شرعية ديمقراطية ولا سلطة حقيقية له، لم يستند فقط إلى الزخم الذي خلّفته حرب الإبادة الإسرائيلية على غزّة، ولكن أيضا إلى رهان خاطئ على شعارات الرئيس السبادية والتي تدعي انتصارا للقضية بغرض الاستهلاك الداخلي فقط وإلى استبطان فكرة "القائد المنقذ".

علّقت "إرادة الرئيس" النظر في مقترح القانون وقد كان قاب قوسين أو أدنى من المرور، بعد الشروع في التصويت عليه، في مهزلة إجرائية عزّت ما كان واضحا في طبيعة النظام السياسي وزيف شعاراته، واستمرارية علاقات الهيمنة التي تحكم موقع تونس من الصراع العربي الإسرائيلي قبل وبعد الثورة، وقبل وبعد 25 جويلية. فهي على الأرجح، في أصلها، نفس الإرادة، خارجية كانت أم داخلية أم مزدوجة، التي عطلت في كلّ مرّة مشاريع تجريم التطبيع وفرضت تواصل أشكاله، والتي يساعدها في كلّ مرّة

غياب بدائل حقيقية ورؤية واضحة يمكن أن تحوّل مناهضة التطبيع إلى مطلب شعبي وديمقراطي فعلا، قادر على تعبئة الشوارع وتعديل موازين القوى.

لكنّ ما لا يزال البعض يمانع فهمه، هو أنّ ما فشلت الثورة والديمقراطية في تفكيكه، سواء في بعض مقومات منظومة الاستبداد أو في موقع تونس ضمن النظام العربي وعلاقات الهيمنة الدولية، وجد في منظومة الرئيس سعيد وسيادته الخاوية أفضل استمرارية وغطاء. الفرق الأساسي، هو أنّ المكاسب المحققة منذ الثورة في تعديل موازين القوى وخلق مساحات ديمقراطية ومجال حرّة ونضال وعمل جماعي، تراجع اليوم بشكل مرعب، حين يجرم العمل السياسي وتحتكر السلطة من طرف شخص واحد. هكذا، بقدر ما عكس مطلب مناهضة التطبيع نفس الثورة، بقدر ما حمل معه مواطن خللها، من ضعف الحراك الاجتماعي والديمقراطي للمستقلّ عن السلطة، تنظيميا وسياسيا واستراتيجيا ومضمونيا، وعجزه على صياغة مشروع تحرّري شامل، لا يعزل الحرية السياسية عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واستحقاق السيادة، ولا قضية التحرّر الفلسطيني عن تحرّر الشعوب العربية من الاستبداد والهيمنة.

1. كما أسماها الباحث مالكوم كار: Malcolm Kerr, The Arab Cold War. Gamal 'Abd Al-Nasir and his Rivals 1958-1970. Oxford University Press, 3 edition 2004.
2. أسسها الفراد فلنسي أحد أبرز الوجوه الصهيونية للرعب الأول.
3. على سبيل المثال في 1920 كان لتونس مندوب في المؤتمر العاشر الصهيوني في مدينة بال.
4. التي كان يقدر عددها سنة 1921 بحوالي 48436 نسمة.
5. Michael Laskier, 1994. North Africa Jewry in the Twentieth Century. The Jews of Morocco, Tunisia, and Algeria, New York University Press, New York & London, p.257.
6. بشكل عام، عرفت فلسطين بعد 1933 مع صعود النازية إلى السلطة في ألمانيا ارتفاعا في عدد المستوطنين اليهود المهاجرين إليها "إلى أكثر من 30% من عدد السكان الكلي سنة 1939"، انظر إلى رشيد الخالدي، 2021، حرب المئة عام على فلسطين، قصة الاستعمار الاستيطاني والمقاومة، 1917-2017، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص. 66.
7. ومع ذلك من المهم التذكير بأن نصف يهود تونس اختاروا الاستقرار في فرنسا حتى ولو لعب بعضهم دورا مهما في تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية بين فرنسا وإسرائيل. Michael Laskier, 1994, p.347.
8. Michael M. Laskier, ISRAEL AND THE MAGHREB AT THE HEIGHT OF THE ARAB-ISRAELI CONFLICT: 1950s - 1970s, Middle East Review of International Affairs, Vol. 4, No. 2 (June 2000), p. 96.
9. Voir Ridha Kefi, Chronique d'une relation discrète, Jeune Afrique, Août 2005.
10. Talks between Easternman and President Bourguiba, 2 September 1964, Switzerland, confidential, CZA, S65/113, The Moshe Sharet Files. Voir, Laskier, 1994, p.305.
11. الخالدي، سبق ذكره، ص. 150.
12. للتذكير رفضت تونس في 1982 استقبال جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية.
13. "وفقا لتقرير ظهر في صحيفة معاريف الإسرائيلية، تمكن الموساد من تجنيد مسؤولين حكوميين تونسيين زودوه بمعلومات عن أماكن وجود مسؤولين فلسطينيين" انظر إلى Jacob Abadi, "Tunisia and Israel: Relations under stress: Middle Eastern Studies 2017, Vol53 (4) p.507-532.
14. تحت ضغط الرأي العام تم التراجع عن استقبال شارون غير أنه حضر وفد إسرائيلي مكون من 100 شخص ضم سلفان شالوم ووزيرة الاتصالات داليا اتسيك.
15. أنظر قاعدة بيانات موقع International Trade Center.
16. خصوصا عبر عملاق التكنولوجيا الزراعية الإسرائيلي، Netafim. انظر في هذا الصدد للمقال المميز لأحمد عباس، العدو الصهيوني في تونس. تسارع نسق التطبيع. الاخبار، السبت 19 كانون الثاني 2019.
17. أنظر حوارة مع برهان بسيس، برنامج للتاريخ، قناة التاسعة، فيفري 2022.
18. Omar Barghouti, "Boycott, Desinvest, Sanctions. BDS contre l'apartheid et l'occupation de la Palestine", La Fabrique éditions, traduit par Etienne Dobenesque et Catherine Neuve-Eglise, p. 26.
19. تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة، جوان 2018، ص. 83 وما يليها.
20. الحملة التونسية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، "تونس 1942. في ذكرى الاعتقالات النازية للمواطنين اليهود"، موقع أوريون XXI، ديسمبر 2020.
21. المولدي القسومي، في مواجهة التاريخ. صدى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في مسار الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في تونس، دار محمد علي الحامي، 2021، ص. 171 وما يليها.

قانون المالية لسنة 2024:

هيمنة التوجه المحافظ، بعيدا عن الشعارات



رسم عثمان سالمى

تمثل مداخيل المصادرة سوى نسبة 0.7 % من حجم الميزانية.

وبالعودة إلى مقولة "التعويل على الذات" وإذا استثنينا اللجوء إلى إمكانية التفويت في بعض المؤسسات العمومية والتي لا يزال الرئيس ينفذها، لم يتبق لنا سوى فرضية الاعتماد على التمويل المباشر من قبل البنك المركزي لموارد الخزينة بعد مراجعة استقلاليتها. في هذا الإطار، اعتمدنا على [مقترح القانون التعلق بتنقيح القانون عدد 35 لسنة 2016](#) الذي يضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي والذي ينص على سقف 20 % من معدل إيرادات الميزانية في السنوات الثلاث السابقة، للقيام بعملية محاكاة لحجم التمويل الذي يمكن بلوغه. فكانت النتيجة حجم تمويل أقصى في صورة المصادقة على مقترح القانون كما هو، في حدود 7023 مليون د.، أي ما يمكن أن يغطي 68 % من موارد الميزانية مجهولة المصدر، ليتم تغطية بقية العجز على الأغلب من السوق المالية الداخلية. في هذه الحالة سيؤثر هذا التوجه بدرجة كبيرة على تمويل الاقتصاد الحقيقي عبر خلق أزمة سيولة من خلال الالتجاء في نفس الوقت للبنك المركزي والبنوك التجارية.

يتجلى من خلال ذلك، أنّ الشاغل الرئيسي للحكومة خلال السنة القادمة سيكون البحث عن مصادر التمويل لميزانية عنوانها الأبرز مزيد تعميق أزمة المديونية العمومية في مواجهة خيارين وهما صندوق النقد الدولي -السيناريو الأفضل بالنسبة للحكومة- والبنك المركزي إضافة إلى البنوك المحلية، وهو ما يسقط شعار التعويل على الذات المزعوم للاستهلاك الداخلي.

الميزانية المبنية للمجهول، على الاتفاق مع صندوق النقد الدولي كفرضية أولى، من خلال إبرام القرض البالغ 1.9 مليار دولار لتمكّن في مرحلة ثانية من تغطية بقية النقص عن طريق السوق المالية العالمية. تتضح معالم هذه الفرضية بقوة من خلال محور "إصلاح الوظيفة العمومية" والذي تتقاطع مضامينه مع تصوّر الصندوق في إطار التحكم في كتلة الأجور. تبرز بذلك ازدواجية التعاطي مع هذا الملف، الذي يسوق له باعتباره انتصارا لرئيس الجمهورية في كلتا الحالتين: ففي حالة إبرام الاتفاق فقد نجح الرئيس في "فرض شروطه" على صندوق النقد وفي حالة فشل الاتفاق فقد حافظ الرئيس على السيادة الوطنية وعلى مبدأ التعويل على الذات.

شعار "الاعتماد على الذات" يُحيل إلى التساؤل حول المصادر الذاتية التي قد يعول عليها سعيد لجفّع التمويلات. فالصلاح الجزائري، الذي يقدمه الرئيس كحلّ سحريّ لاسترجاع الأموال قد [أثبت الواقع إلى حدّ الآن فشله](#) مع نهاية اللدّة القانونية، وأنّه لا يمكن أن يكون بديلا. إذ لم تتضمّن موازنات السنة القادمة مداخيل ذاتية بعنوان الصلاح الجزائري. فضلا عن أنّ الرسوم المنظم له يضبط طريقة توزيع موارده الاستثنائية.

أما [الأملك المصادرة](#)، التي تحوّل تركيز الرئيس إليها، فستقفز مداخيلها إلى 520 مليون د. في حين أنها كانت تتراوح بين 40 مليون و50 مليون د. بين سنة 2021 وسنة 2023. ما يعكس وجود نية لتصفية هذا الملفّ سنة 2024 عبر التفريط في الأملاك المصادرة التبقية أو ربّما أيضا مراجعة ما تم التفريط فيه لوجود "شبهات فساد" تحدّث عنها الرئيس. ولكن حق في حالة صدقية التوقعات، لا

لسنة 2024 هو ملفّ المديونية، إذ من المتوقع أن يرتفع حجم دين الدولة في نهاية السنة القادمة مقارنةً بالسنة الحالية ليلبغ 139976 مليون د. (79.81 % من الناتج المحلي الإجمالي)، في مواصلة لسياسة الاقتراض على المدى القصير لخلّاص ديون على المدى الطويل وبمعنى أدقّ الاقتراض بتكلفة أعلى لسداد ديون بتكلفة أقل.

وتؤكد وثيقة ميزانية الدولة للسنة القادمة أن الحكومة الحالية انخرطت في هذه الدائرة المولدة للفقر وبشكل أكثر عبثية. فبعد أن وقع إعداد ميزانية 2023 على فرضية الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي لم يبرم، تمّت بلورة ميزانية 2024 في جزء هامّ من مواردها على المجهول. فإلى جانب الالتجاء إلى الشقوق المالية الداخلية للحصول على قروض بجملة 11743 مليون د.، سيتمّ الالتجاء إلى التداين الخارجي لتعبئة 16445 مليون د. منها 10307 مليون د. بعنوان "قروض أخرى" مصادرها غير معلومة. ويلاحظ هنا أنّ ميزانية الدولة لم تتضمّن قروضا من السوق المالية العالمية، بسبب تعثر الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

في هذا السياق، يتّسم [تعاطي منظومة 25 جويلية مع صندوق النقد الدولي "بالنفاق السياسي"](#)، إذ يستعمل خطاب السيادة لتفسير عدم إمضاء الاتفاق، بما يتضمنه من إملاعات "تهدّد السلم الاجتماعي"، مع ترديد شعار "التعويل على الذات"، بما يفهم منه الاستغناء عن الصندوق. في حين أنّ المفاوضات مع صندوق النقد ما زالت جارية إلى حين التوصل إلى اتفاق، كما أكّدت عليه وزيرة المالية خلال جلسة استماع أمام لجنة المالية بالبرلمان في 8 نوفمبر 2023.

يبدو إذاً أنّ الحكومة لا تزال تعوّل، لتعبئة موارد

سمية المعمري

صادق "مجلس نواب الشعب" على مشروع قانون المالية، من دون معارضة تذكر، وختمه الرئيس قيس سعيد، هذه المرّة من دون التماس أعذار وحديث عن الإكراهات و"إرث ثقيل". اقتصر مساهمة النواب على بضعة فصول تتعلّق بتيسير بعض إجراءات تسوية الوضعية الجبائية، وعلى الشروع في انتداب عمال الحضائر بين 45 و55 سنة، طبق القانون الذي صادق عليه البرلمان في 2021، أسابيع قليلة قبل غلقه بدبابة تمهيدا لحله. ولم يكن قانون المالية لسنة 2024 فقط حبيس المقاربة المحاسبية والخيارات القديمة، في تناقض صارخ مع شعارات الرئيس الثورية، ولكنّ عنوانه الأساسي كان "المجهول"، حيث لا تزال مصادر الجزء الأكبر من التمويل الخارجي (وشروطها) مجهولة تماما، في ظلّ تغييب فرضية الاتفاق مع صندوق النقد الدولي هذه المرّة. في هاتين الصفحتين، اخترنا إعادة نشر مقتطفات من مقالين أحاطت فيهما الكاتبة بأبرز أبعاد مشروع قانون المالية والميزانية بالتزامن مع مناقشته (المحرّر).

المجهول عنوان المرحلة القادمة

يبدو جليا أن العنوان الأبرز للميزان الاقتصادي

منوال النمو لسنة 2024، مجرد عناوين فضفاضة

قام تقدير ميزانية الدولة على أساس فرضية تحقيق نسبة نمو في حدود 2.1%. وحسب نص الميزان الاقتصادي، استندت هذه الفرضية على تحسن الإنتاج الفلاحي في المجالات الثلاثة المحددة للاقتصاد الفلاحي التونسي وهي ارتفاع إنتاج الحبوب بثلاثة أضعاف ليبلغ 15 مليون قنطار سنة 2024 مقابل 5.4 مليون قنطار للسنة الحالية إضافة إلى ارتفاع الإنتاج في قطاعي التمور وزيت الزيتون اللذين سيؤديان إلى تحقيق نسبة نمو قطاعية بـ 1.8%. في المقابل، تتوقع الجهات الرسمية تواصل الجفاف ما يضع صدقته فرضياتها محل تشكيك. إلى جانب ذلك، افتترضت الحكومة ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الصناعي بنسبة 2.2% عائدة إلى عدة عوامل، من أهمها تحسن أداء الصناعات العمليّة اللوجيّة للتصدير وقطاع البناء والرفع من نسق إنتاج الفسفاط.

تعتبر التوقعات الكمّية الحكوميّة عن قدر من التفاؤل، ظهر أيضا في خطاب رئيس الحكومة أمام "البرلمان". لكنّه يبدو "تفاؤلا طائشا" بالرجوع إلى قانون المالية التعديلي لسنة 2023 الذي خفّض نسبة النمو إلى 0.9% بعد افتراض 1.8% في القانون الأصلي. وبزّرت الحكومة تراجع نسبة النموّ المتوقعة إلى النصف بتواصل الجفاف والحرب الروسية- الأوكرانية، وكأنها ليست على علم مسبق بهما، في محاولة للتصل من المسؤولية وإلقائها على عوامل موضوعية.

شعار "الاعتماد على الذات" يدفع للتساؤل عن المصادر الذاتية التي يعول عليها سعيد

إلا أنّ مضمون مشروع الميزان الاقتصادي يبين أنّ العامل المحدد في حالة الركود التضخمي (-stagflation) لسنة 2023 يتمثل في تقليص واردات المواد الأولية ونصف المصنعة بـ 6.4% الصّورتيّة للنشاط الصناعي بالإضافة إلى تراجع توريد المواد الغذائية بـ 5.5% نتيجة الأثر اللزدوج لتراجع الكميات الموردة وانخفاض مستوى الأسعار العالمية خصوصا الحبوب والزيوت النباتية. يدحض ذلك [حجة رئيس الجمهورية في تسويق ندرة المواد الغذائية بالاحتكار](#) بل ويؤكد أكثر من ذلك أنّ تقليص التوريد في المواد الأساسية هو خيار السّلطة بهدف الحفاظ على بعض المؤشرات الاقتصادية (الميزان التجاري، احتياطي العملة الصعبة...) وهي رسائل موجّهة إلى صندوق النقد الدولي مقابل عدم إيفائها بالتزاماتها محليًا.

وقد نصّ الميزان الاقتصادي على أنّ رهان الحكومة للسنة القادمة يرتكز على تجاوز حالة الركود التضخمي، عبر تعزيز الدور الاجتماعي للدولة واسترجاع طاقات الإنتاج في القطاعات الاستخراجية ودعم إنتاج الطاقات المتجددة وإدماج القطاع للوازي وتعزيز الاستثمار الخاص إلى جانب التسريع في المشاريع العمومية وأخيرا تحقيق الأمن الغذائي. فما تسمّيه الحكومة منوالا للنمو هي فقط عناوين فضفاضة تضمّن سنويا في الوثائق المصاحبة لقوانين

المالية، والتي تحوّلت إلى [وظيفة إداريّة محاسباتية](#) ركيزتها الواضحة التحكم في جملة من الموازنات المالية لخصائص الأجر والديون.

مقاربة اجتماعية مغشوشة

تعتبر المسألة الاجتماعية، أو بالأحرى الاستثمار في "خطاب الفقر"، من ركائز الخطاب السياسي للرئيس قيس سعيد. لكنّ ذلك لم يترجم عبر إجراءات اجتماعية في مرافق أساسية كالنقل والصحة ومنظومة الدعم يمكن أن تغبّر واقع الفئات الهشة. إذ يخلو قانون المالية من أي إجراء خصوصي بهمّ قطاع الصحة المتهاوي. فبالإضافة إلى تجميد الانتدابات -رغم النقص الفادح الذي يشهده قطاع الصحة في الورد البشرية- لم تهتمّ السلطة التنفيذية بحلّ معضلة مديونية المستشفيات العمومية المتفاقمة لصندوق التأمين على المرض أو كليهما تجاه الصيدليّة المركزيّة، لتتواصل أزمة فقدان الأدوية.

في المقابل، نجد إجراء "إحداث حساب خاص في الخزينة لتمويل التنقلات الحضرية"، الذي يهدف إلى معاضدة مجهود الدولة في تمويل بعض عمليات تعهد وصيانة البنية التحتية ومعّدات النقل العمومي الحضري، وتمويل بعض الاستثمارات الخصوصية الصغيرة والبنكرية في مجال التنقلات الحضرية، وكذلك الدراسات ذات العلاقة بالتوجهات الوطنية للتنقلات الحضرية. يعني ذلك أنّ اعتمادات الحساب ستكون مُشتمّنة تقريبا بين كل المجالات، من دون أثر ملحوظ وناجع في مجال محدّد كالصيانة مثلا. كما أنّ موارده ستأتي بالأساس من معالم تسجيل العربات وخص السياقة وخدمات إداريّة أخرى، ليتمّ تحميل الطبقة الوسطى أعباء إضافية وتتهرب الدولة من واجب الاستثمار العمومي في القطاعات الاستراتيجية ومن دون نجاعة تذكر.

أما بخصوص أزمات فقدان المواد الغذائية وغلاء أسعارها، فلم تتجاوز الإجراءات منق الترقيع. من ذلك التخلي عن ديون ديوانية تُقدّر بـ 4.5 مليون د.، وقرض مُستند من صندوق إعادة هيكلة المؤسسات في حدود 2 مليون د.، لفائدة شركة اللحوم. وهي مبالغ بعيدة عن حلّ الأزمة المالية الهيكلية لهذه الشركة وديونها التراكمية (36.25 مليون د.). لكنّ الإجراء الأبرز في هذا الصدد هو وقف العمل بالأداء على القيمة المضافة بنسبة 19% لمدّتي القهوة والشاي، بغرض تجاوز الاضطراب في التزوّد بهما والتحكّم في سعرهما. ومن الملاحظ أنه منذ سنة 2016، تنتفع مادّتا السكر والأرز بهذا الإجراء. ورغم ذلك، فإن هذين المنتجين شبه مفقودين في السوق التونسية (باستثناء العلامات الأجنبية عالية السعر بخصوص الأرز). وإذ يُعتبر وقف العمل بالأداء على القيمة المضافة ضرورة اجتماعية ويجب شحبه على جميع المواد الأساسية، إلا أنه يتطلب حلّ إشكالات التزوّد أولا حتى يكون له معنى. فالمشكلة الأساسية تكمن في أزمة السيولة التي يُعاني منها ديوان التجارة، والتي غرقلت توريد هذه السلع بنسبٍ يُعطي احتياج السوق.

الدعم: "ما يُعطى باليمنى يُؤخذ باليسرى"

أما بخصوص ملفّ الدعم، فقد تعاملت معه الحكومة بمقاربة جيّاشة. ورغم كلّ ما قيل وأنفق طيلة السنوات الفائتة حول الدّراسات والبرامج المخصّصة لإصلاح منظومة الدعم بدعوى توجيهه إلى مُستحقّيه، إلا أنّ السّلطة التجأت إلى الحلول السهلة التي ستكون لها نتائج عكسيّة. إذ تتعلّق الإجراءات بالترقيع في نسب الأتاوات على المطاعم السياحية المصنّفة والمقاهي المصنّفة وقاعات الشاي، وكذلك على الملاهي والنوادي الليلية غير التابعة

لمؤسسة سياحية، والكابريات ومحلات صنع المرطبات. كما تقرّر توسيع مجال تطبيق الأتاوة الثانية لتشمل المؤسسات السياحية الحانات وصناعات المشروبات الغازية والجعة والخمور والمشروبات الكحولية، وتوسيع ميدان تطبيق معلوم الإقامة بالنزل المصنّقة ليشمل دور الضيافة وغيرها من الكراءات السياحية مع الترفيع في العلوم للأجانب، إضافة إلى إحداث معلوم على مشتقات الحليب -باستثناء "الباغورت".

نظريًا ستمكّن هذه الإجراءات من تعبئة موارد إضافية لصندوق الدعم من قطاعات من المفترض أنّها لا تتمتع بالدعم، باستثناء الأجانب التي ما زالت تعتبرها الدولة من ضمن الكماليات. أما واقعيًا، وفي ظلّ تحرير الأسعار وضعف الجهاز الرقابي، دائمًا ما يتمّ تحميل عبء هذه الزيادات على المُستهلكين عن طريق الترفيع في أسعار المنتجات والخدمات المشمولة بالترقيع في الإتاوة. يتسم هذا التمشي بتناقض جوهري بين ادّعاء الحكومة القائم على الحفاظ على الدعم ومن ورائه القدرة الشرائية وبين ما سيُنتجه فعليًا من ضغط تضخمي. نجد دائما أنفسنا أمام سياسة "ما يُعطى باليمنى يُؤخذ باليسرى"، لأنّ التناسق على مستوى هذا التوجّه يفترض تجميد أسعار السلع والخدمات المعنيّة، حتى يتحمّلها المنتج وليس المستهلك.

يتم رفع الدعم بطرق ملتوية عبر عدم توفير المواد المدعومة

هذا الهاجس المالي المُتعلّق بمنظومة الدّعم غير معزول عن الضغط الذي مورس بخصوصه طيلة العقد الأخير من قبل صندوق النقد الدولي. بالنظر إلى السياسة الاقتصادية العامّة نستنتج أنّ الحكومة تُفكر بذهنيّة صندوق النقد، من خلال اعتبار الدّعم عبءًا وليس ضرورة لتعويض الفئات المُتضرّة من سياسة ضعف الأجر التي انبثق عليها المنوال التنموي الحالي. فبي بصدد رفع الدعم بطرق ملتوية عبر عدم توفير المواد المدعومة، رغم أنها تتحرّك توريدها. كما أنها بصدد تمويل صندوق الدّعم عن طريق الزيادة في سعر سلع أخرى بشكل غير مباشر عبر الإتاوات.

الجباية: المنظومة المُختلّة

تتوقع وزارة المالية أن تبلغ اللداخيل الجباية للسنة القادمة 44050 مليون د. بنسبة تطوّر 11.6%. وهي تُمثّل 89.6% من مداخيل الدولة. فيما تُحافظ اللداخيل غير الجباية على نفس المستوى الهزيل بـ 4760 مليون د، متأثية بالأساس من الهبات والأموال المصادرة والمساهمات العمومية وتسويق المحروقات، إضافة إلى عائدات عبور الغاز الجزائري. يُشير تواصل التعويل المُفرط على الجباية إلى عجز الدولة عن خلق الثروة. ويُعتبر هذا المؤشّر أحد ميزات المنوال التنموي المتنازل، لأن تطوّر حجم العائدات الضريبية راجع إلى الزيادة السنوية المُتواصلة في النسب واستخلاص جزء من الديون المُتقلّبة على الشركات وليس من توسّع القاعدة الضريبية، أي توسّع المشمولين بالأداء نتيجة تطوّر الاستثمار.

يُحيل ملف الجباية بشكل مباشر إلى العدالة الاقتصادية والاجتماعية وإلى خلق الثروة وإعادة توزيعها. وبالنظر إلى هيكلة اللداخيل الجباية في

قانون المالية، يترأى لنا جيّدًا مواصلة التعويل على المنوال التنموي المُعتد منذ ما يفوق النصف قرن، والذي ما انفكّ يُوسّع الهوة بين الأغنياء والفقراء ويُبرز السطوة الإقتصادية للشركات. إذ تُبلغ الضريبة على الدخل 12383 مليون د. (68%) منها 8695 مليون د. مُقتطعة من الأجر من جملة الأداءات المباشرة، بينما تبلغ الضريبة على الشركات 5774 مليون د. (32%)، منها 1725 مليون د. فقط حجم مساهمة الشركات البترولية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ المبالغ المذكورة لا تُشكّل المساهمة السنوية الخالصة للشركات البترولية، لأنّ ثلثها يُمثّل استخلاص ديون مُتراكمّة تجاه الدولة.

وبخصوص هيكلة الأداءات غير المباشرة التي ناهزت 25893 مليون د.، يُواصل الأداء على القيمة المضافة استحواده على نصيب الأسد من إيراداتها الجمليّة بنسبة 46%. هذا الأداء يتحمّلها المستهلك وليس المنتج، وقد تمّ إقراره سنة 1988 بناء على برنامج الإصلاح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، ثمّ توسيع مجاله والترقيع في نسبه لتعويض تراجع مداخيل العاليم الديوانية على الواردات من الاتّحاد الأوروبي بعد اتّفاق التجارة الحرّة لسنة 1995. وتتميّز الأداءات غير المباشرة بطابعها التنازلي لأنها مُلقاة بالأساس على كاهل المستهلكين من متوسطي إلى منعدمي الدخل، وهو أحد أسباب تعمّق الفوارق الاجتماعية، خاصة عندما تمّ التخلي منذ سنة 2007 عن الأداء على القيمة المضافة على السلع الفاخرة التي كانت تبلغ نسبتها 29%.

كما يواصل قانون المالية في خيار الامتيازات الجباية، وخصوصا إعفاء الشركات المُحدثة سنة 2024 و2025 من الضريبة على الدخل أو من الضريبة على الشركات لمدة 4 سنوات (مع استثناءات بعض القطاعات ذات الربحية العالية). لكن هذه الامتيازات تحوّلت في أحيان كثيرة إلى مدخل للتحويل عن طريق إحداث شركات تُشهر إفلاسها بعد التمتع بالإعفاء. كما لم يتمّ التفكير في استعمالها كأداة للتقليل من هشاشة العمل في القطاع الخاص، عبر ربطها بالقدرة التشغيلية ومدى احترام الحقوق القانونية للأجراء.

علاوة عن الحديث عن العدالة الجباية التي تُصبح من دون معنى في ظلّ المنوال التنموي الحالي، فإن منظومة الحكم الحالية لا تطرح أية تصوّرات لتقليص الفوارق الاجتماعية واللامساواة. إنّ السياسة المالية والتي تقول الحكومة إنها تتوافق مع المخطط التنموي 2023-2025، ستبقى مبنية على ثنائيات الامتيازات الضريبية والتنازلية التي تُكرس الهوة بين الفقراء والأغنياء، لأنّ أغلبية العائدات الجباية متأتية من أصحاب الدخل المُنخفض عن طريق الضريبة المباشرة على الدخل والضريبة غير المباشرة على السلع (الأداء على القيمة المضافة ومعلوم الاستهلاك).

ترتبط سياسة الحدّ من الإنفاق العمومي التي يتواصل اعتمادها، عضويا، بزيادة الضغط الضريبي، وتندرج ضمن وصفة الإصلاح التقليديّة الخاصة بصندوق النقد الدولي. ورغم أنّ الهاجس المالي واضح في قانون المالية في السعي وراء تعبئة أكثر ما يمكن من الموارد، إلا أنّ التوجّه للحفاظ هيمن على مضامينه، إذ يفتقد إلى تصوّرات إصلاحية قادرة في آن واحد على تقليص الهوة الاجتماعية وجمع مداخيل إضافية، من قبيل مراجعة جدول نسب الضريبة على الدخل في اتجاه أكثر تصاعديّة.



الحقل السياسي والقانوني والتصورات المجتمعية لا تعنيه الحرب، لتبتر قواعد مخالفة للقانون الدولي، ولتخلق عتبات اعتباطية (مثل عتبة عدد الخسائر الجانبية المدنية المسموح بها في ضربة طائرة مسيرة - أقل من ثلاثين مدني، أو عتبة شهية الإرهاب حسب محدثات الهواتف) تطبع قتل المدنيين في إطار شبهات أو لتواجدهم في مكان هدف الطائرة. هذه الحصانة تبقى ضعيفة معياريا وقانونيا، ولكنها تحسن في حد ذاتها بإنتاج رضا ممول بسخاء في الجامعات والإعلام (وعند مراجعة الإنتاج للمول، تتضح ضلالتها)، وبعدم وجود سلطة مضادة ذات وزن أو فاعلية. عند تحرك مجموعات ضد لا قانونية استعمال الطائرات بلا طيار، تغرق النقاشات (أو المحاكمات) في التفاصيل والإجراءات العتمة وآراء الخبراء في ظل غموض قانوني شامل، مما يعقد تكوّن معلن واضح يوحد الجهود المضادة نحو تيار أو سلطة مضادة للطائرات بلا طيار وإيقا الموت. وهكذا، يرخص للدولة المستعملة للطائرة بلا طيار في أن تحارب "دفاعا عن النفس"، مع رخصة للقتل، تستخدم أينما تريد (للجلال كله ساحة معركة)، مع انتظار ضمني بالتهنئة على حفظ حياة المدنيين.

كلما تعمق شامايو في تساؤلاته الإيتيقية والقانونية والسياسية، تضاءلت الطائرة بلا طيار أمام سؤال حارق: أي قانون دولي أمام معسكر مهيم في نفس الوقت على التقنية (وخاصة على تقنيات عسكرية مجردة من الإنسانية كالطائرات بلا طيار) وعلى إنتاج وتسويق العالير؟

(مراجعة شادي نابت)

THÉORIE DU DRONE
GRÉGOIRE CHAMAYOU
La Fabrique éditions, 2013



قتل رحيم لأنه دقيق وخفيف على المدنيين، مقارنات بقصف دريسدن وهيروشيماء، دروع بشرية، وتعالٍ أخلاقي يفاوت في القيمة الإنسانية للمتحررين. كاد كتاب "نظرية الطائرة بلا طيار" للباحث الفرنسي في الفلسفة غريغوار شامايو أن يكون معاصرا فوريا، لولا أنه نشر في 2013 وحرب إدارة أوباما بالطائرات المسيرة (في باكستان وأفغانستان واليمن ومناطق أخرى) لم تنته بعد.

يبدأ شامايو في مساءلته لا تعنيه الطائرة بلا طيار بالتقنيات والوسائل، موضحا المبادئ والمسلّمات النظرية لـ "صيد الإنسان" وما تعنيه الحياة وأشكالها للمحلل العسكري، والآثار النفسية للقتل عن بعد. شيئا فشيئا، تتضح صورة قاتمة راهنة مخيفة، حيث عوضت مكافحة التمرد للمؤطرة قانونيا بمكافحة الإرهاب المخالفة غالبا للقانون الدولي، على مدة ثلاثين سنة تقريبا (عند نشر الكتاب)، وتطورت إيتيقا موت جدّ حديثة تفسر كيف "نقتل جيدا"، وأصبح فيها مقاتل العكس المهيم (للمقاتل الإمبريالي) محصنا ضدّ الموت والخطر بصفة عامة. تلك الحصانة كمفهوم تغزو

التوثيق في الكتاب كان مكثفا. لكلّ تفصيل تأصيله، وبعض التفاصيل كانت شديدة الدقّة. الجهد البحثي كان خرافيا، حتّى تخال أنك في سباق مع الزمن والمسافات.

لم يفث الكاتب أن يعود بنا إلى ما كتبه صحف البلدان التي جالت بينها أمّ كلثوم، حتّى يرمي بنا إلى أصداء الحفلات وهوامشها وكواليسها. لكن، لم يكن قرار الغناء سهلا. بعد خطاب التنجي لجمال عبد الناصر، يذكر الكاتب أنّ أمّ كلثوم انسحبت في صمت لتفكّر. "كانت تحاول البحث عن دور قادم لها، ولكن هذه المرة وسط ضباب الهزيمة وقسوة الكابوس". وفي غمرة الحفلات، كانت وفاة عبد الناصر. "فكانت سنواتها الأخيرة مجرد تشبث بعالم ينهار وتعلق بمرحلة تاريخية كاملة أغلقتها مصر بالدموع".

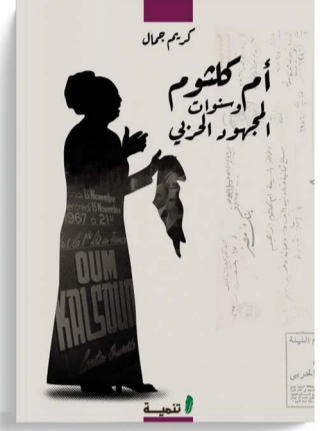
قد تتهم أمّ كلثوم بتماهيها مع مختلف الأنظمة التي تعاقبت على حكم مصر وهي على قيد الحياة، انطلاقا من الملك فاروق، الذي فاجأ البورجوازية المصرية حين منح الفئانة الفلاحة الصاعدة نيشان الكمال. لكن، لا أحد ينكر فضلها على بلدها وهي تحاول إعادة الأمل بعد هزيمة نكراء أنهت نظاما وتيارا سياسيين، حتّى رفعت إلى "مصافّ أنبياء الوطن وبطلات السير الشعبية".

وأنت تكابد من أجل الإسراع بالانتهاء من الكتاب المشوّق، ستنتهي إلى أنّك قرأت ما أبعد من "سنوات المجهود الحربي" لأمّ كلثوم؛ أنت انتهيت للتوّ من الاطلاع على مقاربة فريدة في قراءة تاريخ مصر والدول العربية في أحلك ظروفها.

(مراجعة بسام بوني)

أمّ كلثوم وسنوات المجهود الحربي
كريم جمال

دار تنمية، القاهرة، 2022



في الوقت الذي توارى فيه معظم مثقفي مصر عن الأنظار، في أعقاب "النكسة"، وقد شعروا أنهم جزء من الهزيمة، كانت أمّ كلثوم تحاول لملمة جراح أمة بأسرها. بمنديل تسمح به عرقها ومصيح تخاطب عبره قلوبا انكسرت، انطلقت "الست" فيما وصفه الباحث المصري الشاب، كريم جمال، "سنوات المجهود الحربي".

الكتاب يجوب بنا شرقا وغربا، حيث جالت أمّ كلثوم، محققة بقضية وعائدة بما قد يعيد للمصريين الأمل. في معظم تلك الحفلات وجدت جمهورا يبحث بدوره عن شيء ينسيه الهزيمة وما بعدها.

ستشعر، وأنت تنتقل بين صفحات الكتاب، بأنّ أمّ كلثوم كانت بمثابة أمة. لم تكن بالغناء، بل لعبت دورا هاما في إذابة الجليد بين القاهرة وعدد من الدول، لعلّ من أبرزها تونس. وأسّر لي الكاتب أنّه استمتع أيّ استمتاع وهو يكتب الجزء الخاص بليالي "الست" التونسية.

ولنقف عند أهمية تلك السنوات، يذكر كريم جمال أنّ ما تقاضته أمّ كلثوم وفرقتها عن حفلات في مدينة بعلبك اللبنانية كان يضاها قيمة الصادرات المصرية من التفاح من لبنان.

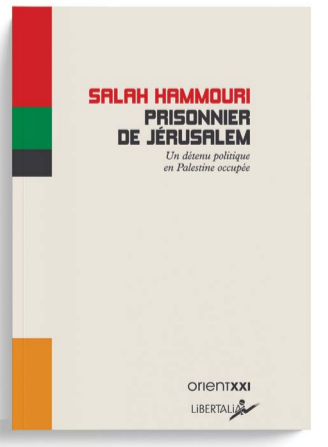
يتضمن الكتاب شهادة المعتقل السياسي الفلسطيني صالح حموري الذي أبعدهت السلطات الإسرائيلية إلى فرنسا في 17 ديسمبر 2022 بعد أن قضى أكثر من 10 سنوات في السجون الإسرائيلية.

هذه الشهادة نقلتها أرمال لابوري سيفن وهي كاتبة ومترجمة فرنسية ألقت مع إيل سيفان كتابا بعنوان "مقاطعة مشروعة" من أجل المقاطعة الثقافية والأكاديمية لدولة إسرائيل.

ولد صالح حموري سنة 1985 من أب فلسطيني وأمّ فرنسية، نشأ وكبر في "ضاحية البريد" في القدس الشرقية. وهو يعيش حاليا في فرنسا حيث يواصل تقديم شهادته ويحكي قصة فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي.

وفي صفحات الكتاب الـ 105، ركّز حموري في البداية على وصف مضايقات الشرطة والقضاء العسكري أثناء اعتقاله والتحقيق معه في مركز "السكوبية" أول مرة سنة 2001 بسبب نشاطه في نقابة للتلاميذ، ثم تناول بالتفصيل السنوات العشر التي قضاها منتقلا بين عدة سجون (ها شمير، بير شيفا، عوف، ماجدو، كاتزين بالنقب وغيرها)، في أغلب الوقت من دون محاكمة ولا أدلة تدينه ومن دون توجيه أية تهمة

PRISONNIER DE
JÉRUSALEM
UN DÉTENU POLITIQUE
EN PALESTINE OCCUPÉE
SALAH HAMOURI
Editions Libertalia,
Collection Orient XXI, 2023



من أكثر الوسائل التي تستخدمها. وفي مقاومة هذه الآلة القمعية، تطوّرت "الحركة الأسيرة الفلسطينية" عبر إحداث وإدارة تنظيم خاص بالأسرى يعنى بتنظيم أوضاعهم الداخلية وتمثيلهم أمام الإدارة. كما نجحت في تحويل النزائين والعتالير إلى "أكاديميات" للتكوين السياسي والفكري.

ما تمتاز به شهادة صالح حموري هو إبعاده عن تقديم نفسه ورفاقه في السجون كـ "مظلومين" أو "أبطال"، بل هم فلسطينيون تسلط عليهم "نظام احتلال قمعي"، يعيشون أوقاتا صعبة في أغلب الأحيان، وأخرى من الفرح أثناء زيارات العائلات وأوقاتا لطالعة الكتب وأثناء حصص الدروس المخصصة لتعلم التاريخ والفلسفة والعلوم السياسية وغيرها من العلوم. "سجين القدس" هي شهادة على نجاح الفلسطينيين في أن تزيدهم محنة الاعتقال علما.

(مراجعة أحمد كرعود)

لوصفهم لا يقتصر على المؤسسة الطبية فحسب، بل يقع استعادته من مناصلي حركة الحقوق المدنية من أمثال مارتن لوثر كينغ ومالك إكس وغيرهم كدليل على الأثر المدمر لهيمنة البيض على نفسية السود، وفي هذه الحالة يتحول الفصام إلى تظهر طبيعي ونتيجة حتمية لهيمنة والقهر الذي يخضع له السود.

يتقضى الكاتب هذه التحولات بالفصوص في أرشيف مستشفى أيونيا عبر حالات عيانية لمرضى مزوا بهذا المستشفى وعبر حوارات مع عاملين سابقين به. من المهم التأكيد على أن الكاتب يتميز بشكل واضح، عن تيار معارضة الطب النفسي (Courant antipsychiatrique)، فهو لا يعتبر المرض النفسي كوهم أو كخرافة، ويشدّد على وجود أسباب بيولوجية للفصام والذي يصيب 1% من الناس في مختلف المجتمعات. رغم أن المرض يصيب البيض والسود بشكل متساو، فإنّ تمثّلات المرض واحتمالات التشخيص تخضع لسطوة الخطابات الهيمنة، بما فيها التحيز المسبق المبني على العرق والنوع الاجتماعي والانتماء الإثني. يدلّ الكاتب على ملاحظته هذه بمقارنة احتمالات التشخيص بالفصام في الولايات المتحدة في وقتنا الحالي، فاحتمال أن يتلقى مريض أسود البشرة تشخيصا بالفصام هي أكبر بـ 4 أضعاف من نظيره أبيض البشرة وهو ما يعتبره كاستمرار لنوع من التمييز العنصري المؤسسي.

(مراجعة حمدي قزارة)

قبل هذا التاريخ كانت أعراض الفصام تُصنّف تحت تشخيص آخر وضعه أحد أقطاب الطب النفسي Emil Kraepelin وهو الخرف المبكر أو Daementia praecox .

الجدل العلمي حول هذين التشخيصين وصل إلى الولايات المتحدة مع مطلع عشرينات القرن العشرين. حسب ميتزل، ففي حين لاقت السكيزوفرنيا قبولا رائجا لتوصيف الحالات التي يشخصها الأطباء لدى البيض، فإنّ معظم الأطباء النفسيين واصلوا استعمال تشخيص الخرف المبكر لدى المرضى الذين يعانون بنفس الأعراض، إذ أن الأساس البيولوجي لهذا التشخيص يتقاطع مع تصورات الأطباء الأمريكيين عن دونية بعض الأعراق مثل السود. هكذا إذا، يوثّق الكاتب في حقبة أولى تمتدّ من 1920 إلى 1950، حضورا طاعيا للمرأة البيضاء من الطبقة المتوسطة والمتقنين البيض في إحصائيات المرضى الذين يقع تشخيصهم بالفصام. ويصوّر المرض على كونه اختلالا في المشاعر ناتجا عن حساسية مفرطة للضغط الاجتماعي، تجعل المريض ينقطع عن عائلته المحيط ويعيش بشكل هادئ وسلمي مع تخيلاته وهلوساته.

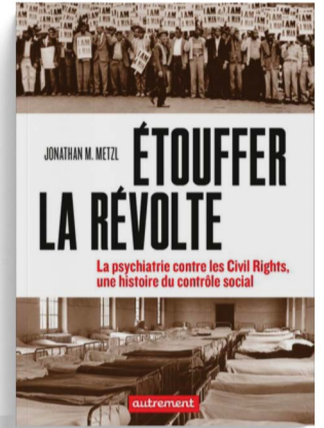
مع تطور حركة الحقوق المدنية للسود بداية الخمسينات ومع تصاعد نضالاتها وحتى نهاية السبعينات، تتغير الصورة ويصبح الفصام في تمثّلاته النمطية شخصا أسود غاضبا ومنتزعا يتسم خطابه بهذيان الاضطهاد من قبل البيض، حتى أنّ شركات الأدوية لا تتورع عن استعمال صورة رجل أسود رافعا قبضته على طريق "البلاك باور" black power للترويج لفاعلية أدويتها المهدئة. حتى أنّ أعلام الطب النفسي الأمريكي لم يتواز عن توصيف الفصام بذهان الاحتجاج (العنوان الأصلي للكتاب بالانجليزية). هذا التكييف الباثولوجي لهؤلاء السود الغاضبين واستعمال تصنيفات الطب النفسي

في كتابه "قمع التمرد، الطب النفسي ضد الحقوق المدنية: تاريخ من التحكم الاجتماعي"، يفوض جوناثان ميتزل، وهو طبيب نفسي وباحث في الأثروبولوجيا الطبية، في أرشيف مستشفى أيونيا بولاية ميشيغان في شمال الولايات المتحدة، ليرصد تطور تمثّلات مرض السكيزوفرنيا أو الفصام واستعمالاته المختلفة في سياق التغيرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الأمريكي مع تطور الحركة النسوية وخصوصا حركة الحقوق المدنية للسود.

حسب ميتزل، يظهر تأثر خطاب الطب النفسي الأمريكي بنظريات التفوق العرقي للبيض منذ القرن التاسع عشر، حيث نجد في اللجّلات الطبية المرجعية آنذاك تشخيصات مرضية من نوع Drapétomanie الذي "يصيب العبيد السود وتمثّل أعراضه في التمرد ومحاولات الهرب من الأسياذ البيض!"، في حين يشكل مرض dysaesthesia aethiopia نوعا من الجنون "يمثّل في عدم احترام ملكية الأسياذ"، ويعتبر "الجلد بالسياط أحد أنجع الوسائل العلاجية للنصح بها". وقد استمر أطباء وأخصائيو نفسيون بارزون حتى مطلع القرن العشرين في تكرار أنّ السود غير مؤهلين نفسيا ليكونوا أحرارا.

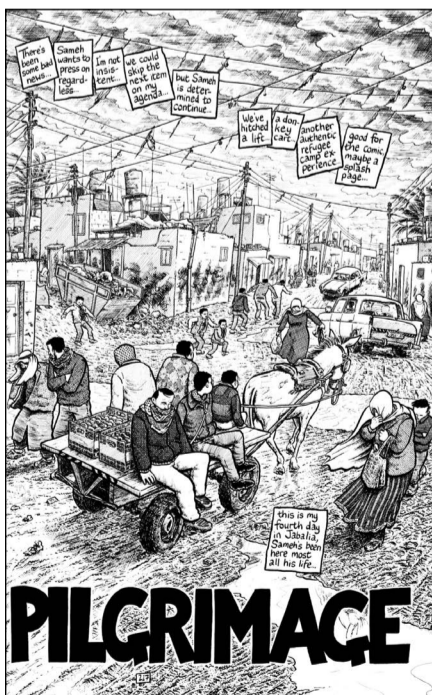
في مطلع القرن الماضي، وقع التخلّي تدريجيا عن مثل هذه التشخيصات الفجّة في عصريتها، وذلك بالتزامن مع ظهور مصطلحات وتشخيصات جديدة تطمح لأن تكون أكثر صرامة علمية. في هذا السياق صاغ Eugene Bleuler وهو طبيب نفسي سويسري مصطلح السكيزوفرنيا في 1912 للتعبير عن حالة مرضية تجمع بين جملة من الأعراض من قبيل الهلوسات ونوبات الهذيان واضطراب المشاعر وتراجع القدرات الذهنية. ويرجع Bleuler أسباب المرض إلى انقسام في الجهاز النفسي ممّا ينتج أشخاصا لامبالين، انطوائيين وقد يكونون أكثر قدرة على الخلق والإبداع.

ÉTOUFFER
LA RÉVOLTE
LA PSYCHIATRIE CONTRE LES
CIVIL RIGHTS, UNE HISTOIRE DU
CONTRÔLE SOCIAL
JONATHAN M. METZL
Éditions Autrement, 2020
Traduit de l'anglais: The Protest Psychosis : How Schizophrenia Became a Black Disease", Beacon Press, 2010.



إلى العودة إلى الوراثة. لكن عمل ساكو دحض هذه الادّعاءات باعتماده على شهود عيان فلسطينيين وإسرائيليين عايشوا هذه المذابح إلى جانب جملة من وثائق الأمم المتحدة وأرشيفات إسرائيلية. عبر سرد مصور عن واقع مأرووم ومؤلم، استطاع الكاتب مزج الماضي بارتعانات الحاضر وتصوير الحياة اليومية الصعبة لمن ساعده في القطاع. كتاب يستعيد حضوره مع بداية حرب الإبادة الجديدة على غزة ويكس سرديات بلد العسل والحليب الذي لم يدّخر ساسته وجيشه وأذرعته الإعلامية جهدا لطمس أحداثه.

(مراجعة عثمان سالم)



الحالي يعجّ بأحداث أخرى لا تقلّ دموية. حاول المؤلف في البداية ومن خلال روبرتاج مصوّر قصير أن يفهم أسباب اندلاع الانتفاضة الثانية في 2000. ولكن ومع ضيق المساحة المخصصة للعمل اضطرّ ساكو لإزاحة الفقرات المتعلقة بالذبحة القديمة وهذا ما جعله يعود للقطاع في 2002 و2003 ليجمع من الحكايات القديمة جزءا أساسيا من كتابه عن غزة، ذلك أن قصص الناجين من المجزرة الإسرائيلية كانت ولا تزال عند الكثيرين منسية، بل وغير معروفة.

مع بداية العدوان الثلاثي على مصر وبداية أزمة قناة السويس في 1956، اجتاحت الجيش الإسرائيلي غزّة التي كانت غالبية سكانها من اللاجئين الفلسطينيين المهجرين أثر النكبة مقدما على قتل ما يقارب 275 فلسطينيا في بلدة خان يونس يوم 3 نوفمبر وإعدام 111 شخصا في رفح يوم 11 من نفس الشهر زاعما أنّهم قتلوا في معارك مسلّحة في حين أنّهم عزّل ولا يمتنون أيّ ضرب من ضروب القتال المسلّح.

ساكو صحفي ورسام ذو مهنية عالية تجول في قطاع غزة ورسّم شوارعها الغارقة في الوحل ومن قبلها في الدماء. عاين منازل الناجين من الإبادة وسور المدرسة الذي صوّف قبائله الفلسطينيين قبل رميهم بالرصاص.

دموية هذه الفظائع ما تزال حاضرة في عقول وضمائر سكان غزة ممن عايشوا أحداثها. هكذا ينقل ساكو عن عبد العزيز الرنتيسي - أحد قادة حماس (الذي قتل لاحقاً بصاروخ إسرائيلي)، والذي كان يبلغ في عام 1956 تسع سنوات ويعيش في خان يونس - وصفه لمقتل عمه: "لقد ترك جرحاً في قلبي لا يمكن أن يُشفى أبداً". ويردّف قائلا: "أنا أحي هذه القصة وأنا على وشك البكاء... لقد زرعوا الكراهية في قلوبنا".

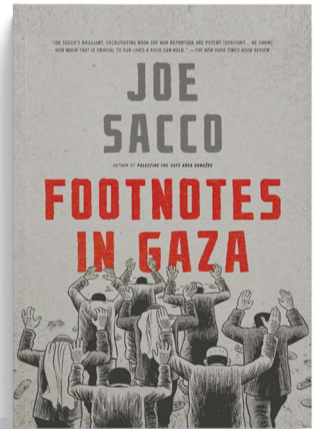
كتاب جو ساكو أثار جدلا عند صدوره وقد شكك البعض في صحة رواياته بينما ذهب البعض إلى القول إن القضية الفلسطينية حسمت ولا حاجة

"جو ساكو والأرض"، سؤال ما يزال رسام الأشرطة المصوّر والصحفي الأمريكي يبحث عن إجابة عليه حتى بعد صدور كتابه الأخير "دفع ثمن الأرض" Paying the Land والذي روى فيه كيف انتزعت الحكومات الاستعمارية أراضي شعب "الداني" في أعالي كندا من أجل استغلال النفط واستخراج الذهب. شعب قتل ولا يزال يعاني من التهميش والمنهج و"الإبادة الثقافية". روايات السكان الأصليين تتقابل في عدة أوجه مع قصص الغزّويين الذي قابلهم جو ساكو وجاب معهم شوارع ومخيمات غزّة لتسجيل روايتهم ورسومها.

ساكو هو أحد رواد الصحافة الرسومية، يجوب بقاع العالم من العراق إلى البوسنة أو فلسطين ليقتض علينا حكايات منسية. "غزّة 1956، على هامش التاريخ" ليس مجرد قصة شرائط مصورة تستعرض أحداثا تاريخية دموية من خلال منظور زمني بل مراوحة بين الجازر التي ارتكبتها جيش الاحتلال الإسرائيلي في حقّ سكّان خان يونس في منتصف الخمسينيات وحياة الفلسطينيين في بداية الألفية الثانية وما يتعرضون إليه من إهانات يومية متكررة.

تدور أحداث الكتاب قبل الانسحاب الإسرائيلي من غزة. جال جو ساكو مع رفيقه عابد في مختلف المناطق والأحياء، وانغمس في حياتها اليومية، يستطلع ويحاور ويشاهد الانفجارات والاعتقالات والاختراقات، وتبين له الآ فرق بين مشاهد اليوم أو مشاهد ما قبل أسبوع أو شهر أو سنة، فالقتل والاعتداءات هي نفسها تتكرر. من الصعب أن نتخيّل أن ينجح عمل صحفي في سرد حكايات بالغة التعقيد مثلما يعيشه الشعب الفلسطيني ولكن ساكو استطاع بنجاح إعادة إحياء الذاكرة الفلسطينية وربطها بواقع معاش. جراح لم تندمل بعدما نسي العديد سببها. حتى الفلسطينيون أنفسهم كانوا يسألون ساكو عن سبب نبشه لجذور الأحداث السابقة فيما أن وتيرة العنف المسلّط عليهم لم تتوقف بعد وأن واقعهم

FOOTNOTES IN GAZA
JOE SACCO
Metropolitan Books, 2010



أبعد من الصورة

مهدي العش وعثمان سالمى



الفولارة الزركشة،
رمز قضية العاملات الفلاحيات
والتضامن معهن...



90% من العاملات الفلاحيات
يتقاضين أقل من الأجر الأدنى
الفلاحي المضمون



منذ 2015: 69 حادثا لشاحنات نقل العاملات
الفلاحيات، خلفت 55 حالة وفاة وأكثر من 800 جرحى



صورة أحمد زروق

النساء الريفيات:
أغلبية كبيرة في خدمة الأرض...
ومقصيات من ملكيتها



« لو يذكر الزيتون غارسه...
لصار الزيت دمعا »
(محمود درويش)



نساء فلسطين:
مكافحات من أجل
التحرر الوطني
والاجتماعي



حين تراجع جيل
الحركات الاجتماعية
بفعل الاستبداد الناشئ،
ازداد حراكهن صمودا وقوة